



# تاريخ مصر الحديث

الفرقة الرابعة عام ( تاريخ )

الأستاذ الدكتور

**سيد عبد العال**

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة جنوب الوادي



## مقدمة

دخلت مصر فى تاريخها الحديث منذ أن دخلها العثمانيون فى العام ١٥١٧م ، إذ تغير نظام حكمها وتبدل ما كان سائدا فيها من قبل ، ودخلت البلاد فى عصر جديد أطلق عليه العصر العثماني ، ولنظل مصر عثمانية حتى قدوم الفرنسيين إليها فى العام ١٧٩٨م ، وقد دخلت البلاد من يومها فى ظل أحداث أبعدها عن العثمانيين ، فلم يكد الفرنسيون يخرجون منها فى العام ١٨٠١م حتى تولى أمرها محمد على فى العام ١٨٠٥م والذي رغب فى الانفصال بها عن الدولة العثمانية ، ورغم عدم نجاح مسعاه إلا أن علاقة مصر بالدولة العثمانية من يومها بدأت فى التغيير حتى قدم إليها البريطانيون غازين فى العام ١٨٨٢م ليفصلوا بينها وبين الدولة العثمانية . ومع الاستعمار البريطانى تبدأ مصر فترة جديدة فى عمر البلاد والتي تخللها كفاح المستعمر لنيل الاستقلال . حيث وجدت بريطانيا ضرورة فرض الحماية على مصر فى عام ١٩١٤م عقب اشتعال الحرب العالمية الأولى ، ولتبدأ مرحلة جديدة من يومها فى تاريخ مصر .

دكتور

سيد عبد العال



## **الفصل الأول**

### **مصر خلال العصر العثماني**

- أولا : الدولة العثمانية وضم مصر عام ١٥١٧ م .
- ثانيا : نظام الحكم فى مصر العثمانية .
- ثالثا : الأوضاع الاجتماعية فى مصر العثمانية .
- رابعا : الأوضاع الاقتصادية فى مصر العثمانية .
- خامسا : الأوضاع الثقافية والفكرية فى مصر العثمانية



دخلت مصر فى العصر العثماني عقب ضم العثمانيين لها فى العام ١٥١٧م على يد السلطان سليم الأول ، ومن يومها وضع للبلاد نظاما حاكما من السلطة العثمانية ، فضلا عن سياسة اقتصادية جرى أتباعها لضمان جمع الضرائب وإرسال الصرة المالية للدولة سنويا ، وساد البلاد وضع اجتماعى له خصوصيته ، هذا فى الوقت الذى ترك فيه العثمانيون أمور التعليم وغيرها للمواطنين كى يتصرفوا حيالها كما أرادوا . وهكذا عاشت مصر فى ظل العصر العثماني طيلة ثلاثة قرون كاملة حتى أتت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادة نابليون بونابرت فى العام ١٧٩٨م .

### **أولا : الدولة العثمانية وضم مصر عام ١٥١٧م .**

نشأت الدولة العثمانية كإمارة فى آسيا الصغرى على يد عثمان بن أرطغرل ثم تطورت هذه الإمارة حتى وصلت إلى مرحلة الدولة ، بينما كانت الدولة المملوكية هى صاحبة السلطة فى مصر وبلاد الشام ، والعلاقة بين الدولة المملوكية والدولة العثمانية كانت قد مرت فى إطار صورتين : صورة التحالف ضد الأخطار الخارجية مثل خطر البرتغاليين وخطر تيمورلنك ، وصورة العداء حول الحدود فى شمال الشام وفى البحر المتوسط وحول إيواء كل منهما للفارين من الطرف الآخر .

وعلى الرغم من ذلك لم تصل الأمور بين الدولتين إلى حد الصراع المسلح حتى أقدم السلطان سليم الأول على القضاء على إمارة " ذو الفادر " التابعة للدولة المملوكية فى الشمال من بلاد الشام . لذلك خرج السلطان قانصوه الغورى بقواته كى ينتصر لهذه الإمارة وأميرها علاء الدين ، وبالفعل كانت المواجهة بين الجيشين العثماني والمملوكى فى معركة مرج دابق عام ١٥١٦م حيث تمكن العثمانيون من هزيمة الجيش المملوكى وقتل السلطان قانصوه الغورى فى أرض المعركة ، حيث كان الانتصار دافعا للعثمانيين لأجل

التوسع فى بلاد الشام ، وهو ما مهد لهم ضم جميع بلاد الشام إلى سلطة الدولة العثمانية .

عقب ذلك جاء الدور على معقل الدولة المملوكية فى القاهرة ، حيث كان الأمراء المماليك قد اختاروا الأمير طومان باى كى يتولى السلطنة بالقاهرة عقب موت السلطان قانصوه الغورى ، وبالتالي أصبح عليه الاستعداد لمواجهة السلطان سليم الأول وجيوشه ، حيث لاقى متاعب كثيرة من جانب الأمراء المماليك الذين أصروا على مقابلة الجيش العثمانى عند الريدانية بينما كان رأيه هو مقابلتهم فى الصالحية بعيداً عن القاهرة ولكن الأمراء انتصروا لرأيهم وفشل طومان باى فى إقناعهم . وبالفعل التقى الجيشان عند الريدانية فى عام ١٥١٧م وتمكن العثمانيون من الانتصار رغم مقاومة المماليك ، وبذا دخل السلطان سليم القاهرة بينما فر طومان باى للصعيد يستجمع قواته حيث التقى بجيش العثمانيين أكثر من مرة حتى تم القبض عليه ، وقد أعجب به سليم وكاد أن يعفى عنه ويضمه لصفوف العثمانيين ليستفيد من خبرته ولكن وشاية خايريك به لدى سليم أدت إلى إعدامه على باب زويلة فى ١٣ أبريل عام ١٥١٧م . وبذلك أنهت دولة المماليك ودخلت مصر فى العصر العثمانى .

### **ثانياً : نظام الحكم فى مصر العثمانية .**

كان العثمانيون قد قسموا مصر إلى ستة عشر إقليمًا منها تسعة فى الوجه البحرى والباقي وعددها سبعة فى الوجه القبلى ، كما قسمت الأقاليم إلى مناطق ونواحي وعزب ، وكان عماد الإدارة فى العصر العثمانى منصب الوالى وحاشيته ، بينما أبقى العثمانيون المماليك على حالهم ، واسندوا إليهم إدارة الأقاليم والمناطق التابعة لها ، وقد مر نظام الإدارة فى مصر العثمانية خلال ثلاثة قرون بثلاث مراحل بدأت الأولى منها منذ صدور قانون نامة مصر فى عهد السلطان سليمان القانونى عام ١٥٢٥م حتى نهاية القرن السادس عشر



الميلادى ، وأما المرحلة الثانية فقد شملت القرن السابع عشر، بينما شملت المرحلة الثالثة القرن الثامن عشر .

### أ - التشكيلات الحاكمة فى مصر العثمانية .

كان عماد الإدارة فى العصر العثمانى منصب الوالى وحاشيته ، بينما حافظ العثمانيون على الأوضاع القائمة فى مصر بعد فتحهم لها، فأبقوا المماليك على حالهم ، واسندوا إليهم إدارة الأقاليم والمناطق التابعة له ، وسمحوا لهم بجلب المماليك الصغار وتربيتهم وذلك حتى يشكلوا عنصر موازنة مع الحامية العثمانية التي كانت تتكون من ستة أوجاقات على عهد السلطان سليم الأول من الجنود الأتراك ثم أضيف إليها أوجاق سابع فى عهد سليمان القانوني من المماليك الذين رغبوا الدخول فى خدمه السلطان ، هذا فضلا عن الديوان لمناقشة شؤون الولاية . وهكذا تكون نظام الحكم العثمانى من العناصر الآتية :

#### \*- الوالى .

يعين الوالى من قبل السلطان وكانت مدة حكمه فى الولاية لاتقل عن عام ولاتزيد عن ثلاثة أعوام ، وكان يعاونه هيئة تسمى حاشية الوالى كان على رأسها كتحدا الوالى أو نائب الوالى والذى كان يعين من قبل السلطان لمدة عام ، والدفتردار وهو صاحب المالية وعليه ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى ، والمهردار وهو حامل الأختام ، والرزنامجى وهو عليه إدارة الضرائب وضبط حساباتها والسلحدار وهو صاب بيت السلاح فى الولاية ، والخازندار الذى يحمل الجزية السنوية التى على مصر ويحملها سنويا إلى الأستانة ، وبالإضافة إلى هؤلاء فقد توافد على مصر عدد كبير من الموظفين العثمانيين فهناك القاضي الذى كان يفد من قبل السلطان ليراقب تطبيق الأحكام الشرعية فى الولاية والذى كان يعين من السلطان ، وكذلك القباطنة الأربعة فى مدن الإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس وكانوا يتبعون الباب

العالي مباشره وكانت مهمتهم حفظ تلك المواني ذات الأهمية الخاصة ، وجمع الضرائب والحكم بين الرعايا في المدن الأربعة ، وبجانب ذلك كان لكل من هذه الشخصيات المهمة عدد كبير من الخدم والمعاونين يلتحقون بهم . ولا شك أن كثيرا من الموظفين والرعايا الأتراك، كانوا يفضلون البقاء في مصر بعد انتهاء فترة وظيفتهم بعد أن ارتبطوا بعلاقات اقتصادية وعلاقات المصاهرة مع المصريين .

وعموما فإن الوالى كان يمثل السلطة العليا في البلاد باعتباره نائب السلطان في حكم البلاد ، وعليه إبلاغ تعليمات السلطان لرجال الحكومة ومراقبه تنفيذها ، والقيام بمسؤولياته تجاه أمور الولاية ، وهو مسئول عن الدفاع عن الولاية ، وعليه أن يرسل سنويا مبلغا من المال فيما يعرف بالصره المالية ، فضلا عن إرسال الجند لمساعدة الدولة فى حروبها ، وكذلك حراسة قوافل الحجاج ، ويشارك فى الاحتفالات الرسمية والمناسبات ، غير أنه لم يكن من الناحية العملية مطلق اليد في إدارة أمور البلاد ، إذ قام إلى جانبه الدفتردار الذي يتولى إدارة الأمور المالية وجباية الضرائب المقررة للسلطان والذي كان يحاسب الوالى ماليا عند نهاية فترة حكمه ، كما كانت هناك الأوجاقات العسكرية التى تراقب تصرفات الوالى ، هذا فضلا عن الديوان ، وكان أول من تولى ولاية مصر بعد ضمها للعثمانيين هو الأمير المملوكى خاير بك جزاء خيانتة لدولته الدولة المملوكية ، ثم جاء من بعده ولاة عثمانيون .

#### \* - الأوجاقات العسكرية .

تعد الأوجاقات العسكرية هى الفئة الثانية التى تمثل العنصر التركي في مصر والتي كان عملها الرئيسي هو الدفاع عن مصر والاشتراك في حرب السلطان ، بجانب اختصاصات أخرى غير حربيه مثل معاونة الباشا العثماني، والصناجق المماليك في توحيد الحكم العثماني في مصر، ومراقبتهم، والموازنة

بين سلطاتهم، وقد تكونت الأوجاقات من سبع فرق عسكريه تختلف أعدادها ونظامها وتسليحها بحسب المهام الموكولة إليها وهذه الفرق هي : فرقة الانتكشارية أو المستحفظان اكبر الفرق عددا وأقواها تسليحا ، وهي القوه الضاربة في الحامية العثمانية وكانت لها الرقابة على الوالي نفسه . وفرقه العزيان والعزب والتي يتولى أفرادها الإشراف على السواحل وجباية المكوس المفروضة على الغلال الواردة إليها بالإضافة إلى الإشراف على مراكز الجند في القاهرة وجباية الرسوم على بعض المهن . وفرقة الجاويشية ، والتي كانت مهمتها المساعدة على جمع الضرائب في الريف . وفرقة المنفرقة ، وهذه الفرقة أنشأت لمساعدته الوالي العثماني في مواجهته الضغوط التي يفرضها عليه جنود الأوجاقات الأخرى ، بالإضافة إلى حراسة الحدود والثغور . وفرقة الجنليان وتعني المتطوعين وهي من فرق السباهية أى الفرسان ، وقد تسبب النطق العام لكلمه " جونولو " التركية ومعناها متطوع في اعتبارها فرق من راكبي الجمال (جمليان) بينما كانت في حقيقة الأمر فرقه فرسان . وفرقه التفنكجيان ، وتعني القناصة وهي من فرق الفرسان أيضا ، وكانت مهمة هذه الفرقة مع الفرقة السابقة التنقل والسفر بين حكام الأقاليم وأهلها لتسليم الرسائل وتحصيل الضرائب . وفرقة الجراكسة ، وهي التي تكونت من المماليك الذين دخلوا في خدمة الأتراك ، وكانوا ينتمون إلى فرق الفرسان ، وقد أصبح الجراكسة القوة الرئيسية في مصر بعد مضي قرن تقريبا من ضم مصر للدولة العثمانية .

ومن الواضح أن الأجناد باعتبارهم من رجال الطبقة الحاكمة قد لعبوا دورا ملموسا في إدارة شئون مصر، فاضطلعوا بمهام البوليس في العاصمة ، كما رافقوا قافلة الحج والخزينة سنويا للحراسة . وبجانب هذا الدور كانوا سببا رئيسيا في الاضطراب والهياج في اغلب الأحيان بسبب حوادث الشغب التي

كانوا يثيرونها لأتفه الأسباب ، وأخذت شوكتهم تزداد في البلاد حتى أصبح الباشاوات ألعوبة في أيديهم أيضا ، واستمروا على هذا الحال حتى عظمت قوة بكوات المماليك ففوضوا على نفوذهم وعلى نفوذ الولاة أنفسهم .

#### \*- السناجق والكشاف .

عقب ضم مصر للدولة العثمانية حدث نوعا من التفاهم بين الحكم العثماني والمماليك ، إذ أن السلطان العثماني احتسب لبعد القاهرة عن اسطنبول أثره ، وخشي أن يستقل عنه الوالى التركى بها فاحتفظ بالمماليك في مصر فى النظام الحاكم الذى وضع لإدارتها ، وأقام بهم سلطه مشاركة توازن ما فى يد الوالى والحامية العسكرية العثمانية ، وذلك مقابل التسليم بالسيطرة العثمانية . وقد تولى المماليك حكم الأقاليم فكان منهم خمسة سناجق لجرجا والغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة ، وكان على هؤلاء السناجق والذين كان يطلق عليهم البكوات القيام بالمهام البعيدة ، فكان منهم من يقوم بحراسة الصرة المالية التى ترسل سنويا إلى العاصمة العثمانية اسطنبول ، كما كان البكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الأعداء الداخلين ، وكذلك كان للمماليك منصب الكشاف وهم حكام المناطق التابعة للسناجق حيث قسمت مصر إلى خمسة عشر كشوفية ، فكان هناك كشوفية القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم وطنطا وبلبيس وأسيوط وسوهاج وفرشوط وقنا وإسنا وأسوان وغيرها ، وكان على هؤلاء الإشراف على الأمن وحماية القرى من هجمات البدو وعليهم الإشراف على الرى وجمع الضرائب ، وبالإضافة إلى هذه الوظائف كان المماليك يتولون بعض المناصب المدنية الأخرى ، وبذلك توطد نفوذهم بالبلاد .

وقد واتت المماليك الفرصة كى يسيطروا على الأوضاع فى البلاد ، فقد أدى انخراط الحامية العسكرية العثمانية فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى فقدانهم تدريجيا طبيعتهم ومهامهم العسكرية المتخصصة لها أصلا ،

وبالتالى أفسح ذلك الطريق أمام المماليك للصعود إلى مركز الصدارة في السيطرة على مجريات الأمور فى مصر مره أخرى . ولم يكد يمر قرن من الزمان على ضم العثمانيين لمصر حتى أدى تصاعد نفوذ أمراء المماليك إلى سلب الوالى العثماني أي سلطه حقيقية له فى الولاية . وفي كثير من الأحيان كان الوالى العثماني مجرد حضور رمزي للسلطان العثماني الذي فقد سلطانه الفعلي علي البلاد . وأصبح نفوذ المماليك يتجاوز نفوذ الوالى والحامية العثمانية .

وما كادت سلطة الوالى ونفوذ الأوجاقات تنتهى إلى الاضمحلال حتى أخذ نفوذ المماليك يزداد ، لذلك تولى كبير البكوات حكم القاهرة تحت اسم شيخ البلد ، وانقسم المماليك إلى معسكرين استمر النزاع بينهما ، وكان الغالب فيهما يتولى مشيخة البلد ، وسواء طال حكمه أو قصر، فإن الباشا لم يكن يستطيع أن يحرك ساكنا. وكانت أوامر الدولة المتكررة بالقضاء على البكوات المتنازعين لا تؤدي إلى أكثر من إقصاء الولاة الذين يحاولون الوقوف في وجه المماليك بعد أن أصبحوا هم القوة المسيطرة فى ولاية مصر .

#### \*- الديوان .

تكون الديوان من أولئك الموظفين الكبار فى الولاية ، فعلى رأسه الوالى ويضم في عضويته وكيل الباشا " الكخيا " ، وضباط الأوجاقات (الأغوات) والدفتردار والقاضي وكبار العلماء ونقيب الأشراف وشيوخ المذاهب الأربعة بالأزهر ، وكان هذا الديوان ينعقد ثلاث مرات أسبوعيا لمناقشة أمور الولاية . وأما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع فى صالة اجتماعات الوالى ، وكان هذا الديوان هو الذى يقرر الشؤون السياسية والمالية والاقتصادية للولاية ، وفى بعض الأوقات كان النقاش يصل إلى خروج الأسلحة للتقاتل ، وهكذا كان الديوان أحد أجهزة الرقابة على سلطة الوالى فلا يصح للوالى أن يبرم أمرا دون عرضه على

الديوان الذي كانت له سلطة البت في شئون الحكم الرئيسية وله حق نقد أوامر الوالي . ومع مرور الزمن ضعفت سلطة الديوان نتيجة لصراعه مع الوالي ، وصار في النهاية جميع أعضائه من المماليك .

### ب - مراحل تطور نظام الحكم في مصر العثمانية .

مر نظام الإدارة في مصر العثمانية بثلاث مراحل ، حيث بدأت المرحلة الأولى من صدور قانون نامة مصر في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٢٥م حتى نهاية القرن السادس عشر وفيها بلغ النظام الإداري قمة تكامله وتميزت المرحلة بسيطرة ممثلي السلطان علي الإدارة سيطرة تامة . وشهدت تلك المرحلة تحول الإدارة من النظم المملوكية إلى النظم العثمانية التقليدية . كما تم فيها " عثمانة " معظم الوظائف الإدارية ، وتمتع الباشا بسلطة واسعة في شئون الحكم والإدارة ، في وقت كانت فيه الدولة قوية متماسكة ، وكان رجال الإدارة فيها أقوى شكيمة والجنود أكثر انضباطا .

وأما المرحلة الثانية فقد شملت القرن السابع عشر وفيها بدأ اختلال الإدارة العثمانية ، واستعادت القوى المحلية من المماليك وأتباعهم نفوذها تدريجيا ، ومثلت تلك المرحلة الانتقال من النفوذ العثماني إلى النفوذ المملوكي بينما شملت المرحلة الثالثة القرن الثامن عشر وفيها تحولت السيطرة على الإدارة إلى المماليك تحولا تاما فاستطاعوا أن يحولوا معظم إيرادات ومصروفات الخزينة في مصر إلى منفعتهم الخاصة وسيطروا على أهم المناصب الإدارية ولم يتركوا للسلطان من المبالغ الخاصة بالجزية السنوية إلا القليل ، أو توقفوا عن إرسالها كما حدث زمن علي بك الكبير .

ولا ريب أن ظاهره انهيار الإدارة العثمانية في مصر منذ القرن السابع عشر يحتاج إلى وقفه لتفسير عوامل ذلك الانهيار . فقد أدى بيع المناصب وتفشي الرشوة منذ عهد سليمان القانوني إلى فساد الإدارة واستغلال الرعية أبشع استغلال . وشهد القرن السادس عشر توقف الفتوحات العثمانية ،

ونقص الدخل من غنائم الحروب التي كانت مصدرا أساسيا لثراء الطبقة الحاكمة في الدولة . وكان لذلك انعكاسه على مصر التي اضطرت إلى تخفيض عملتها بمقدار النصف ، وانخفضت بذلك القوه الشرائية لرواتب الجند والموظفين . وإذا كان الموظفون المدنيون قد زادوا استعدادا لقبول الرشوة وإلحاحا في طلبها ، فإن الجند استغلوا قوتهم العسكرية لجمع المال ظلما من الناس ، كذلك شهدت نهاية القرن السادس عشر مجموعه من السلاطين العثمانيين الضعاف الذين وقعوا تحت تأثير رجال الحرس وغللمان القصور ، وغدت كل محاولة من جانب السلاطين للإمساك بزمام الأمور تقود إلى العنف وقتل السلاطين أو عزلهم عن الحكم ، وانعكس ذلك بالطبع على الأحوال الإدارية في الولايات ومن بينها مصر . وساهم في اختلال الإدارة العثمانية في مصر غياب الضوابط الإدارية ، فبعد صدور قانون نامة مصر عام ١٥٢٥م لتنظيم إدارة ولاية مصر لم تصدر لوائح أو قوانين أو توضع قواعد أخرى لضبط الإدارة وإصلاحها ، بل تركت شئون الإدارة لما جرى عليه العرف وما حكمت به العادات المتوارثة ، فهيمن المماليك على الوظائف المهمة في الإدارة .

ومما زاد الأمر سوءا وقوع أزمة اقتصادية حادة في القرن السابع عشر كان من مظهرها انخفاض قيمة العملة الذي كان يزداد بازدياد حاجة الدولة إلى المال لدفع رواتب الجند والموظفين وغيرها من مستلزمات الإدارة وزادت الأزمة تفاقما بهبوط قيمة الفضة في الأسواق العالمية نتيجة لتدفق الفضة من العالم الجديد . ورغم ذلك ، ظلت هيبة السلطان قوية في مصر إلى أواخر العصر العثماني على ما كانت عليه الدولة من ضعف وكذلك كانت الحال بالنسبة للباشا ممثل السلطان في مصر ، الذي ظلت الوثائق تشير إليه بألقاب الإجلال والتفخيم ، وان كان قد أرغم على تحويل معظم موارده لتغطية مصاريف الخزنة لصالح أمراء المماليك الذين استلموا سلطته وحولوها إلى سلطه أسمية .

وأما المرحلة الثالثة ، فإن حالة الضعف التي انتابت الإدارة العثمانية في ولاية مصر خلال القرن السابع عشر كان قد استفاد منها المماليك ، كما استفادت منها أيضا قبائل البدو ، فقد نالت قبائل البدو نصيبها من النفوذ داخل البلاد . حيث كانت أعداد البدو قد زادت نتيجة الهجرات التي جاءت من الغرب عبر الصحراء ، واستطاع شيوخ البدو في بعض الجهات أن يستغلوا ضعف الإدارة العثمانية ، ومنازعات المماليك ليمدوا نفوذهم داخل الريف المصري . وفي منتصف القرن الثامن عشر كان قد شمل نشاط البدو في مصر جهتان : حيث سيطر شيخ العرب همام شيخ قبائل الهوارة الصعيد على البلاد الواقعة إلى الجنوب من أسيوط والدلتا ، وأما سويلم ابن حبيب فقد كانت سيطرته قد امتدت للقليوبية والشرقية والبحيرة .

وقد هيأت غارات البدو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر للمماليك فرصة بعث الدولة المملوكية من جديد على عهد شيخ البلد على بك الكبير ، حيث جرد علي بك الكبير الحملات على الشيخ همام عام ١٧٦٩م بقياده مملوكه محمد بك أبي الذهب كما استنسل مملوكه احمد بك الجزائر في محاربه البدو بالبحيرة . كما أراد على بك التوسع خارجيا ، وتطلب ذلك إنشاء جيش بما يترتب عليه من ضرورة توفير مصادر ماله للإنفاق عليه ففرضت الضرائب الباهظة واستخدمت حصيلتها في شراء المماليك وشراء خدمات الجند المرتزقة وبناء أسطول بحري بمساعدة بعض اليونانيين استخدم فيه بحاره من الترك واليونان عملوا تحت أمرة ضابط انجليزي ، وبالفعل أصبح على بك صاحب السلطة بالحجاز ، كما استغل الصراع الدائر في ولايات بلاد الشام ليمد نفوذه هناك ، حيث ساعده الأسطول الذي بناه في التطلع إلى مده نفوذه إلى الشام مستعينا بالروس أعداء الدولة ولكنه فشل في تحقيق أحلامه بعد أن تأمر عليه تلميذه أبو الذهب وانتهى الأمر إلى انتهاء حكمه في مصر بعد أن



هزمه أبو الذهب بمساعدة الدولة العثمانية . عقب ذلك ، تمكنت الدولة العثمانية أن تعيد سلطتها على مصر من جديد غير أنها لم تجتث نفوذ المماليك والذين ظلوا مسيطرين حتى قدوم الحملة الفرنسية .

### ج - مميزات نظام الحكم في مصر العثمانية .

تميز نظام الحكم في مصر العثمانية بذلك الارتباط الوثيق بين النظام العسكري والنظام المدني ، وهو ارتباط مستمد من نظم الدولة العثمانية والدولة المملوكية معا : فقد كانت أداة الحرب وأداة الحكم في الدولتين واحده ، وقد أسندت إلى الحامية العسكرية في مصر مهمة معاونة الجهاز الإداري في العاصمة في الأقاليم ، بالإضافة إلى مهمتها الأصلية في الدفاع عن البلاد ، وشغل الكثير منهم مناصب الإدارة ، فالدفتردار كان واحدا من بكوات المماليك وسردار الخزينة قائد مملوكى وكذلك أمير الحج وحكام الأقاليم من صناعق وكشاف كانوا أيضا من العسكريين .

ولم يكن رجال الإدارة في مصر العثمانية يحصلون على أقطاعات على نحو ما كانت الحال في الولايات العربية الأخرى ، ولكن كان هناك نظاما مميزا للمرتبات والوظائف ، إذ كان موظفيها وعلى رأسهم الباشا يتقاضون رواتب سنوية نقدية وعينية ثابتة بالإضافة إلى الرواتب والأجور التي كانت مقرره للجند ، ومنح جميع هؤلاء الحق في تحصيل إيرادات أخرى من مصادر مختلفة ومن بعض الرسوم على المناصب ، فالباشا مثلا كان له أن يحصل على إيرادات معينه مثل التزام جمرك السويس الذي كان يحصل على جزء منه بعد سداد نصيب الدولة ، وذلك بالإضافة إلى راتبه النقدي الذي يصرف له من الخزينة ، كما دخلت بعض الرسوم الأخرى ضمن مخصصات الباشا ، وكانت لرجال الأوجاقات العسكرية الحق في تحصيل جزء من إيرادات بعض الجمارك بالإضافة إلى ما كانوا يحصلون عليه من رواتب نقدية وعينية من الخزينة .

وثمة وظائف لم تكن لها مخصصات ثابتة بل ترك لأصحابها أن يستوفوا أجورهم من مصادر معينه ، فالقاضي وأتباعه من كتاب ورسل كانوا يحصلون على أتعابهم من الرسوم التي يتقاضونها من أصحاب الدعاوى ، وكانت بعض مناصب الإدارة وراثية كوظائف الروزنامة يحصل عليها الفرد بعد أن يدفع مالا للباشا ، كما كان من حق الموظف بيع وظيفته إذا شاء إلى شخص آخر نظير مبلغ معين يتفق عليه الطرفان بالإضافة إلى الحلوان الذي يذهب إلى الباشا .

### **ثالثا : الأوضاع الاجتماعية فى مصر العثمانية .**

كان عدد سكان مصر العثمانية يبلغ نحو الثلاثة ملايين نسمة ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ، ويمكن تقسيمهم إلى ثلاثة عناصر كانت تمثل المجتمع المصرى وهى : العثمانيين والمماليك والمصريين .

#### **أ - العثمانيون .**

تمثل الوجود العثمانى بمصر فى الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين والحاميات العسكرية ، حيث كان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه من الأموال فى المدة القصيرة التي يظل بها فى الحكم ، وبالتالي لم يكن الوالى يهتم بعمارة القصر الذى يعيش فيه ، ولم يكن الولاة يخرجون كثيرا من قصورهم ، ولا يزورون الأقاليم ولا يتصلون بالرعية ، بينما كان يشارك فى المناسبات الدينية والاحتفالات الرسمية ، وقد كان بقاء الوالى فى منصبه يتوقف على رضا السلطان وكبار رجال حكومته فكان عليه أن يغمهم بالهدايا ، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة وهو ما كان يدفعهم إلى استنزاف أموال الأراذل واليتامى ، وإرهاق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة ، وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم فبعد وصوله إلى القاهرة بعد تعيينه تضرب له المدافع ويسير ممتظيا جواده فى موكب يحيط به عدد كبير من الفرسان والمشاة وزعماء المماليك .

وأما أعضاء الديوان وكبار الموظفين فقد اختلطوا بالمماليك وارتبطوا بهم بالمصاهرة وعاشوا عيشة ترف وكسل وخمول وبدأوا فى امتلاك الأراضى ليعيشوا على دخلها ، وأما الحاميات العسكرية فقد تميزوا بوجود روح التضامن فيما بينهم ، غير أنهم فى كثير من الأحيان كانوا يدخلون فى مشاحنات بينهم كانت تصل إلى حد الاقتتال ، فينتشر السلب والنهب من جانبهم للأهالى ، وهو ماكان يضطر المصريين إلى الاختباء ببيوتهم ، ثم إنهم بدأوا فى شراء الأراضى ووصل الأمر إلى تملكهم قرى بأكملها ، كما دخلوا ميدان الالتزام وبالتالي جمعوا الكثير من الثروات التى مهدت لهم عيشة البذخ والترف على حساب المصريين .

#### ب - المماليك .

كان عدد المماليك فى مصر لا يزيد على عشرة آلاف ، غير أنهم ظلوا على حالهم ، يعافون مخالطة المصريين ومصاهرتهم ، واعتمدوا على استيراد الدماء الجديدة من القوقاز ، وكان كل جيل منهم يرد من خارج البلاد يدخل فى الإسلام ، وينشأ نشأة عسكرية صارمة ، ويربى على احترام التقاليد ، وتعلم آداب السلوك ، غير أن ثمة تغيراً طرأ على المماليك خلال القرن الثامن عشر فيذكر الجبرتي أن المماليك أصبحوا يتركون بيوت سادتهم ويتزوجون ، وأصبح لهم بيوت وأتباع ، وعاشوا عيشه البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخ ويقتنون الجوارى والغلمان ، ويتم تدريبهم على الحرب والفروسية ويتم تعليمهم مبادئ القرآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاه إلى رتبة بك وجعله من أتباعه وأنصاره ويدين له بالولاء طول حياته وينحاز إلى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر، وكان الدافع إليها الرغبة فى السيادة والوصول إلى سلطه الحكم التى أصبحت حين ضعفت الدولة العثمانية فى أيدي اقوي المماليك وأكثرهم أنصارا وقد بسط أمراء

المماليك أيديهم على معظم الأراضي، ففي بعض الأحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب أمير واحد . وهم مع ذلك قد أهملوا أعمال الزراعة فساءت حالتها وقلت المحاصيل وارتفعت الأسعار. وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من أفراد الشعب فقلت الأيدي العاملة . وكان لابد للمماليك من الحصول على الأموال فأرهبوا الزراع والصناع بالضرائب وكذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر. وعلى التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله ، فقد كان أمراء المماليك أكثر أفراد الحكام اتصالا بأفراد الشعب المصري وهو ما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بالحب والود .

### ج - المصريون .

كان المصريون هم الطبقة المنتجة في الزراعة والصناعة ومنهم التجار ومع أنهم أغلبية السكان وأصحاب البلاد الأصليين ، فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضروري من المأكل والملبس والسكن . وترجع سوء حالتهم إلى قلة ثروة البلاد وقلة إنتاجها نظير الإهمال في الأعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية عن مصالح الشعب في مجموعه . كما أن ثروات البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستولون على النسبة العظمى من دخل البلاد مع قلة عددهم بالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هي انحطاط مستوى معيشة المصريين .

فقد كان الفلاحون والعمال يلبسون أردية من القماش الرخيص ويسكنون في أكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذ كانت المجاعات والأوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصد الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن في البلاد طب ولا أطباء ، وإنما كان الناس متروكين لمدعي الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متفشيا بينهم فلم يكن في البلاد معاهد للتعليم فقد أهملت واستولى على دخل أوقافها الحكام ، فخربت مبانيها

وتشرد معلموها ، وكان من الممكن أن تفقد مصر كل صلة علمية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الأزهر صامدا بجهوده العلمية والتعليمية ، والذي قاوم كل عوامل الفناء وظل المنارة العلمية الوحيدة فى البلاد .

وكان الحكام من العثمانيين والمماليك يعتبرون أن حالة المصري هي حاله طبيعیه وانه مسخر للعمل من أجلهم ، وكانت نتيجة إرهاب المصريين وعدم العناية بشؤونهم هي عدم قدرتهم على دفع الضرائب مما أدى إلى تعرضهم لصنوف الأذى والذل من قبل حكامهم ، وقلت قدرتهم على الإنتاج إذ فترت همتهم على العمل ، كما أن انخفاض مستوى المعيشة أدى إلى تفشي الضعف والمرض ، وتفشت الأمراض الاجتماعية بينهم ، فقد أصابهم ضعف الإرادة والافتقار إلى الشجاعة الأدبية وعدم الشعور بالمسؤولية وغير ذلك من الصفات السيئة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق وهو ما يعد أشد فتكا من الأمراض البدنية .

وبالرغم من ذلك ، فقد كان هناك بعض من المصريين يتمتعون بالغنى والترف ، ومن هؤلاء التجار والعلماء ، وهؤلاء كانوا قد تقربوا للحكام ورجال الإدارة خشية من الظلم الذي كان .  
يحتمل أن يحيق بهم فيما لو خالفوهم ، وفى نفس الوقت أصبحوا الوسطاء بين الحكام والمحكومين لمكانتهم الدينية والاجتماعية بين الناس ، وبالتالي نالوا الحظوة فى المجتمع المصرى سواء من الحكام أو من المحكومين .

وقد لعب علماء الأزهر دورا بارزا فى الحياة الاجتماعية فى مصر خلال العصر العثمانى ، فقد كانوا ملاذا للعامة حين يتعرض العامة لجور الحكام وظلمهم ، فتبطل الدراسة فى الأزهر ويذهب شيخ الجامع والعلماء مع جمع من سكان القاهرة إلى الحاكم يطالبونه بالنزول على حكم الشرع ، وأقامه العدل والإنصاف وإلا خلع الناس طاعته . وكان شيوخ البلد (الأمراء) يستجيبون

لتدخل العلماء ويرفعون الظلم عن الرعية ، ولم يكن باستطاعة الحكام أن ينالوا العلماء بالأذى ، بل بلغ الأمر بأحد علماء الأزهر في القرن الثامن عشر الميلادي أن احتد على أمير مملوكي خلال الحديث في مسألة تتصل بالشرع فلعن الشيخ من باع الأمير ومن اشتراه ومن جعله أميرا ، فوجل الأمير وعدل عن ظلمه وقام بالاعتذار للشيخ .

### رابعا : الأوضاع الاقتصادية في مصر العثمانية .

تنوع الاقتصاد خلال العصر العثماني ما بين زراعة وصناعة وتجارة وبالصورة التي أرادت الدولة العثمانية من خلالها الحصول على الأموال من ولايتهم الغنية مصر ، وهو مادفع الدولة إلى تطبيق النظم التي تمكنهم من تحصيل الأموال اللازمة لإرسال الصرة المالية للدولة العثمانية صاحبة السلطة على ولاية مصر .

#### أ - الزراعة .

عقب ضم السلطان سليم الأول لمصر قام بعملية مسح شامل للأراضي الزراعية ، واعتبر نفسه الحاكم الوحيد لجميع الأرضى الزراعية فى مصر ، وقام بتقدير الضرائب على الأرض على هذا الأساس حتى أنه ألغى نظام أراضي الرزق والأوقاف ، غير أن معارضة العلماء اضطرتة إلى الاعتراف بهذا النظام ، والاعتراف بالأغراض التي أوقفت الأرض عليها . وقد أدار العثمانيون أرض مصر إدارة مباشرة عن طريق بيت المال الذى قسم البلاد إلى مقاطعات تضم كل منها عدة قرى تشكل وحدة مالية يتولى مسؤوليتها مفتش - يطلق عليه لقب أمين - مقابل راتب معلوم يتقاضاه من بيت المال ، ويعد المفتش مسئولا عن زراعة أرض المقاطعة الموكل إليه أمرها ، ويتولى تحديد ما يخص الأرض من خراج على أن يدون ذلك بسجل معين من بيت المال . وكان من أهم واجبات المفتش التأكد من صلاحية كل قنوات الري والسدود فى مقاطعته

لتحمل فيضان النيل ، كما كان عليه توفير العدد الكافي من الفلاحين للقيام  
بزراعة الأرض وجنى المحصول ، وتوفير الحماية للفلاحين من هجمات  
الأعراب ، وأن يقوم بجمع الضرائب وتسليمها للحكومة .

وقد كان نظام الري السائد في مصر خلال العصر العثماني هو نظام  
الري الحوضي حيث كانت الأراضي الزراعية تقسم إلى حياض متجاورة يتلو  
بعضها بعضا ، وكان لكل مجموعة من الحياض شبكة واسعة من الترع  
لتوصيل المياه إليها وقت الفيضان وغمرها بها مدة معينة ، وقد انقسمت  
السنة الزراعية طبقا لطبيعة نظام الري إلى مواسم زراعية ثلاثة وهى : موسم  
الزراعة الشتوية ، حيث تزرع محاصيل القمح والشعير والبقول والعدس  
والحمص والترمس والكتان والبصل ، ويعد هذا الموسم هو أهم المواسم  
الزراعية حيث يعتمد على الري الطبيعي فى الأرض التى يغمرها الماء وقت  
الفيضان ، وموسم الزراعة الصيفية ، حيث تزرع محاصيل القطن والأرز  
والقصب والذرة الصيفية ، ومحاصيل هذا الموسم تعتمد فى ريها على الوسائل  
الصناعية . وموسم الزراعة الدميرية ، والذي يمتد من أغسطس وحتى نوفمبر  
عند بدء ارتفاع مياه النيل زمن الفيضان وأهم حاصلات الذرة والبطيخ وغيرها  
من المحاصيل .

وعلى الرغم من أهمية الزراعة سواء بالنسبة للسكان من الفلاحين  
وغيرهم أو بالنسبة للدولة باعتبارها تمثل المصدر الرئيسي من مصادر الدخل  
القومي ، فإنها لم تلق تشجيعا كبيرا من الحكومة أو من المماليك الذين تولوا  
زمام الأمور لفترات طويلة في العصر العثماني . حيث كانت الأرض الزراعية  
تتن تحت وطأة كل أنواع الضرائب التي يمكنها أن تتحملها ، وحيث كان  
الحكام واثقين من أنهم سيحصلون عن طريق القوة على كل ما يريدون ،  
وبالتالى قلما كانوا يقلقون أنفسهم بتحسين حالة الأرض ، وكذلك كان الاقتتال

المستمر بين البيوت المملوكية وبين الحاميات العسكرية وبين قبائل العربان ينشر الخراب في القرى التي ينهبها مهاجموها والمدافعون دونها على حد سواء .

وقد بلغت جملة مساحة الأراضي المزروعة حوالي ثلاثة ملايين فدان كما بلغت الإيرادات المحصلة من الأراضي الزراعية حوالي ٦٥ في المائة من إجمالي إيرادات الخزنة العامة . وظلت الدولة على عهدنا بتحصيل الضرائب على هذه الأراضي حتى بدأت تعجز إدارتها عن القيام بذلك بالصورة المثلى لذلك تم تطبيق نظام الالتزام على الأراضي الزراعية .

#### \* - ملكية الأراضي .

انقسمت الأراضي في مصر إلى عدة أنواع : فكان هناك أراضي الالتزام والتي كانت تنقسم بدورها إلى قسمين أولهما أرض الفلاحة أو أرض الأثر، وكانت تسمى في الصعيد بأرض المساحة ، وهي الأرض التي كان يزرعها الفلاحون عاما بعد عام طالما يؤدون ما عليها من ضرائب ، ويحق لهم توريثها كذلك . وهناك أيضا أرض الأوسية والتي كانت تمنح للملتزمين مقابل قيامهم بأعباء الالتزام وعلى رأسها جمع الضرائب ، وقد اختلفت نسبة الأوسية إلى أرض الفلاحة بين فترة وأخرى ومنطقة وأخرى ، حتى وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من نصف أرض الفلاحة . وقد كانت أرض الأوسية معفاة من الضرائب كما كان للملتزم حق إجبار الفلاحين على العمل فيها بنظام السخرة ، وإلى جانب أراضي الأوسية سيطر شيوخ القرى الذين كانوا يعاونون الملتزم في جمع الضرائب على حصص من الأرض معفاة أيضا من الضرائب وكانت تسمى " مسموح المشايخ " .

وأما أراضي الإطلاق فهي أرض معفاة من الضرائب خصصت أساسا لمرعى خيل الباشا والبكوات المماليك وهي بذلك أراض تابعة للحكومة ، وقد سمح للملتزمين الذين تقع هذه الأراضي في حصص التزامهم بضمها إلى



أواسيهم والانتفاع بها مقابل مبلغ من المال كان يدفع إلى السلطة الحاكمة . وهناك أيضا أراضي الرزق والأوقاف والتي توزعت ما بين وقف أهلى وهو الوقف الذى يقفه صاحبه على أهله ، ووقف خيرى وهو الوقف الذى يقفه صاحبه على مكة والمدينة وعلى المساجد والأضرحة وعلى أعمال البر والإحسان من تكايا وزوايا ومكاتب وأسبله ومقارئ لتلاوة القرآن وبعض طلبه العلم . وقد تزايد حجم أراضي الرزق والأوقاف بمختلف أنواعها مع زيادة الاضطراب السياسى والاجتماعى فى مصر . وكانت تلك الأراضي معفاة من الضرائب ولا يدفع عنها للروزنامة إلا ضريبة رمزية باسم " مال الحماية " نظير حماية رجال الإدارة لهذه الأراضي من العبث بها أو السطو عليها .

**\* - نظام الالتزام .**

كان عمال الحكومة فى بداية الحكم العثمانى يجمعون الضرائب تحت إشراف حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، ولكن لما ضعفت الدولة العثمانية أصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، وقلت حصيلتها مما ألجأ الحكومة إلى تطبيق نظام الالتزام فى عام ١٦٥٨م . والالتزام هو أن يتعهد من يشاء من عظماء البلد من المماليك أو العثمانيين أو المصريين بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقته معينه تسمى " دائرة الالتزام " . وكان الالتزام يتم إما بطريقه الاتفاق بين الحكومة والملتزم . وإما بطريقه المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحده مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ، وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم عند استلامه " عقد الالتزام " من شيخ البلد يصبح الملتزم أشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه له الأمر وعلى الأهالى طاعته وتأديته ما يطلبه من الضرائب .

وكان للملتزم أن يبيع حق التزامه إن شاء على شرط أن يخطر بيت المال وشيخ البلد ، وإذا مات الملتزم ورثه في الالتزام من لهم الحق من أهله ومن يسر لهم بشرط أن يطلبوا تجديد عقد الالتزام . وبهذا أصبح النظام المالي العام أساسا للنظام الإداري ، كما كان له أن يستولي على غلات قسم من أراضي دائرة الالتزام والتي تعرف بأرض الأوسية ويسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم إلى جانب هذا يتصرف في جباية ما يشاء من الأموال من الأهالي بدلا من ثمن الالتزام الذي كان يطرح للمزايدة بثمن أساسي يقدر بخمسة أضعاف الضريبة المقدرة على الأرض التي صنعتها وصيه للملتزم . وأصبح الملتزم الموظف المكلف بتوطيد الأمن . وأداره قوى دائرة الالتزام ، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته وهؤلاء يقومون بعملهم تحت إدارته .

وقد تشكلت دائرة موظفي الالتزام من : شيخ البلد : ويقوم بالإشراف على الأراضي ويراقب أهل القرية ويبلغ أوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ويقوم مقامه حين غيابه وإذا عين الملتزم أكثر من شيخ كان أكبرهم سناً يسمى شيخ المشايخ . والشاهد : ويختص بحفظ سجل الأراضي التي تدون فيها مساحتها وأسماء مستثمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها . والصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسلم ما يجنيه من الأموال عيناً كانت أو نقداً للملتزم . والخولى : ويلتزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف أي ملكيته ، وهو الحكم فيما يقوم من منازعات في هذا الشأن وعليه فوق هذا أن يقوم بإدراة أراضي الأوسية . والمشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من عقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب أو يحجمون عن أداء ما يطلب منهم من عمل في أراضي الأوسية أو يهملون في هذا العمل وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التي

يتعرض لها الفلاحين . والكلاف : وهو الذى يعتنى بمواشي وقطعان غنم الأوسية ويقوم بترتيبها كما يقوم بعلاج مواشي الفلاحين التابعين لدائرة الالتزام وإلى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء وأمام و نجار وحداد وحلاق يتناولون مرتباً من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الأهالي كل بقدر ما تسمح به مهنته .

على أية حال ، فإنه مع ضعف سلطة الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر غدا الملتزمون الملاك الحقيقيين لأراضي التزاماتهم غير أنهم لم يستطيعوا أن يكتسبوا من الناحية القانونية حق الملكية . كما لم تعد للدولة سيطرة على الأراضي غير ما تتقاضاه من " المبري " ، بينما ظل الفلاح يقوم بزراعه الأرض على سبيل الانتفاع مقابل دفع الضرائب المقررة عليها . وقد تمكنت العديد من الفئات التي ارتبطت بالسلطات الحاكمة ودارت في فلكها أو تلك التي كانت تمتلك فائضا اقتصاديا تستطيع توجيهه لشراء الالتزامات المختلفة . ولم يكن نظام الالتزام نظاما أقطاعيا حريبا كنظام الإقطاع الذي شهدته أوروبا في العصور الوسطى حيث كان الإقطاعيون والنبلاء يمنحون الأرض مقابل ما يقدمونه من خدمات للملك أثناء الحروب ، ومقابل ما يستطيعون إعداده من جنود مسلحين . ورغم ذلك فقد كانت للملتزمين بعض الحقوق الإقطاعية كفرض السخرة على الفلاحين والقضاء والبث في المنازعات ولم يكن من واجباتهم تزويد جيش الوالي أو السلطان بالجنود كما كان الأمر مع أمراء الإقطاع في أوروبا .

#### ب - الصناعة .

ما إن تم الضم العثماني لمصر ، وبهرت العثمانيين آيات الروعة والجمال والفن التي تمثلت في المصنوعات المصرية في الدور والمساجد حتى قاموا بنزع أبوابها المصنوعة من الحديد والنحاس ورخام واجهاتها المنقوش فضلا عن المصنوعات الصغيرة التي بلغت حمولتها ما يزيد على ألف من الجمال فيما يروى ابن إياس . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى

انتزاع آلاف الصانع الذين أنتجوا تلك الصناعات ، فقد روى ابن إياس - وهو مؤرخ معاصر وشاهد عيان - أن السلطان سليم أمر أن يتوجه إلى القسطنطينية جماعة من الزردكاشية (صانعي الدروع وآلات الحرب) والسيوفية (صانعي السيوف) والسباكين والحدادين والبنائين والنجارين والمرخمين (صانعي الرخام) والمبلطين والخراطين والمهندسين والحجارين وجماعه من تجار الباسطية وتجار الوراقين وتجار سوق مرجوش وتجار المغاربة وغيرهم من التجار بأسواق القاهرة ويقال أن مجموع من خرج من أهل مصر وتوجه إلى اسطنبول دون الألف إنسان .

ولقد أدى هذا الاستنزاف للصناع والحرفيين إلى أثار وخيمة أصابت الصناعة حيث أبطل من مصر نحو ٥٠ صنعة وتعطل منها أصحابها . بينما يرى البعض أن هذه الحقيقة كانت قصيرة الأمد لم تطل أكثر من ثلاث سنوات إذ ما قضى السلطان سليم الأول نحبه في عام ١٥٢٠ م أي بعد ثلاث سنوات من رحيله من مصر وخلفه على العرش ابنه السلطان سليمان القانوني حتى كان من أولى أوامره أنه أصدر فرمانا بأن يعود إلى مصر جميع العلماء والعمال الذين كان والده قد أمر بترحيلهم من مصر. وقد ذكر ابن إياس أن السلطان سليمان القانوني أصدر فرمانا لاحقا أمر فيه بشنق كل مصري يرفض العودة إلى مصر أو يتباطئ في العودة إليها .

وعلى أية حال ، لا يمكن التسليم بفكره أن الصناعات المصرية تدهورت بوجه عام وللسبب السابق بالتحديد بوجه خاص . فقد شهد العصر العثماني في مصر صناعات متقدمة اعتمادا على مواد خام محلية ومستورده ، فقد عرفت مصر في التمويل الصناعي نظام التاجر الممول ، حيث كان التجار يشترون القطن ويوزعونه على الغزالات في القرى والمدن ثم يجمعون الغزل ويسلمونه للنساجين لحساب التجار ، وظل هذا النظام منتشرا في ريف مصر

طوال العهد العثماني ، كما انتشرت الصناعات التي تعتمد على العمل البشري بصفة أساسية بدون الاحتياج إلى رؤوس أموال ضخمة وقد كان هذا النوع من النشاط الاقتصادي يقتصر على صنع المنتجات المحلية لأجل استهلاكها داخل مقاطعتها .

وفي المدن الكبرى كانت الصناعات الرئيسية منظمه على مدى واسع بغرض تصديرها ، ففي مجال صناعة المنسوجات استمرت صناعة النسيج في معظم أقاليم مصر العثمانية . حيث قامت مصانع المنسوجات في دمياط ورشيد والمحلة الكبرى وبنى سويف ، وكانت تلك المصانع تضم عددا من العمال المدربين والصبية ما يجعلنا نستنتج أنها كانت منظمة على أسس رأسمالية . وإلى جانب صناعة المنسوجات فقد ازدهرت صناعات أخرى مثل صناعة السكر التي ازدهرت في كثير من مناطق الوجه القبلي في مدينه فرشوط وإخميم ، وصناعات ملح النوشادر الذي كان يصدر إلى أوروبا ، والتي ازدهرت في العديد من المدن المصرية في القاهرة والمنصورة وطنطا ودمنهور ومنوف ودمياط .

كما قامت الصناعات التي تعتمد على خامات الحديد والنحاس كأواني الطهي المصنوعة من النحاس والأدوات الحديدية المختلفة كأدوات الزراعة والحدايق وأدوات البنائين والقصارين والنجارين ومهمات الخيل. كما ازدهرت أيضا صناعة استخراج الزيوت والتي كان يصدر جزء منها للخارج ، كما كانت تستخدم في الأغراض الغذائية ، وفي إنارة الشوارع ، وفي صيانة الآلات المختلفة ، وقد استخدم في صنع الزيوت بذور الخص واللقت والكتان والسسم وقامت مصانع استخراج الزيوت في قنا وأسيوط ولكنها بوجه عام انتشرت في القاهرة ومختلف مناطق الدلتا. وقد قامت صناعة تقطير ماء الورد وصناعة العطور في مدينة الفيوم حيث بلغت مصانعها هناك نحو ثلاثين مصنعا كان

يمتلك بعضها بعض بكوات الممالك لاستخدامهم الشخصي بينما كان معظم الإنتاج يستهلك في القاهرة ويصدر جزء كبير منه إلى سوريا . وقام بعض التجار بتمويل بعض الصناعات مثل صناعة أدوات الزينة والزجاج والخرز والصابون ، حيث كانوا يقومون بتسويق إنتاجها داخليا وخارجيا . وإلى جانب تلك الصناعات كانت هناك العديد من الصناعات التي ازدهرت في مصر منذ عهود سابقة مثل صناعة الأواني الفخارية التي اعتمدت على طمي النيل بالإضافة إلى صناعة الحصر وتفريخ الدجاج وصناعة مواد البناء ، وكانت تلك الصناعات منتشرة في جميع أنحاء البلاد .

وعلى الرغم من ذلك فإن الصناعة المصرية في العصر العثماني لم تتمكن من اللحاق بركب التقدم التكنولوجي الذي كان يتقدم بخطى هائلة في أوروبا ، ويعود ذلك لأسباب متعددة منها فقر العمال وانحطاط مستوى معيشتهم وإنتاجهم . بالإضافة إلى أن الهدف الأول للإنتاج الصناعي كان الاستهلاك المحلي والتبادلي الضيق بين المناطق المختلفة داخل مصر، وتدني المستوى الاقتصادي لأفراد الشعب وتركيزهم على الاكتفاء الذاتي . وليس من شك أن السياسة التي اتبعتها الحكام لعبت دورا كبيرا في ركود الصناعة المصرية ، فقد كانت سيطرة الأتراك والمماليك والمغارم الباهظة التي تم فرضها على الحرفيين ومصادرتهم الأموال وأزمات النقد التي خلقوها باستمرار عاملا مباشرا في ركود وتخلف الصناعة ، أضف إلى هذا أن بعض الحكام استغلوا وضعهم وأقاموا لأنفسهم مركزا احتكاريا في بعض الصناعات كالسكر والنسيج ليتمتعوا بالإعفاء من الضرائب والرسوم فأغلقوا بالقوة الورش الأهلية المنافسة للورش التي أقاموها .

### ج - التجارة .

تنوعت التجارة في مصر خلال العصر العثماني ما بين تجارة داخلية وتجارة خارجية ، إذ هيأت الظروف لمصر خلال هذا العصر أن تنمو الحركة

التجارية فيها والتي كان منها موقع مصر على البحرين المتوسط والأحمر ، فضلا عن الطرق البرية مع البلاد المجاورة ، وأن تكون محطة للتجارة .

#### \* - التجارة الداخلية .

كانت أعمال التجارة الداخلية في كل منطقته تجري من خلال أسواق أسبوعية تعقد في كل المدن والمراكز الزراعية وفيها كانت تستبدل البضائع الواردة من القاهرة بفائض إنتاج الإقليم ، وبرغم أن التجارة الداخلية والتجارة القائمة بين الأقاليم كانتا مزدهرتين لدرجة ما ، فقد كانت تعوقهما عوامل عدة ذلك أن الفقر العام الذي كان ملما بالسكان واستمرار انحطاط مستوى معيشتهم أدى إلى طبع حيز وكمية أنواع التبادل التجاري بطابع واحد ، وأن تأخر وسائل الاتصال والنقل وعدم طمأنينة المسافرين باستمرار بسبب تهديد قطاع الطرق واللصوص لم يؤد فقط إلى الخسائر الشخصية الجسيمة ، بل أديا أيضا إلى الهبوط العام في النشاط التجاري . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل النيل طريقا مناسباً للانتقال من جنوب مصر إلى شمالها لذلك فالنهر يظل في معظم شهور السنة مليء بالقوارب الكبيرة والصغيرة التي تعبره بلا انقطاع .

وفي فترات الاستقرار والأمن ينشط العمل التجاري في السوق المحلية بدرجة كبيرة ، وقد انتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالتجارة في بعض السلع المستوردة في جميع أنحاء القاهرة ، وأصبحت مصر مركزا لتصريف السلع التي ترد من الهند والشرق الأقصى واليمن والصومال . وترتب على هذا النشاط كثير من التغيرات التي أصابت المجتمع المصري في القرن الثامن عشر وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث أن فئة التجار خلال هذا القرن أصبحت فئة متميزة مما جعلها في مقدمة الفئات التي تشكل منها المجتمع المصري .

وقد كانت حركة التبادل التجاري بين أقاليم مصر المختلفة وبين الريف والمدن تتم على قدم وساق ، فقد كانت تنهض كل ثمانية أيام في كل مدينة

من مدن مصر العليا والدلتا سوق يأتي إليها سكان القرى المجاورة لبييعوا المواد والأقمشة التي يصنعونها . وينقل ما يفيض عن الاستهلاك إلى مناطق أخرى عن طريق التجار الذين يتاجرون في هذا النوع من البضائع . ولا شك أن التجارة الداخلية كان من الممكن لو أتيح لها فترات ازدهار واستقرار طويلة أن تلعب دورا هائلا في نمو الاقتصاد المصري في العصر العثماني ولكن فترات الاضطراب والفتن كانت تحول دون تحقيق ذلك ، فهل كان من الممكن أن تقوم التجارة الخارجية بذلك الدور .

#### \*- التجارة الخارجية .

كانت مصر ترتبط بالعديد من الموانئ العربية الواقعة على ساحل البحر المتوسط من ناحية ، وكذلك بالموانئ العربية الواقعة على سواحل البحر الأحمر من ناحية ثانية ، وموانئ الخليج العربي من ناحية ثالثة . ويتضح من ذلك أن مصر كانت بمثابة المحور الرئيسي الذي تتم عن طريقه عملية التبادل التجارى والاستثمارات الاقتصادية فى المنطقة . وبذلك أصبحت مصر سوقا اقتصاديا مفتوحا للتبادل وممارسه النشاط التجارى لأبناء الولايات العربية جميعها . كما ازدهرت التجارة بين مصر وإفريقيا عبر الطرق الصحراوية التقليدية التي عرفت من العصور القديمة ، فقد كانت هناك ثلاث قوافل رئيسيه هي قوافل دارفور والتي كانت تأتي من دارفور في غرب السودان وتسلق طريق " درب الأربعين " العريق ، ثم الواحات ومنها إلى أسبوط فالقاهرة . أما القافلة سنار فكانت تلي قافلة دارفور في الحجم وفي الأهمية وكانت تجلب إلى القاهرة معظم السلع التي كانت تجلبها قافلة دارفور ولكن بكميات اقل وكانت تسلك طريق الصحراء الشرقية حتى أسوان ومنها إلى القاهرة . وكانت هناك قافلة فزان والتي كانت تأتي من أعماق الصحراء الكبرى حتى واحة سيوه ومنها إلى القاهرة وكانت تجلب معها إلى مصر البلح العجوة ومنسوجات الصوف . وكانت تلك القوافل تأتي إلى مصر مرات كثيرة على مدار العام . وكانت تحمل معها



في أوبتها المنتجات المصرية كالمنسوجات القطنية والحريية والصوفية والأدوات الزجاجية والمرايا والأمواس والمدافع والبارود وأدوات الزينة .

وازدهرت التجارة الخارجية بين مصر وبين دول الهند والشرق الأقصى حيث كانت مصر تستورد من تلك المناطق التوابل والبخور والحري . وازدهرت أيضا علاقات مصر التجارية بكل من البندقية وتوسكانيا وفرنسا . وكانت حركة التصدير والاستيراد تتم عبر موانئ الإسكندرية ورشيد ودمياط والبرلس على البحر المتوسط ، وعبر السويس والقصير على البحر الأحمر حيث أنشئت وحدات جمركية في كل من تلك الموانئ ، كما خضعت تلك القنوات التجارية لنظام المقاطعات فأنشأت مقاطعات جمركية لتغطية البضاعة الداخلة والخارجة عبر كل الموانئ . وفرض الجمارك على البضائع الداخلة أو بحق تحصيلها والاحتفاظ بها وظلوا محتفظين بذلك الامتياز طالما كانوا يسددون مقدما للخزانة الضرائب المحددة سلفا .

وقد كفلت الدولة للتجار من رعايا الولايات العربية والأجنبية ممارسة نشاطهم التجاري دون فرض أية قيود على أسلوبهم التجاري وطرق استثمارهم لرؤوس أموالهم . وقد ترتب على اتساع نطاق الحركة التجارية وتضخم رؤوس أموال التجار قيام شركات تجاربه كبرى متخصصة لها فروع في مصر ومختلف الولايات العربية بين أفراد الأسر التجارية الكبرى حيناً ، وبين بعض التجار من الأسر المختلفة حيناً آخر كما انتشرت الوكالات التجارية المتخصصة التي مارست نشاطها على نطاق واسع مع بلدان المنطقة المجاورة وبعض البلاد الأوروبية . وهكذا نرى أنه قد أتيح لمصر في العصر العثماني فرص ثمينة لازدهار رأسماليه تجاربه كبيره تمكنت من تكوين ثروات هائلة ، فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت الصناعة والزراعة وافتقاد الصناعة إلى وجود المصانع الضخمة التي تمكن من تكوين رأس مال صناعي بسبب إنتاجها

الضخم ويسبب اتجاه الزراعة إلى سد الحاجات الاستهلاكية للسكان . فإن التجارة ازدهرت اعتمادا على موقع مصر الاستراتيجي في ملتقى ثلاث قارات وفي ملتقى الطرق التجارية المهمة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . ومع غياب الحكومة المركزية القوية وبسبب كثرة المصادرات وفترات الفوضى التي كانت تعم البلاد أثناء الصراع بين الجنود العثمانيين من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين المماليك وبعضهم البعض في كثير من الأحيان ، كل هذا أدى إلى لجوء تلك الرأسمالية التجارية التي تكونت في العصر العثماني إلى الإحجام عن توظيف الجزء الأكبر من أموالها في المجال الصناعي واتجهت إلى توظيف تلك الأموال في شراء الالتزامات في الأراضي الزراعية ورهنها، وبناء العقارات وتأجيرها وبخاصة في الأحياء التي يتركز فيها نشاطها إلى جانب إنشائها القصور الخاصة في الأحياء التي اشتهرت بسكن الطبقة الارستقراطية الحاكمة في إحياء بركه الأزبكية وبركه الفيل وقناطر السباع .

**د- الطوائف الحرفية .**

لعب نظام طوائف الحرف دورا مهما في الاقتصاد المصري خلال العصر العثماني ، والتي كانت تضم الصناع والتجار وغيرهم من أصحاب الحرف ، حيث كانت هذه الطوائف تنظم من خلال رئيس لكل طائفة يلقب بشيخ الطائفة والذي كان بمثابة الحكم بين أعضاء الطائفة ، والوسيط بين أعضاء الطائفة والسلطة الحاكمة من حيث مطالب أعضاء الطائفة أو ما يفرض عليهم من السلطة الحاكمة ، وهو يمارس سلطته على أعضاء طائفته من خلال استشارة نقيب الطوائف والعرفاء أيضا ، وإذا ما تعدى الشيخ حدوده المتعارف عليها تمت إقالته من خلال القاضي الشرعي تمهيدا لتولية غيره ، وشياخة الطوائف كانت في الغالب متوارثة من الأب لإبنه .

وكان لهذه الطوائف تقاليد ، فلا ينضم أحد للطائفة إلا بعد أن يتقن فن المهنة ومن بعدها يحصل على إجازة من شيخ الطائفة ، وبذلك يصبح أسطى وقد يرتقى الأسطى إلى مرتبة شيخ الطائفة بعد أن يمر بأربع مراحل للترقى ، فضلا عن دورها الاقتصادي فقد لعبت الطوائف الحرفية دورا فى الاحتفالات العامة والموائد وغيرها ، وقد ظلت هذه الطوائف مستقلة فى إدارة أعمالها حتى القرن السابع عشر حينما وقعت تحت سيطرة الحكومة.

### **خامسا : الأوضاع الثقافية والفكرية فى مصر العثمانية .**

اقتصرت الحياة الثقافية على عدد من المدارس الإسلامية التي اتخذت من المساجد مكانا لها ويأتى على رأسها الجامع الأزهر ، حيث كان المنبع لهذه المدارس هو الكتاتيب التي ينشأ فيها من يريد الالتحاق بهذه المدارس ، وقد تولى التدريس بها مدرسون من خريجي الأزهر واهتمت بتدريس القرآن وعلوم الدين كالفقه والسنة وعلوم اللغة كالنحو والصرف وغيرها . وكانت الأوقاف الخاصة بتلك المساجد تغطي نفقات هذا النوع من التعليم . وكان الأزهر ملتقى الحياة الثقافية ، ففيه تدرس العلوم الدينية واللغوية وتضم أرواقته طلابا من شتى بقاع العالم الإسلامي واقتصر التأليف على شروح المتنون والأعمال دون أن يتجاوزه إلى تقديم إضافات إلى المعارف الدينية التي انتقلت من عصر الازدهار الإسلامي كما لم تحظ العلوم العقلية باهتمام الدارسين .

وقد غلب على الحركة الفكرية فى مصر فى العصر العثماني الجمود والضحالة ويرجع هذا الجمود إلى الظروف التي شاهدها الوطن العربي فى الحقبة التي أعقبت التحديات الخارجية التي تعرضت لها المنطقة كالحروب الصليبية والغزو المغولي ، وما ترتب على ذلك من إغلاق باب الاجتهاد خشية تسرب ما يضر بالعقيدة الإسلامية إذا ترك باب الاجتهاد مفتوحا. ولما كان الاجتهاد فى الدين قد أصبح محرما فلا اجتهاد فى الدنيا ، وهكذا طرح المنهج

العقلي الذي يمثل دعامة التفكير العلمي والذي كان وراء تلك الانجازات الرائعة التي قدمها علماء المسلمين في عصر الإبداع فيما بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين وأصبح علماء المسلمين يعتقدون أن ما أبدعه " السلف الصالح " يمثل الذروة ولا يستطيع بلوغها احد أو يأتي فيها بجديد وأن كل ما يستطيعونه هو إعادة صياغتها وشرح الغريب من ألفاظها واتجه العلماء إلى التقليد ومقاومة أي محاولات للابتكار إن وجدت واعتبارها محاوله هدم ما بناه " السلف الصالح " ويرمي صاحبها بالزندقة والإلحاد . كما انتشر بين المسلمين روح التعصب المذهبي والطائفي كالخلاف بين الفقهاء والمتصوفة، وبين السنة والمعتزلة ، وبين السنة والشيعة ، والخلاف بين المذاهب السنية الأربعة وبدلا من أن تؤدي هذه الخلافات إلى ظهور نهضة فكرية أدت إلى عواقب وخيمة أصابت الحياة الفكرية بالجمود لان هذه الخلافات لم تأخذ شكل الحوار الحر .

وثمة اعتقاد بان الحكم العثماني قد أدى إلى هذا الجمود والركود الفكري بعد أن كان العصر المملوكي عصر ازدهار ثقافي وابتكار إذ كان عصرا للموسوعات . ولكن في هذا القول قدر كبير من المغالاة لأن ما سمي بالموسوعات كان جميعا لأثار المتقدمين من السلف ، ولأن ذلك الجمود والركود بدأ من أواخر العصر المملوكي . وعندما وقعت مصر وغيرها من بلاد الوطن العربي في يد العثمانيين كانت تعاني نضوبا في إنتاجها العلمي بقدر ما كانت تعاني من نضوب مواردها الاقتصادية ، وحافظ العثمانيون على ما وجدوه سائدا عند قدومهم إلى المنطقة لأنهم لا يستطيعون برصيدهم الحضاري المحدود أن يقدموا نموذجا فكريا بديلا أفضل من الذي كان سائدا عندئذ ، فتركوا الحياة الثقافية تسير في طريقها أو لنقل تتحرك في مكانها دون تقدم إلى الإمام .

وعلى أية حال ، شهدت مصر في القرن الثامن عشر الميلادي حركات إصلاحية محدودة رغم ما كانت تعانيه من نضوب في الحياة الفكرية استهدفت تطهير السلوك الديني مما علق به من الشوائب والخزعبلات ، كما شهدت مصر إرهابات نهضة فكرية تمثلت في رفض بعض العلماء لأسلوب النقل والتقليد الذي شاع في ذلك العصر. وتأثرت مصر بالنهضة الدينية التي وقعت في العالم الإسلامي فتأثر علم الحديث بالمدرسة الحجازية كما تأثر فن التراجم بالمدرسة الشامية وتأثر الحديث والرياضيات بالمدرسة الهندية . وظهر في أواخر القرن الثامن عشر بعض الموسوعيين من علماء مصر مثل الشيخ حسن الجبرتي والد المؤرخ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، والشيخ احمد الدمنهوري . وشهدت مصر بعض من حاولوا كسر طوق التقليد كالشيخ محمد مرتضى الزبيدي والشيخ محمد الصبان أستاذ النحو والشيخ عثمان الوداني الفلكي والشيخ حسن العطار.

هكذا عاشت مصر خلال العصر العثماني ولمدة ثلاثة قرون كاملة لتشكل هذه الفترة مرحلة مهمة من تاريخها الحديث في ظل أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وفكرية تركت أثرها على مصر والمصريين بعد أن ألفوا الحياة في ظل هذا النظام الحاكم ، خاصة إذا ما وضع في الاعتبار تلك العلاقة التي ربطت مصر والمصريين بالدولة العثمانية بصفتها دولة الخلافة الإسلامية في العصر الحديث .



## الفصل الثاني

### مصر فى عهد الحملة الفرنسية

- . أولا : فكرة الحملة على مصر .
- . ثانيا : أسباب الحملة .
- . ثالثا : بداية الحملة واحتلال مصر .
- . رابعا : سياسة نابليون فى مصر .
- . خامسا : نابليون ومصاعب الحملة فى مصر .
- . سادسا : رحيل نابليون وقيادة كليبر للحملة .
- . سابعا : مقتل كليبر وتولى مينو قيادة الحملة .
- . ثامنا : نتائج الحملة .





خرج الفرنسيون من بلادهم فى حملة لأجل احتلال مصر فى عام ١٧٩٨م ، وقد نجحت الحملة فى النزول إلى الأراضي المصرية ، غير أن ظروفًا صعبة مرت بها الحملة فى مصر أدت فى النهاية إلى خروجها منها فى العام ١٨٠١م .

### **أولاً : فكرة الحملة على مصر .**

يرجع تاريخ فكرة الحملة الفرنسية على مصر إلى عهد لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، حينما كانت فرنسا فى حرب مع هولندا والتي كان لها مستعمرات فى شرق آسيا ، لذلك كتب " ليبنتر " الوزير الفرنسى الأول للملك لويس الرابع عشر يقول : " إذا كان مولاي يريد القضاء على جمهورية هولندا فأحسن وسيلة لذلك هي ضرب هذه الأمة فى طريقها لمستعمراتها وذلك بالاستيلاء على مصر حيث يمكن ضرب طرق التجارة الهولندية التى تمر بمصر " ، وفى هذا الصدد قال السيد سارتين وزير البحرية على عهد لويس السادس عشر فى مجلس الوزراء : " إن احتلال مصر هو الطريقة الوحيدة لحفظ تجارتنا فى البحر الأبيض ، و متى توطدت قدم فرنسا فى مصر صارت فرنسا صاحبة السيادة على البحر الأحمر " .

وقد وافق هذا الرأى حكومة لويس السادس عشر فأوفدت فى عام ١٧٧٧م لمصر البارون دى توت بدعوى أنه قادم لعمل أبحاث فلكية وعلمية ولكنه كان مكلفًا بعمل خرائط لشواطئ مصر وسوريا وجزر اليونان وجزيرة كريت أيضا ، وكلف بنوع خاص أن يدرس النقطة الواقعة من ساحل مصر بين الإسكندرية وأبي قير ، ومعرفة أى نقطة تصلح لإنزال الجنود إلى البر ، وكان معه ضابط من البحرية لقياس عمق النقط المجاورة للساحل ليعرف ما يصلح منها لسير السفن ، وكلف سوتيني بالسفر إلى مدينة السويس لمثل تلك الدراسات ولرسم خريطة عن مدينة القاهرة فى أثناء مروره بها .

ومع ذلك ، مرت بضع سنوات لم توطد فيها حكومة لويس السادس عشر العزيمة على تنفيذ ما صممت عليه ، حتى كان عام ١٧٨١م حين كتب الكونت سان بريست سفير فرنسا في الآستانة يحث حكومته على احتلال مصر، وقد ورد في كتاب السفير المشار إليه قوله : " إن روسيا قد صارت على مقربة من القسطنطينية ، وربما استطاعت أن تقضي على تركيا في أوروبا قبل أن تستطيع دولة ما مساعدتها ، فعلى فرنسا أن تسرع في احتلال مصر التي لا تكلف فرنسا صعوبة ، لأن مصر خالية من أي تحصين ما ، ولأنه لا يوجد فيها من الجيوش أكثر من خمسة أو ستة آلاف مملوك لم يقفوا في ميدان حرب منظمة ، وليس لديهم مدفع واحد " . وفعلا صممت الحكومة على تنفيذ هذه السياسة ، وأعدت ثمانية وعشرين ألف جندي لهذه الحملة ، وجهزت السفن لنقل هذه القوة إلى الإسكندرية وأبي قير ودمياط . ولكن حوادث الحرب في أمريكا عطلت سفر هذه الحملة ، ثم قامت الثورة الفرنسية وسقطت الملكية ، فأهمل شأن مصر ، غير أن حكومة الإدارة عقب الثورة أعادت المشروع لأجل التنفيذ .

وبالفعل ، قدم شارل مجالون القنصل الفرنسي في مصر قبل قيام الحملة الفرنسية على مصر تقريراً إلى حكومته في ٩ فبراير ١٧٩٨م يحرضها على ضرورة احتلال مصر، ويبين أهمية استيلاء بلاده على منتجات مصر وتجارها، ويعدد لها المزايا التي ينتظر أن تجنيها فرنسا من وراء ذلك ، ويعد أيام قليلة من تقديم تقرير ماجلون تلقت حكومة فرنسا تقريراً آخر من تاليران وزير الخارجية، ويحتل هذا التقرير مكانة كبيرة في تاريخ الحملة الفرنسية على مصر، حيث عرض فيه للعلاقات التي قامت من قديم الزمن بين فرنسا ومصر وبسط الآراء التي تنادي بمزايا الاستيلاء على مصر، وقدم الحجج التي تبين أن الفرصة قد أصبحت سانحة لإرسال حملة على مصر ، كما تناول

وسائل تنفيذ مشروع الغزو من حيث إعداد الرجال وتجهيز السفن اللازمة لحملهم وخطة الغزو العسكرية ، ودعا إلى مراعاة تقاليد أهل مصر وعاداتهم وشعائهم الدينية ، وإلى استمالة المصريين وكسب مودتهم بتبجيل علمائهم وشيوخهم واحترام أهل الرأي منهم ، لأن هؤلاء العلماء أصحاب مكانة كبيرة عند المصريين . وكان من أثر التقريرين أن نال موضوع غزو مصر اهتمام حكومة الإدارة التي قامت بعد الثورة الفرنسية ، وخرج من مرحلة النظر والتفكير إلى حيز العمل والتنفيذ .

### **ثانيا : أسباب الحملة .**

أصدرت حكومة الإدارة قرارها بوضع جيش الشرق تحت قيادة نابليون بوناپرت في ١٢ أبريل ١٧٩٨م ، وتضمن القرار مقدمة وست مواد ، اشتملت المقدمة على الأسباب التي دعت حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، والتي كان أهمها البحث عن طريق تجاري آخر بعد استيلاء الإنجليز على طريق رأس الرجاء الصالح وتضييقهم على السفن الفرنسية في الإبحار فيه ، وشمل القرار تكليف نابليون بطرد الإنجليز من ممتلكاتهم في الشرق ، وفي الجهات التي يستطيع الوصول إليها، وبالقضاء على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر . ولهذا ، كان أول خاطر في نفس نابليون هو محاربة إنجلترا بقطع طريق متاجرها الهندية ، وذلك بالاستيلاء على مصر واتخاذها قاعدة حربية للقضاء على سلطة إنجلترا فيها ، فقد كتب إلى حكومة فرنسا رسالة مطولة يشرح فيها أهمية الحملة على مصر، من وجوهها السياسية والحربية والتجارية . وكان مما قاله لوزير الخارجية تاليران في خطاب بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٧٩٧م : " إذا قضى علينا الصلح مع إنجلترا بالتنازل عن رأس الرجاء الصالح فلا بد لنا من تعويضها بالديار المصرية " ، وقد رد تاليران في خطاب له بتاريخ ٢٣ سبتمبر : " بأنه موافق على فكرة الحملة على مصر والتي

تفتح لفرنسا طريق التجارة للهند " . كما استطاعت جيوش فرنسا بقيادة نابليون بونابرت أن تخضع أوروبا في حين ظلت إنجلترا بحكم موقعها الجغرافي في البحار بمأمن من انتصارات نابليون ، ومن هنا اشتدت الرغبة في القضاء عليها وقهرها في مختلف الميادين ، كما أن غزو مصر سوف يمكن فرنسا من منافسة إنجلترا في السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط والحد من نفوذها على الطريق الملاحي إلى قارة آسيا . ورغم أن الحسد لنابليون كان قد دب في نفوس أعضاء حكومة الجمهورية في ذلك الوقت ، وخافوا من اتساع شهرته ، ومن مكائته في قلب الجيش الذي يقوده ، مما يمكنه من أن يضع يده على السلطة في باريس ، إلا أن حكومة فرنسا استحسنت فكرة الاستيلاء على مصر لدحر إنجلترا .

ومن جانب آخر ، وجدت فرنسا في تقارير قنصلها في مصر السيد ماجلون والشكوى من معاملة المماليك للتجار الفرنسيين سواء في الإسكندرية أو رشيد أو دمياط أو القاهرة حجة ترتكن إليها في تبرير احتلالها لمصر . كما يذهب بعض المؤرخين إلى أنه كان من أكبر الأسباب التي حملت الحكومة الفرنسية على أخذ قرار الحملة على مصر، رغبتها في الخلاص من نابليون بونابرت بإبعاده عن باريس ، وكذلك من مجموعة القادة الذين كانت تخشى منهم أمثال كليبر وكافريللي وغيرهم . ومع ذلك ، لم يتردد نابليون بونابرت في قبول قرار القيادة العامة الذي صدر له في ١٢ إبريل ١٧٩٨م بغزو مصر ، خاصة أنه كان منذ حادثة سنة شغوبا بالكشف عن أسرار عالم الشرق وخاصة أرض مصر مهد الحضارة الفرعونية العريقة .

### **ثالثا : بداية الحملة واحتلال مصر .**

اقتنعت حكومة الإدارة بوجهة نظر نابليون واستقر الرأي على إرسال الحملة فتكون جيش الشرق الذي زود بمعدات كثيرة ، كما ضمت الحملة التي

قادها نابليون عددا من العلماء والفنانين والباحثين والكيميائيين والمهندسين بغرض دراسة واكتشاف مصر. وقد أفلتت الحملة من ميناء طولون بفرنسا فى يوم ١٩ مايو ١٧٩٨م ، لتصل إلى جزيرة مالطة فى ٩ يونية ، حيث احتلها نابليون وترك بها حامية فرنسية عددها ٣ آلاف رجل ، ثم جند من المالطيين جنودا وأحقهم بحملته فيما عرف بالكتيبة المالطية ، ثم اتجه للشواطئ المصرية ليصل إلى شاطئ الإسكندرية فى الأول من يوليو ١٧٩٨م وتمكن من دخول الإسكندرية فى يوم الأحد ٢ يوليو ١٧٩٨م ولم تكن الإسكندرية محصنة ، ولم يكن لها جيش كاف للدفاع عنها ، لا من جانب الدولة ، ولا من جانب المماليك ، ولذا استولت الحملة على الإسكندرية ودخل نابليون المدينة ونزل فى دار القنصل الفرنسي ، والتجأ محمد كريم حاكم المدينة ومن بقي حوله من إلى حصن فرعون ، وأما الأهالي فسلموا ، ومن بعدهم سلم محمد كريم ومن معه .

وهكذا سقطت الإسكندرية ونادي الفرنسيون بالأمان فى البلد ، ولما استقر نابليون بالإسكندرية شرع فى وضع نظام لحكومتها ، فكان أول ما عمله أن أصدر أمرا إلى القواد يقضى باحترام الدين ، وحقوق الأهالي وممتلكاتهم ، وترك أمر الأحكام والفصل فى القضايا للقضاة المسلمين ، ثم شكل ديوانا مؤلفا من المشايخ وأعيان البلدة حيث اختار نابليون سبعة من كبار رجال الإسكندرية ، كان منهم محمد كريم والشيخ محمد المسيري كبير علماء الإسكندرية ، وفوض إليهم النظر فيما تحتاجه المدينة وأن يجتمعوا كل يوم مرة لتقدم لهم الشكاوى ويتقاضى الناس أمامهم ، وتوالى صدور أوامر نابليون لإدارة المدينة ، كما عمل على تحصين ثغر الإسكندرية اتقاء للبورج الإنجليزية ، كما كتب نابليون مرسوما تطمينا لأهل المدينة . ولم تطل إقامة نابليون فى الإسكندرية ، حيث كانت رغبته فى الوصول إلى القاهرة قبل

فيضان النيل في شهر أغسطس ، لذلك صمم على متابعة السير في الحال إلى عاصمة البلاد ، وقبل تركه الإسكندرية وضع لها حامية مؤلفة من ثمانية إلى تسعة آلاف جندي تحت قيادة الجنرال كليبر .

وفي اليوم التاسع من يوليو بدأت الحملة سيرها من الإسكندرية إلى دمنهور وكانت مقدمة الجيش تحت قيادة الجنرال ديزيه ، والذي تمكن من احتلال البلدة بلا مقاومة ، ثم واصلت الحملة تقدمها لتحتل رشيد ، ومن بعد ذلك وصلت إلى شبراخيت حيث كان اللقاء في يوم ١٣ يوليو مع قوات المماليك بقيادة مراد بك والتي لاقت الهزيمة على أيدي القوات الفرنسية ورجعت قوات المماليك إلى القاهرة وقد كانت هذه الواقعة أول درس تلقاه المماليك من القوات الفرنسية .

وعقب هذه الهزيمة كان على المماليك الاستعداد لمواجهة تقدم الحملة إلى القاهرة ، ولذلك شرع مراد بك وإبراهيم بك في تقسيم قواتهم إلى قسمين : قسم شرق النيل بقيادة إبراهيم بك ، وقسم غرب النيل بقيادة مراد بك ، كما خرج سكان القاهرة لملاقاة الفرنسيين والدفاع عن مدينتهم فأغلقوا متاجرهم وانشأوا المتاريس في الشوارع وتطوع عدد كبير منهم لحمل السلاح حتى بلغ عدد من اشترك منهم في هذه المعركة بنحو ٢٠ ألف مقاتل في حين أن عدد المماليك لم يكن يتجاوز ستة آلاف رجل ومع كل هذا الاستعداد الذي حدث لحماية القاهرة ، أخذ الجيش الفرنسي بقيادة نابليون يتأهب للقتال ورتب نابليون فرق الجيش على شكل مربعات ووضع المدافع على زوايا كل مربع وساقها على المماليك ووقعت الهزيمة بجيش مراد بك ومات معظم رجاله قتلا أو غرقا في النيل واستولى الفرنسيون على إمبابية وانتهت المعركة في ٢٢ يوليو ١٧٩٨م بانتصار نابليون وجنوده .

أمام ذلك ، انسحب مراد بك مع بقية قواته إلى الجيزة ومن بعد ذلك إلى جنوب الصعيد ، أما جيش المشاة من الإنكشارية وغيرهم ، فإنهم لما أبصروا هزيمة الخيالة تركوا ميدان القتال فارين ، وعلى الجهة الشرقية فر إبراهيم بك وأبو بكر باشا عقب هزيمة قوات مراد بك وكانت نيتهما الفرار إلى سوريا وفي الصباح وجد أهالي القاهرة منشورا ملصقا على الحوائط ، أكد نابليون فيه على أنه جاء إلى مصر ليقضى على المماليك وأمنهم فيه على حياتهم وأموالهم وأتته قام بتعيين رجال الشرطة حتى يعود الأمن إلى نصابه . وفي ٢٤ يولييه ١٧٩٨م عبر نابليون بوناپرت نهر النيل ودخل إلى القاهرة ونزل في دار محمد بك الألفي .

وبمجرد نزوله ، صرح للقوافل بالمجيء بدون خوف إلى مصر، ورفع الحصار البحري عن الإسكندرية ليدع السفن التركية تدخل إليها ، وليجعل التجارة حرة كالعادة ، وأصدر منشورا حث فيه على الإخلاء إلى السكينة وعدم القتال ، ونظم جيشا من الجنود الأتراك مؤلفا من خمس فصائل يبلغ عدد رجال كل منها ٦٥ رجلا ووضعهم تحت قيادة الجنرال ديبوي وطلب من كبار المشايخ أن يصدروا منشورا فأطاعوا وأصدروا منشورا نصحوا فيه المصريين بالتزام الهدوء ، وثبت كبار المشايخ في مراكزهم ، وأعاد لهم كل الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وأحاطهم برعاية لم يروها من قبل ، ومن هؤلاء ألف نابليون ديوانا لحكم البلاد كما فعل في الإسكندرية .

#### **رابعا : سياسة نابليون في مصر .**

عمد نابليون إلى أتباع سياسة التودد بجميع الوسائل للمصريين وعلمائهم وكبرائهم فكانت أوامره للقواد الذين عينهم في جهات القطر المصري مشددة بضرورة المحافظة على عادات المصريين وتقاليدهم ، وعدم التعرض لدينهم وأموالهم وأعراضهم ، وكان يُوصي بذلك جميع الضباط والجنود

المقيمين في القاهرة وضواحيها ، ثم كان لا يغفل لحظة عن استرضاء المشايخ والسؤال عنهم والاجتماع بهم ، والتحدث معهم في المسائل العمومية وفي الأديان ، مظهرا عظيم ميله إلى الدين الإسلامي إلى غير ذلك من وسائل التودد . ولأجل تنفيذ هذه الخطة في وجوها المختلفة عمد إلى الارتباط بالعلماء ، فما كادت تستقر قدمه في القاهرة حتى أخذ يزور علماء الأزهر وكبار المسلمين في دورهم ، ويدعوهم إليه ويحدثهم ، كما أنه انتهز فرصة الاحتفال بوفاء النيل لكي يقيم مظاهر ذلك الاحتفال بمزيد من الأفراح التي يألفها المصريون ، ويبدو أن نابليون سرته نتيجة ذلك الاحتفال فأخذ يسأل عن الموالد والأعياد ، فعلم أن المولد النبوي يقع في شهر ربيع الأول ، لذلك استدعى إليه السيد خليل البكري وطالبه بالاحتفال ، وأعطى له الأموال لأجل إقامة الاحتفال ، وأمر بتعليق الزينات واجتمع الفرنسيون يوم المولد وشاركوا في الاحتفالات ومنها ضرب الموسيقى العسكرية أمام بيت الشيخ البكري ، واستمروا يضيرونها بطول النهار والليل . وما كاد يفرغ نابليون من هذا الاحتفال حتى فكر في تقليد إمارة الحج : حيث تم تقليدها في الأول من سبتمبر لمصطفى بك كتحدا الباشا على إمارة الحج ، والذي تم في المحكمة عند القاضي ، ولبس هناك الخلعة بحضرة مشايخ الديوان ، والتزم نابليون بإعداد مهمات الحج .

ومن جانب آخر ، أصدر نابليون أمره يوم وصوله إلى القاهرة بتشكيل ديوان من علماء مصر وشيوخها ، وقد صدر الأمر الرسمي بتشكيل الديوان واختصاصاته في يوم ٢٦ يوليو عام ١٧٩٨ وجاء فيه ما يأتي : أن تحكم مدينة القاهرة بواسطة ديوان مشكل من تسعة أشخاص . وأن يتألف هذا الديوان من المشايخ : السادات ، والشرقاوي ، والصاوي ، والبكري ، والفيومي ، والعريشي ، وموسى السرسى ، ونقيب الأشراف عمر مكرم ، ومحمد الأمير ،



علي أن ينتخبوا من بينهم رئيسا لهم وينتخبوا سكرتيرا كاتم سر من الخارج ، ويختاروا لهم كتبة يعرفون الفرنسية والعربية ، ولهذا الديوان حق تعيين اثنين من خيار الناس لإدارة البوليس ، وعلى أن يجتمع أعضاء هذا الديوان كل يوم من الظهر ويبقى منهم ثلاثة أعضاء على الدوام في دار المجلس .

وفى ٢٧ يوليو ١٧٩٨م أصدر نابليون أمرا بتشكيل ديوان فى كل مديرية من مديريات القطر المصرى ، وجاء فيه : يشكل فى كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان مؤلف من سبعة أعضاء للنظر فى شئون الأهالي، وليعرضوا علي كل شكوى تقدم لهم ، وليمنعوا التعديت التي تقع من الأهالي على بعضهم ، وليراقبوا المشبوهين وليعاقبوهم إذا اقتضى الحال بطلب قوة من القوات الفرنسية ، وعلى هذا الديوان إرشاد الأهالي إلى ما يراه موافقا لمصلحتهم . وأن يقيم فى كل مديرية أغا من الإنكشارية تكون علاقته متواصلة مع القائد الفرنسي ، وتكون تحت أمرته قوة مؤلفة من سبعين رجلا من أهالي البلاد مسلحين لكي يسيروا فى البلاد لتوطيد دعائم الأمن . وأن يقيم فى كل مديرية مديرا لجباية أموال الميري وتحصيل جميع ضرائب الأطنان وجمع إيرادات أملاك المماليك التي أصبحت ملكا للجمهورية الفرنسية ، ويكون تحت إدارته العدد الكافي من العمال اللازمين لذلك . وأن يعين مع المدير المشار إليه آنفا وكيل فرنسى للتواصل مع إدارة ديوان المالية ولتنفيذ الأوامر التي تصدر له من هذه الجهة ويكون تابعا لها .

ومن جانب آخر ، وضع نابليون مذكرة تقضى بتثبيت جميع الملاك فى أملاكهم ، وبالمحافظة على الأوقاف التابعة للمساجد والمعاهد الدينية وأن تستمر المعاملات التجارية والمدنية على ما كانت عليه ، وأن يبقى السير فى الأعمال القضائية على ما كان عليه . وكان نابليون قد أصدر أمره فى ٢٢ أغسطس ١٧٩٨م لإنشاء المجمع العلمى حيث نص ذلك الأمر على بيان

اختصاصات ذلك المجمع وجلساته وأعضائه وأعماله ، وذكر أن الغرض من المجمع هو تقدم ونشر العلوم والمعارف في الديار المصرية وبحث ودراسة وطبع الأبحاث عن البلاد المصرية . ومن هنا فإن المجمع أنشئ ليؤدي وظيفتين : علمية ، وإدارية حكومية لتسهيل مهمة القائمين بإدارة الأمور .

ورغم تودد الفرنسيين للمشايخ والأعيان والعلماء والمسلمين عامة فإن ذلك لم يمنهم من فرض ضريبة فادحة على مدينة القاهرة ، ثم أخذوا أيضا يجمعون الأموال بطرق شتى، ويحصلون على الغنائم ومقتنيات المماليك بأساليب عديدة ، فمن ذلك أنهم نادوا على نساء أمراء المماليك بالأمان وأنهن يسكن بيوتهن ، وإن كان عندهن شيء من متاع أزواجهن يظهره ، فإن لم يكن عندهن شيء يصلح على أنفسهن . وقد ذكر الجبرتي إن الفرنسيين جمعوا أموالا طائلة من نساء الأمراء بعد أن فرضوا عليهن فداء أنفسهن .

#### **خامسا : نابليون ومصاعب الحملة في مصر .**

واجهت نابليون مجموعة من المصاعب عقب استيلائه على مصر فقد تطلب الأمر إرسال الحملات لاستكمال السيطرة على البلاد ، هذا في الوقت الذي قضى فيه على الأسطول الفرنسي في أبو قير ، وثورة المصريين ضد الحملة ، وكذلك فشل حملته إلى الشام وإرسال الدولة العثمانية حملة لإخراج الفرنسيين من مصر .

#### **أ - عدم خضوع جميع مناطق مصر للحملة .**

لم يستقر الأمر للفرنسيين في مصر بصورة كاملة ، فإن كانوا قد ملكوا عاصمة البلاد ، وأصدروا الأوامر ، وأنشئوا الدواوين ، فإن سلطتهم لم تكن قد توطدت إلا في الجهات التي مروا فيها ، وفي الثغور التي احتلوها كالإسكندرية ورشيد ، وأما ما دون ذلك فقد كان إبراهيم بك لا يزال بقوة كبيرة من المماليك في الشرقية ، وكان مراد بك بقوة أخرى قابضا ومسيطرًا على الوجه القبلي ، وكانت مديريات الدقهلية والغربية خارج السيطرة الفرنسية . لذلك كان على نابليون إرسال

الحملة المتتالية لجهات مصر المختلفة للاستيلاء عليها وتوطيد قدم الفرنسيين فيها ، فبدأ أولا بإيفاد حملة تحت قيادة الجنرال ديزيه إلى الصعيد لاقتفاء آثار مراد بك وأرسل حملة أخرى تحت قيادة الجنرال فيال إلى دمياط وكلف كليبر حاكم الإسكندرية أن يرسل قوة كبيرة تحت رئاسة الجنرال ديموي لاحتلال مديرية البحرية وعين الجنرال زانشكوك لمديرية المنوفية وعين الجنرال مورت للفلبوبية والجنرال فوجبير للغربية ، ومع كل واحد منهم قوة عسكرية للسيطرة على هذه المناطق .

وتعد حملة الصعيد هي الأقوى من هذه الحملات ، ففي ٢٣ أغسطس ١٧٩٨م أصدر نابليون أمره للجنرال ديزيه بالسير لمقاتلة مراد بك بقوة مؤلفة من أربعة آلاف جندي ، فشرع الجنرال ديزيه في مغادرة الجيزة حيث أمر قوة من جيشه أن تنزل إلى النيل لتركب في السفن التي هيئت لنقلها ورغمما عن الفيضان الذي كان يغمر البلاد ، فإن فرقة من الجيش نزلت وسارت بها السفن مختربة النيل حتى وصلت بني سويف في ٢٦ أغسطس ، حيث كان مراد بك قد جمع في بلدة سدمنت نحو ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فارس من المماليك والعربان ، ودارت معركة من أشد المعارك هولا كادت تسحق فيها قوات ديزيه لولا قوة المدفعية الفرنسية . وقد انتصر الفرنسيون وقتل منهم أربعة وأربعون وجرح مائة ، وقدرت خسائر المماليك بأربعمائة وتقهر مراد بك بقواته إلى الفيوم .

وقد تغيرت الحرب بعد هذه المعركة فصارت مقاومة محلية تتجدد تبعا للأحوال والمفاجآت وكان هذا النوع من المقاومة أشد خطرا على الجيش الفرنسي . فعندما تحركت الحملة في النيل ووصلت إلى المنيا في ٩ سبتمبر واجه أهل المنيا الحملة في معركة استمرت ثلاثة أيام انتصر بعدها الفرنسيون ، وعندما حاولت القوات الفرنسية دخول قرية بنى عدى بأسويوط في ١٨ ابريل ١٧٩٩م حمل أهلها السلاح دفاعا عن بلداهم فلجأ الفرنسيون إلى حرق القرية بالكامل وضربها بالمدافع وكتب الجنرال بارتييه رئيس أركان حرب الحملة الفرنسية في مذكراته أن بنى عدى أصبحت أكواما من التراب وتكدست جثث القتلى في شوارعها حيث وقعت مجزرة رهيبه هناك .

كما واجه الفرنسيون فى الصعيد مابين أسيوط وجرجا ثورة واسعة النطاق وكلف الجنرال دافو لقمع هذه الثورة ، فقام من جرجا ووصل إلى سوهاج يوم ٣ يناير ١٧٩٩م حيث كانت تحتشد قوة من الثائرين تقدر بأربعة آلاف من الفلاحين المسلحين بالبنادق والحرايب يشد أزره سبعمائة من الفرسان ونشب القتال بين الفريقين ، ولكن الأهالى على كثرة عددهم لم يكونوا معتادين على خوض معارك حديثة ، فأصلتهم فرقة الفرسان الفرنسية نارا حامية تراجعوا أمامها تاركين ثمانين من القتلى . ومع ذلك لم تنكسر شوكة الثائرين رغم هزيمتهم مرة ثانية فى طهطا ٨ يناير حيث خسروا ١٥٠ من الفرسان وثمانين من المشاة ، وانتقم الفرنسيون انتقاما فظيعا من القرى التى أطلقت عليهم النار فقتلوا من أهلها خمسمائة رجل وأحرقوها ، وفى ٢٢ يناير من نفس العام وقعت معركة سمهود بين جيش مراد بك الذى كان يتكون من ١٥٠٠ مملوك وجمع من الأهلى الذين انضموا إليه ، ويقدر نابليون عددهم فى مذكراته بسبعة آلاف من الفرسان المصريين وثلاثة آلاف من المشاة وألفين من عرب ينبع وجدة بقيادة الشريف حسن فى حين كان عدد الجيش الفرنسى خمسة آلاف مزودين بالمدافع والبنادق الحربية . وهزم مراد بك وفر المماليك إلى الصحراء ، حيث طاردهم الفرنسيون .

وفى قنا واجهت الحملة مقاومة عنيقة ، ففى بلدة البارود كانت الرياح قد عاكست الأسطول الفرنسى ، والذى كان محملا بالمدافع الضخمة والمؤن والذخائر والأمتعة وخزينة الحرب وآلات الموسيقى ، ويقل حوالى ثلثمائة جندى ومائتى ملاح ، فهاجم أهالى قنا الأسطول الفرنسى فى ٣ مارس ١٧٩٩م ، ونزل عدد كبير منهم إلى المياه سابحين نحو السفن . وقد أطلقت السفن مدافعها على المهاجمين ومات كثيرون دون أن يوقف ذلك محاولة الوصول إلى السفينة المعروفة باسم " إيطاليا " ووجد قائدها "سوراندى" أنه مغلوب على أمره فأمر بحارته وجنوده بالقفز فى الماء وأشعل النار فى مخزن البارود فى السفينة فنسفت وأصابت الكثيرين ودارت معركة مائية بالأيدى والخناجر . وكذلك صنع بقية رجال السفن الفرنسية المرافقة بعد ان

رأوا عنف الهجوم . وقد غنم الأهالي كثيرا من الذخائر وبعض المدافع التي كانت تحملها السفن المتطورة وما فيها من مال .

وفى أبنود جرت معركة استمرت ثلاثة أيام فى ٨ و ٩ و ١٠ مارس ١٧٩٩م ، وكان عدد الثوار حسب التقديرات الفرنسية نحو ثلاثة آلاف ، وعندما حاول الجنرال بليار الهجوم على أبنود أطلق عليه أهلها نيران المدافع التي سبق أن استولوا عليها من السفينة إيطاليا فقتلت من الفرنسيين خمس وثلاثين قتيلا وثلاثمائة جريح ، ولم تنته المعركة إلا بإحراق البلدة إحراقا تاما حتى تحولت إلى تراب . وعلى الرغم من خسائر الأهالي فإنهم كلفوا الفرنسيين خسائر فادحة ، إذ قدرت خسائر الفرنسيين بعدد ١٦٩ قتيل و جريح . وفى أول فبراير من نفس السنة احتل الفرنسيون أسوان ، بعد أن وجد الفرنسيون مقاومة شديدة من الأهالي .

ومن جانب آخر ، رأى بليار ضرورة الزحف على القصير حيث كان الاستيلاء عليها ضرورة لصد تيار المتطوعين المكيين وإعادة التجارة مع بلاد العرب وقد زادت تلك الضرورة دخول سفينة بريطانية مياه البحر الأحمر وقذفها للسويس بالقنابل وشروعها فى جوب البحر بين جدة والقصير . وكان الجنرال بليار يرى أن القيام بهذه المهمة يقتضى أكثر من ٨ آلاف طلقة رصاص فأرسل ديزيه لبليار جميع الإمدادات والذخائر فغادر الأخير قنا ليزحف على القصير فى ٢٦ مايو ١٧٩٩ ومعه ٣٥٠ من المشاة امتطوا الجمال و ٤٠٠ جمل محمل مؤنًا ومدفعا وحرسًا من ٦٠ أعرابيا فعبروا ١٥٠ ميلا من الصحارى الجبلية فى ٣ أيام وفى ٢٩ مايو تمكنوا من احتلال القصير . وبذلك استطاعت الحملة من السيطرة على الصعيد رغم تصدى الأهالي والمماليك بقيادة مراد بك فى جميع مدن الصعيد ، ولما خضع الصعيد واستتب الأمن عمد الفرنسيون إلى تدبير أموره الإدارية ، ووضعوا القواعد التي تضمن تحسين حالة البلاد .

### ب - تحطيم الأسطول الفرنسي في ميناء أبوقير .

كانت معركة أبي قير البحرية بين الأسطول الإنجليزي الذي يقوده الأدميرال نلسون والأسطول الفرنسي الذي نقل جيوش الحملة الفرنسية لمصر

تحت قيادة الأدميرال برويز من المعارك الفاصلة في تاريخ الجنس البشري ، لأن النتائج التي ترتبت على تلك الواقعة كانت على جانب عظيم من الأهمية ، بحيث لو أتيح النصر للفرنسيين ، أو لو بقيت لهم من أسطولهم قوة تعادل ما لإنجلترا من قوة بحرية في البحر المتوسط لتغير مصير الحملة الفرنسية في مصر . على أية حال فإن الأسطول البريطاني كان قد خرج متعقبا للأسطول الفرنسي في البحر المتوسط ، ولما وصل القائد البريطاني بأسطوله للشواطئ المصرية قبل قدوم الحملة الفرنسية إليه اضطر إلى مغادرة الإسكندرية قبل قدوم الحملة الفرنسية بثلاثة أيام وقصد سواحل الشام لأخذ ما يلزمه من الماء والمنونة ، ثم عاد أدراجه إلى المياه المصرية بعد شهرين تقريبا ، فوجد السفن الفرنسية في خليج أبي قير .

وبالتالي قرر مهاجمة الأسطول الفرنسي ، حيث تمكن من تحطيم السفن الفرنسية ، وأحرق وأغرق الكثير منها بحيث لم يبق من ذلك الأسطول الكبير إلا بضع سفن صغيرة بقيت في مياه أبي قير استعملها نابليون بعد ذلك لنقل المدافع إلى يافا في حملته على الشام ، واستطاع القائد فيلنوف الهروب ببضع سفن فرنسية إلى جزيرة صقلية ومنها إلى فرنسا . ولما تلقى نابليون نبأ تلك الفاجعة أسرع بالعودة إلى القاهرة فدخلها في يوم ١٥ أغسطس لمواجهة الموقف وسط قلق ضباطه وقواده ، والحقيقة أن موقعة أبي قير تعتبر بمثابة ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية في الشرق والبحر المتوسط ، حيث قال نابليون نفسه عنها : لقد كان لهزيمتنا في أبي قير تأثير كبير في شؤون مصر بل في شؤون العلم كله .

### ج - ثورة القاهرة الأولى ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ م .

أظهر أهل القاهرة التملل من الضرائب الفادحة التي لم تخل منهم كبيرا ولا صغيرا ، ولا غنيا ولا فقيرا ، فكان ذلك سبباً لثورتهم وهياجهم ، فقبل بأن الأغنياء وأصحاب المصالح من المصريين حرضوا على الفرنسيين بعد فرض

الضرائب على دورهم وعقارهم وتركاتهم ، وقيل أن بعضا من علماء الأزهر وغيرهم من المشايخ الذين لم ينتخبوا لعضوية الديوان حقدوا على الآخرين الذين خصوا بذلك وصارت لهم كلمة مسموعة في شئون البلاد ، فانتهز أولئك فرصة تذر الناس من الضرائب الجديدة فحرضوهم على الهياج والثورة تحت ستار الدين . ومن المؤرخين من ينسب ثورة أهالي القاهرة لتحريض المماليك وما ورد من إبراهيم بك من المنشورات ومن رجال الدولة العثمانية . كما أن سماح الفرنسيين للبنات والنساء المسلمات بالخروج مكشوفات الوجوه في الطرقات ، وانتشار شرب الخمر وبيعه إلى العسكر ، وهدم الجوامع في بركة الأزيكية لأجل توسيع الطرقات ، كل هذا كان قد دفع الناس إلى الثورة ضد الفرنسيين .

وكانت البداية في ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨م مع انطلاق رجال الأزهر شيوخه وطلابه في الشوارع بمنطقة الأزهر يتنادون إلى الثورة ويلهبون مشاعر الشعب بخطبهم الحماسية ويدعوهم إلى الجهاد الديني ضد الفرنسيين ويطلبون منهم التجمع في الجامع الأزهر، وصعد المؤذنون إلى مآذن المساجد يدعون المسلمين إلى المشاركة في حماية الدين بالقيام على الفرنسيين ووقفت النساء على سطوح المنازل يطلقن بأعلى أصواتهن صيحات مدوية تعبيرا عن مشاعر الغضب على الفرنسيين فكانت أصواتهن تبعث في سكان القاهرة مزيدا من الرغبة في التحرك والانضمام إلى ركب الثوار ، وكانت البداية مع توجه ديبوي حاكم القاهرة نحو هذه الحشود وكان في قلة من رجاله ، ولما رأى برظلمين الذي كان أحد الأفراد الذين عينوا في بوليس القاهرة ازدحام الناس ووقوفهم في وجه الجنرال ديبوي أطلق طبنجته فكان ذلك سببا في إشعال نار الثورة ، وخروج القوم عن حد الصواب وكانت النتيجة قتل الجنرال ديبوي على يد رجل

من الأتراك وجرى الدم في شوارع القاهرة بين الفريقين فكان فاتحة الحرب والقتال بين الجنود والأهالي .

على أية حال ، فإن الثورة كانت شديدة لدرجة أن المشايخ من أعضاء الديوان وعلماء الأزهر قصدوا الجهات التي تجمع فيها الثائرون ونصحوهم بالكف عن القتال كي يذهبوا إلى نابليون تمهيدا لأسباب الصلح فلم يستمعوا لهم وسبوهم وهددوهم بقتلهم إن تعرضوا لهم ، وبالتالي كان الموقف يتطلب من نابليون إخماد الثورة بالعنف والقسوة ، لذلك أصدر نابليون أوامره بتعيين الجنرال بون كحاكم للقاهرة بدلا من دييوي ، وأخذ في إعداد المدافع في الجهات المناسبة ووجه الجنود إلى أحياء المدينة المتطرفة ، وبدأت البنادق تطلق نيرانها على الأهالي بلا تمييز ولا تدقيق حتى قتلوا ما يقرب من الألف ، ثم وجهت المدافع نحو الأزهر من جبل المقطم وقاموا بضربه حتى هدأت الثورة ودخل نابليون وقادته الجامع الأزهر بخيولهم وظلوا بساحة الجامع مدة أيام ، فذهب المشايخ إلى نابليون ورجوه في إخراج العسكر من الجامع الأزهر ، فأجابهم بالرفض وأمر بإخراجهم فأرسلوا له الشيخ محمد الجوهري والذي أحسن القول لنابليون ، فقبل نابليون بونابرت وساطته قائلا له : إنني عفوت وصدقت عن أحبابك لأجل خطابك .

ومع ذلك ، فإن نابليون قرر غرامة على الناس عقب إخماد الثورة ، كما ألقى القبض على ثلاثة عشر عالما تمهيدا لإعدامهم ، ومنهم الشيخ سليمان الجوسقي شيخ طائفة العميان ، والشيخ أحمد الشراوي ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوي ، والشيخ يوسف المصليحي ، والشيخ إسماعيل البراوي ، وقد صدر قرار نابليون بذلك في ٢٣ أكتوبر ١٧٩٨م . ومن جانب آخر ، كان نابليون قد عمد إلى مطاردة العربان الذين اعتدوا على الجرحى من الجنود الفرنسيين القادمين من جهة الشرقية وفتكوا بهم أثناء ثورة القاهرة فأرسل نابليون قواته



إليهم ، والتي أحاطت بهم وأحرقت خيامهم وخربت دورهم وفتكوا بنسائهم وأولادهم وقبضوا على مائتين من رجالهم ، وكان أمر نابليون بذبح أولئك العريان وقد حدث ذلك بالفعل وهكذا تم إخماد الثورة .

#### د - فشل حملة الشام .

كانت المعاهدة التي أبرمت بين إنجلترا والدولة العثمانية وروسيا لمحاربة فرنسا ، وإخراج جيوشها من أرض مصر من أهم الأسباب التي حملت نابليون على الخروج فى حملة إلى الشام ومفاجأة الدولة قبل استعدادها لشن الحرب على الجيش الفرنسى بمصر ، فقد أعلنت حكومة السلطان العثمانى فى ٢ سبتمبر ١٧٩٨م الحرب رسميا على فرنسا ، وأخذت فى جمع الجيوش بمدينة دمشق وبجزيرة رودس لإرسالها لمصر وأتى الأسطول الروسى من البحر الأسود إلى بوزاز الآستانة ثم خرجت إلى البحر المتوسط مع الأسطول العثمانى وذلك بمقتضى الاتفاق الذى عقد بينهما مع بريطانيا ، وعهدت إلى أحمد باشا الجزائر والى عكا بإرسال الجيوش إلى الديار المصرية عن طريق الصحراء ، ولكن الجزائر كان يخشى من غدر الدولة العثمانية به إذا جرد ولايته التى استقل بها عن الدولة من جيوشه ، لذلك لم يحفل بفرمانات الدولة وأوامرها ، واكتفى بإرسال أربعة آلاف خليطا من المماليك المصرية والمغاربة والأرنؤوط إلى قلعة العريش لتكون هذه القوة على مقربة منه ، حتى إذا رأى من العثمانيين عين الغدر، استدعى تلك القوة إليه ثانية .

أمام ذلك ، شرع نابليون فى إعداد الحملة ، وبدأ فى تسييرها من القاهرة فى ١٢ فبراير ١٧٩٩م تحت قيادته ، حيث استولى على العريش ثم تقدمت قواته نحو خان يونس ثم إلى غزة ، ودارت فى الجهة الواقعة بين هاتين البلدتين موقعة كبيرة بين الفرنسيين وقوات عثمانية يقودها عبد الله باشا انكسر فيها هذا الأخير وسلمت غزة ، وتقدم الجيش الفرنسى فى سيره فاحتل

الرملة وسار منها قاصدا يافا فتمكن نابليون من احتلالها ، حيث أباح لجنده تلك المدينة مدة يومين كاملين يفعلون بها وبأهلها ما يشاءون .

وبعد ذلك استمر في طريقه حتى وصل عكا في ١٩ مارس ١٧٩٩ وكان أحمد باشا الجزائر قد تحصن فيها ، فحاصرها نابليون ودام الحصار حولها ستين يوما كاملة ، حيث عجزت فيها الفنون العسكرية الفرنسية عن اقتحام عكا ، والسبب في فشل نابليون وقواده وجيشه يرجع إلى البسالة التي حاربت بها جنود الجزائر ، وإلى الدولة العثمانية بإرشاد إنجلترا وإشرافها ، وعدم تأخرها عن إمداد حامية عكا بالقوات الكافية في الوقت المناسب ، وفوق كل هذا أن قيادة وإدارة الدفاع عن المدينة كانت في أيد قادة بريطانيين ، والخلاصة أن حملة الشام قد فشلت فشلاً ذريعاً ولم يعد من قوة الحملة وهي ثلاثة عشر ألف مقاتل غير سبعة آلاف عاد بهم نابليون إلى مصر .

#### هـ - الدولة العثمانية ومحاولة طرد الحملة من مصر .

كانت الخطة التي أعدتها الدولة العثمانية لإخراج الفرنسيين من مصر تقضي بأن تبعث بجيشين ، أحدهما تنقله السفن العثمانية والإنجليزية من رودس والموانئ العثمانية إلى أبي قير ، والجيش الثاني يزحف من سوريا وتكون مقدمته مؤلفة من إبراهيم بك ومماليكه ومن ينضم إليه من جيش أحمد باشا الجزائر ، وإتماما لضمان نجاح هذا المشروع تقرر الاتفاق مع المماليك الموجودين في مصر تحت إمرة مراد بك وغيره من كبار الزعماء ليكونوا مستعدين للانضمام للجيش . لذلك جمع نابليون جيشه وسار به إلى أبي قير في عدد لا يقل عن عشرين ألف مقاتل من خيرة الجنود المشاة المدربين عدا ثلاثة آلاف من الخيالة ولم يكن الجيش العثماني يزيد عن ثمانية عشر ألفا من الجنود ، وليس معهم سوى مائتي جواد .

وبالفعل أنزل القائد العثماني جنوده في يوم ١٤ يوليو ١٧٩٩م على ساحل أبي قير، وكان نابليون يتصور أن الجيش العثماني لن يبقى في أبي

قير بعد أن احتل قلعتها أكثر من يوم واحد ، وأنه سيزحف إلى داخل البلاد فيجتمع مع المماليك المشتتون في الوجه البحري، وكذلك عربان البحيرة وسواها ، ولذلك عسكر نابليون عند الرحمانية في يوم ١٩ يوليو ، فلما وصلت إليه الأخبار بأن الجيش العثماني لا يزال مرابطا في أبي قير أسرع إليه في فجر ٢٥ يوليو ١٧٩٩م ، حيث بدأ الجيش الفرنسي في الزحف لمواجهة الجيش العثماني ، مع ترتيب القوات التي تحفظ خط الرجعة لجيشه ، وكذلك حفظ المواصلات بين الجيش والإسكندرية ، ومنع العريان من دخول شبه جزيرة أبي قير ، وكانت النتيجة أن نابليون تمكن في يوم ٢٥ يوليو من القضاء على ذلك الجيش العثماني المؤلف من خيرة الجنود الإنكشارية بسالة وإقداما ، وقتل منهم في هذه الواقعة عدد كبير ، والذي وصل إلى نحو عشرة آلاف من الجنود الإنكشارية ، أما قائد الحملة العثمانية مصطفى كوسة باشا فإن الجنرال مورات قائد الخيالة الفرنسية أسره بنفسه وجاء به إلى نابليون فأحسن وفادته . ومع أن انتصار الفرنسيين في واقعة أبي قير البرية كان حاسما إلا أنهم خسروا في هذه الموقعة خمسمائة قتيل وخمسمائة جريح .

ومن جانب آخر ، حاول نابليون الصلح مع الدولة العثمانية عقب هذه الحرب خصوصا وقد علم أن الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا قد برح الآستانة وحضر بنفسه إلى الأناضول وسوريا ليجمع جيشا يهاجم به مصر عن طريق الشرق ، فكتب خطاها بتاريخ ١٧ أغسطس إلى الباب العالي أكد فيه على أنه يريد فتح باب التفاوض بين الباب العالي والجمهورية الفرنسية فيما عساه أن يؤدي إلى وضع حد للحرب القائمة بين البلدين ، وطالب بإرسال سفراء مفوضين لباريس ، أو إرسال رسول إلى القاهرة للتفاوض معه ، وأكد على أنه واثق من أن الاتفاق سوف يتم على الصلح والسلام ، وأظهر استعداد بلاده للوقوف أمام أطماع روسيا في الدولة العثمانية . على أية حال ، فإن هذه

المساعى من جانب نابليون لم تلق من الأتراك آذاناً صاغية لأن نفوذ إنجلترا كان قويا في الآستانة بواسطة الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا والذي كانت صلته قوية مع السير سدني سميث على غاية الإحكام .

### **سادسا : رحيل نابليون وقيادة كليبر للحملة .**

كانت الأخبار قد وردت إلى نابليون من باريس عن الظروف التي تعيشها البلاد في ظل حكومة الإدارة ، وكذلك تجمع حلف دولى ضدها ، لذلك قرر نابليون العودة إلى فرنسا ، وبالفعل قرر نابليون ذلك تاركا القائد كليبر خلفا له في القيادة العامة على الجيش الفرنسي في مصر ، وفي يوم ٢٣ أغسطس ١٧٩٩م ركب نابليون في سفينتين حربييتين ومعه عددا يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من القوات الفرنسية متجها إلى فرنسا . وكتب لكليبر خطابا شرح فيه الخطة التي يسلكها الأخير في الأمور الداخلية والخارجية بمصر . وبعد أن ترك بونابرت مصر أحاطت المخاطر بالحملة من كل جانب ، خاصة مع ضعف جيشها المنهك بسبب المعارك والحروب الداخلية والخارجية .

### **أ - معاهدة العريش وموقعة عين شمس ١٨٠٠م .**

دفعت حالة الضعف التي كانت عليها الحملة الفرنسية في مصر الدولة العثمانية إلى إرسال حملة أخرى إلى العريش ودمياط ، وعاد المماليك للمقاومة مرة أخرى ، وتجددت ثورة المصريين في الشرقية وامتدت إلى وسط الدلتا وغربها . حينها أدرك الجنرال كليبر حرج موقفه وعدم قدرة أفراد حملته على الاستمرار في مصر ، فقرر التفاوض مع كل من الصدر الأعظم يوسف باشا ضيا الذي جاء على رأس جيش ضخم لإخراج الفرنسيين من القاهرة ، وقائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط . واتفق الطرفان على طريقة تحفظ الكرامة لخروج الجيش الفرنسي وتبقي على شرفه العسكري ، وتضمن الاتفاق طريقة تنظيم جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتحدد المراحل والأزمنة لتحقيق هذا

الجلاء على أن يعود جنوده إلي فرنسا على نفقة الدولة العثمانية ، وأطلق على هذا الاتفاق " معاهدة العريش " ، وأبرمت في ٢٤ يناير ١٨٠٠ م .  
غير أن كليبر فوجئ برسالة من قائد الأسطول البريطاني يُعلنه أن اللورد كيث القائد الأعلى للأسطول قد رفض التصديق على المعاهدة وأنه لم يعد أمام الفرنسيين سوى التسليم بلا قيد أو شرط كأسرى حرب ، ولا سبيل لعودتهم إلى فرنسا على هذا النحو الذي تم الاتفاق عليه مع الدولة العثمانية ، فرفض كليبر وقرر إلغاء المعاهدة وأرسل إلى الصدر الأعظم ليسحب جيشه الذي أرسله إلى مصر لاسترجاعها وفقاً للمعاهدة ولكن يوسف باشا قائد الجيش العثماني رفض الانسحاب إلى الشام وعسكر في المطرية ، فخرج كليبر على رأس نحو عشرة آلاف جندي فرنسي وتقابل مع الجيش العثماني عند عين شمس ، حيث أوقع كليبر بالعثمانيين هزيمة مُنكرة فيما عرف بموقعة عين شمس ، وانسحبت القوات العثمانية إلى الشام مرة أخرى .

#### ب - ثورة القاهرة الثانية ١٨٠٠ م .

انتهز المصريون في القاهرة فرصة وجود الجيش العثماني في أطرافها مما أعطاهم الأمل في إمكانية الخلاص من الفرنسيين ، فقاموا بالثورة في مارس ١٨٠٠ م ، وبينما كانت معركة عين شمس قائمة بين الجيش الفرنسي بقيادة كليبر والقوات العثمانية ، تسلل فريق من الجيش العثماني وبعض عناصر المماليك إلى داخل القاهرة وأثاروا أهلها ، والذين قتلوا كل من صادفوه من الفرنسيين ، وقد لعب أعيان القاهرة وتجارها وكبار مشايخها وكذلك أهل بولاق بقيادة مصطفى البشتيلي من أعيان بولاق دوراً كبيراً في إشعال ثورة القاهرة الثانية ، فخرج السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ، وأحمد المحروقي كبير التجار على رأس جمع كبير من عامة أهل القاهرة وهم يرددون الهتافات العدائية ضد الفرنسيين ، كما قاموا بمهاجمة معسكراتهم .

وعندما عاد كليبر إلى القاهرة فى يوم ٢٧ مارس بعد أن هزم القوات العثمانية فى عين شمس والمطرية، فوجد نار الثورة تضطرم فى أحياءها خاصة فى بولاق ومصر القديمة وإقامة الثوار حصوناً للدفاع ، ووجد جميع الوكالات والمخازن التى على النيل قد تحولت إلى شبه قلاع احتلها الثوار، وصارت الملاحة فى النيل تحت رحمتهم ، وعندما أنهى الجنرال " بليار" ثورة دمياط ، وعاد بمعظم قواته إلى القاهرة ، عسكر أمام بولاق التى كانت قد تحولت إلى معقل الثورة ، فقرر كليبر القضاء على ثورة القاهرة ، حتى ولو اضطر إلى إحراق القاهرة وبولاق معا .

وفى ١٤ أبريل ١٨٠٠م أئذر كليبر العاصمة بالتسليم ولكن الثوار لم يهتموا وفى اليوم التالى بدأ الجنود بالهجوم على حي بولاق قبل شروق الشمس بقيادة الجنرال "بليار"، وأخذوا يضربونه بالمدافع وأضرموا النار فى البيوت القائمة به ، ودمرت هذا الحي الكبير الذى يعد ميناء للقاهرة فى ذلك الوقت ومستودعاً لمتاجرها ، وهدمت الدور على سكانها فأبىد كثير من العائلات تحت الأنقاض أو فى لهب النار وامتد ضرب المدفعية إلى باقى أحياء القاهرة . أمام ذلك ، اضطر المشايخ والعلماء إلى التوسط للصالح من أجل العامة وأرسل كليبر يطلب إليهم وفداً من العلماء ليكونوا سفراء بينه وبين الجماهير ، فأرسلوا المشايخ الشرقاوي والمهدي والسرسى والفيومي وغيرهم، وقابلوا الجنرال كليبر فعرض عليهم أن يوقف القتال ويعطى أهل القاهرة أماناً ، فلما عرض المشايخ طلب كليبر الصلح على الجماهير وزعماء الثورة رفضوا ذلك وتجددت المذابح . ولذا تحرك علماء الأزهر واستأنفوا مساعيهم لحقن الدماء بعد استمرار الثورة حوالى شهر بقيادة عمر مكرم الذى التف الشعب حوله ، وأصبح رمزاً للمقاومة والصمود . ودارت مفاوضات التسليم بين الثوار وكليبر انتهت بعقد اتفاق فى ٢١ أبريل ١٨٠٠م لإنهاء الثورة والعفو عن

سكان القاهرة . وكان من نتائج الثورة أن ازدادت نقمة كليبر على القاهرة ، ففرض على أهالي القاهرة غرامة مالية ضخمة قدرها ١٢ مليون فرنك ، وخص علماء الأزهر بنصيب كبير منها وعلى رأسهم الشيخ السادات ، ومصطفى الصاوي ومحمد الجوهري وغيرهم وألقى بالشيخ السادات في السجن حين عجز عن تدبير المبلغ الذي طالبه به من الغرامة وكان مائة وخمسين ألف فرنك ، وقام بتعذيبه دون أن يراعي مكانته وسنه ، وبذلك انتهت الثورة .

وقد حاول كليبر إجراء بعض الإصلاحات الإدارية والمالية لاسترضاء الشعب المصري عقب قمعه لثورته ، ولكنه اغتيل في ١٤ يونيو ١٨٠٠م بطعنة قاتلة من أحد طلبه الأزهر السوريين ، وهو " سليمان الحلبي " ، والذي أجريت له محاكمة ، وبعد ذلك بثلاثة أيام تم إعدامه باستخدام الخازوق في محاولة لإهانة قاتل كليبر ولترجيع المصريين

### **سابعاً : قيادة مينو للحملة وخروجها من مصر ١٨٠١م .**

عقب قتل كليبر تولى مينو قيادة الحملة وكان ينوي البقاء في مصر وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية ، لذلك قام ببعض الإصلاحات كإصلاح الإدارة وإعادة الديوان للانعقاد وقام بعمل سجلات للمواليد والوفيات وتحرير دفاتر للزواج وإنشاء حديقة للنباتات ولكن الإنجليز أرسلوا أسطولاً جديداً إلى أبي قير في فبراير ١٨٠١م ، وانضم إليه الجيش العثماني لأجل إخراج الحملة الفرنسية من مصر ، ولم تستطع القوات الفرنسية مقاومة هذه القوات حيث هزمت في موقعة كانوب من القوات الانجليزية العثمانية ، واستسلمت القوات الفرنسية أمام هذه القوات .

وعلى أثر ذلك ، دخلت القوات البريطانية مصر ومعها زعماء المماليك إبراهيم بك والبرديسي ومحمد بك الألفي وأيضاً السيد عمر مكرم ، وقد أدرك الجنرال بليار سوء الوضع بالنسبة للحملة في مصر لذلك دخل في مفاوضات

الصلح مع الإنجليز ووقع اتفاقية الجلاء معهم في ٢٧ أغسطس ١٨٠١م ،  
ومن ثم قام الجنرال مينو بعد ذلك بتوقيع اتفاقية التسليم مع الجيش الإنجليزي  
في ٣١ أغسطس ١٨٠١م وأقر خروج الفرنسيين بكامل عدتهم وعتادهم من  
مصر على متن السفن الإنجليزية ، وبذلك انتهت الحملة الفرنسية على مصر  
، ورحل الفرنسيون عن مصر في ١٨ سبتمبر ١٨٠١م .

### **ثامنا : نتائج الحملة .**

تعددت النتائج التي ترتبت على الحملة الفرنسية على مصر رغم قصر  
المدة التي قضتها في مصر ، فكانت هناك نتائج اجتماعية واقتصادية  
وسياسية وعلمية .

### **أ - النتائج الاجتماعية .**

لم تنجح سياسة نابليون الإسلامية التي اتبعتها سواء كانت بإظهاره  
الاحترام لشعائهم الدينية ولعلمائهم ، أو باحتفاله مع المصريين بأعيادهم  
ومناسباتهم الدينية لكسب مودة المصريين ، إذ كان تدخل الفرنسيين في حياة  
وعادات المصريين وتقاليدهم وما ظهر من عادات كان ينكرها المجتمع  
المصرى كخروج النساء سافرات وانتشار الملاهي وشرب الخمر فضلا عن  
هدمهم المنازل والمساجد لأجل توسيع الشوارع وتنظيمها أمرا غير مقبول من  
المصريين ، هذا فضلا عن أن الفرنسيين لم يفهموا طبيعة هذا الشعب الذي  
فرضوا عليه سلطتهم قهرا دون أن تربطهم به صلة دين أو جنس أو لغة ، هذا  
في ظل تمسك أفرادالمجتمع المصرى بتقاليدهم وعاداتهم التي ورثوها عن  
آبائهم . ومن جانب آخر ، فإن محاولة الفرنسيين فرض حضارتهم على  
المصريين كان أمرا غير مقبول ، إذ كان الصراع بين حضارة تركت المثل  
الدينية ومجتمع متمسك بهذه المثل ، وبالتالي لم ينجح الفرنسيون في ذلك .  
ورغم هذا ، فإن المصريين تعرفوا على الحضارة الغربية من خلال الحملة



بمزاياها ومساوئها . فقد عرفوا بعض الأنظمة الإدارية ومن بينها سجلات المواليد والوفيات وكذلك نظام المحاكمات الفرنسي ، كما برز اهتمام الفرنسيين بالشؤون الصحية والحرص على عدم انتشار الأوبئة بإنشاء المعازل الصحية والمستشفيات ، وكذلك تنظيم الشوارع .

### ب- النتائج الاقتصادية .

كان الحصار الذى وقعت فيه الحملة فى مصر على أثر تحطيم أسطولها فى أبو قير سببا فى التأثير على الاقتصاد المصرى إذ أصبح من الضرورى على الحملة أن تعتمد على الموارد المصرية ، وأن تدبر المال اللازم لشؤون الحملة ، لذلك تأثر الاقتصاد المصرى والمواطن ، فمع الحصار أصبح الاعتماد كليا على الموارد المحلية ، وأقدم الفرنسيون على إقامة عدد من المصانع والتي كان أغلبها لخدمة الجيش ، وأهمها صناعة الغزل والنسيج والجلود والورق وسك النقود وأدوات الجراحة والورق والبارود والآلات لرفع المياه ، ورغمما عن ذلك فإن الفرنسيين حرصوا على ألا ينقلوا الخبرة الحديثة داخل هذه المصانع للمصريين . وبالتالي لم يستفد المصرى من هذه الصناعات التى أقامتها الحملة . كما أن الحاجة للمال لأجل إقامة هذه المشروعات ودفع رواتب الجند وتوفير سبل العيش لهم دفع الفرنسيين إلى إتباع كل وسيلة لأجل الحصول على هذا المال وهو ما أثر على الوضع الاقتصادي للمصريين وحرك حقدهم ضد الفرنسيين ليس فقط لأنهم فقدوا أموالهم التى ولكن للوسائل العنيفة التى اتبعت معهم لجمع هذه الأموال ، وزاد الأمر صعوبة اختلال حالة الأمن وهو ما أثر على الاقتصاد وحياة المواطنين فى مصر . ومن ثم فإن الحملة الفرنسية كانت قد جاءت بنتيجة عكسية على الاقتصاد المصرى .

### ج - النتائج السياسية .

لفتت الحملة الفرنسية على مصر أنظار العالم الغربى لمصر وموقعها الإستراتيجى وخاصة إنجلترا ، وخلق لأول مرة ما عرف بالمسألة المصرية فى

إطار ما عرف بالمسألة الشرقية ، كما أن الحملة أدت إلى نمو الشعور القومي لدى المصريين بعد أن رفعوا راية الدفاع عن وطنهم بعد فشل من تكفلوا بالدفاع عنه نيابة عنهم وهم المماليك والعثمانيين ومن ثم تكونت لديهم زعامة شعبية أصبحت هي القيادة السياسية الحقيقية للبلاد فيما بعد ، هذا فضلا عن أن المصريين تعرفوا على النظم الديمقراطية من دواوين حاکمة تناقش فيها أمور البلاد ، كما أن الحملة أثبتت حاجة الدولة العثمانية للإصلاح بعد أن فشلت في التصدي للحضارة الغربية متمثلة في الحملة الفرنسية وجيشها ، كما أن تبين للمصريين أهداف المحتل ألا وهي امتصاص خيرات البلاد .

#### د - النتائج العلمية .

رافقت الحملة الفرنسية مجموعة من العلماء في شتى مجالات العلم في وقتها أكثر من ١٥٠ عالما وأكثر من ٢٠٠٠ متخصص من خيرة الفنانين والرسامين والتقنيين الذي رافقوا القائد الفرنسي نابليون بونابرت في مصر خلال أعوام ١٧٩٨ - ١٨٠١م ، من كيميائيين وأطباء وفلكيين إلى آخرة ، وقام هؤلاء العلماء بعمل مجهد غطى جميع أرض مصر من شمالها إلى جنوبها خلال سنوات تواجدهم ، وقاموا برصد وتسجيل كل أمور الحياة في مصر آنذاك وكل ما يتعلق بالحضارة المصرية القديمة ليخرجوا إلى العالم ٢٠ جزءا لكتاب وصف مصر ، وتميز الكتاب بصور ولوحات شديدة الدقة والتفاصيل . ويعتبر هذا الكتاب أكبر وأشمل موسوعة للأراضي والآثار المصرية كونها أكبر مخطوطة يدوية مكتوبة ومرسومة برسوم توضيحية ، فتميزت بالدراسة العميقة للدارسين والأكاديميين الذين رافقوا نابليون ، كما تشتمل هذه المجموعة على صور ولوحات لأوجه نشاط المصري القديم للآثار المصرية ، وأيام الحملة نفسها ، والتاريخ الطبيعي المصري ، بالإضافة إلى توثيق كل مظاهر الحياة والكنوز التاريخية والفنية والدينية المصرية وتسجيل جميع جوانب الحياة النباتية والحيوانية والثروة المعدنية آنذاك .

كما ظهرت فكرة حفر قناة السويس حيث اقترح علماء الحملة توصيل البحرين الأحمر والمتوسط فيما يعرف الآن باسم " قناة السويس " ولكن الفكرة لم تنفذ وذلك بسبب اعتقاد خاطئ بأن البحر الأحمر أعلي في المستوي من البحر المتوسط . وفك رموز حجر رشيد حيث استطاع شامبليون فك هذه الرموز واكتشاف أسرار اللغة المصرية القديمة " الهيروغليفية والهيراطيقية والديموطيقية " ، وقد ساعد ذلك فى معرفة أسرار الحضارة الفرعونية واكتشاف الحضارة المصرية القديمة ، وقيام العلماء الفرنسيين بالحديث عن هذه الحضارة فى كتاب وصف مصر . فضلا عن ذلك ، قام العلماء الفرنسيين برسم أول خريطة دقيقة للقطر المصري .

هكذا ، كانت الحملة الفرنسية على مصر منذ أن تم أخذ قرارها من جانب حكومة الإدارة ، وهكذا كانت نتائجها على مصر والتي تنوعت ما بين نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية .



### **الفصل الثالث**

#### **مصر بين حكم محمد على وخلفائه**

- . أولا : الأوضاع السياسية قبيل تولي محمد على السلطة .
- . ثانيا : تعيين محمد على واليا على مصر ١٨٠٥ م .
- . ثالثا : صعوبات محمد على عقب توليه حكم مصر .
- . رابعا : سياسة محمد على الداخلية .
- . خامسا : سياسة محمد على الخارجية .
- . سادسا : خلفاء محمد على .



دخلت مصر عقب خروج الفرنسيين فيما يعرف بالاضطراب السياسي والذي سيكون له تأثير كبير في صياغة الأحداث المستقبلية ورسم ملامح الفترة التي ستليها ، حيث اشتد فيها الصراع والتنافس حول السلطة والسعي للسيطرة على مصر ، لينتهي الأمر بتولى محمد علي حكم البلاد .

### **أولا : الأوضاع السياسية قبيل تولى محمد علي السلطة .**

ما كادت الحملة الفرنسية تخرج عن مصر حتى تنازع السلطة آنذاك ثلاث قوى مختلفة المصالح هم الإنجليز والعثمانيون والمماليك غير أن قوة جديدة ظهرت على مسرح السياسة المصرية لم يكن يحسب حسابها ، ألا وهي الزعامة الشعبية ، فضلا عن محمد علي الذي كان يراقب الموقف لتحقيق مطمعه بحكم مصر .

### **أ- الانجليز .**

اضطرت فرنسا للجلاء عن مصر ، ثم عقدت الصلح في إميان مع إنجلترا في ٥ مارس ١٨٠٢م ، ونص هذا الصلح على ضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وضرورة جلاء الانجليز عن مصر ، فقد ساء فرنسا أن ترى الانجليز لا يزالون مرابطين بقواتهم في البلاد إلا أن أحد شروطها كان يحقق للانجليز إمكانية التلاعب بنصوص المعاهدة واكتسابهم حق بقاء القوات الانجليزية وقد نصت المعاهدة على أن : " الجيش الانجليزي لا يجلبوا عن مصر إلا بعد إن يستتب الأمن في ربوعها وبموجب هذا النص المشروط فقد طال بقاء القوات الانجليزية . وكانت إنجلترا قد ركزت على احتلال المواقع الإستراتيجية المهمة على الشواطئ المصرية المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط بهدف ضمان السيادة الانجليزية ، وفي وسط الصراع الذي دار عقب خروج الفرنسيين لم يكن يخفى على إنجلترا أهمية موقع مصر ، ولذلك ظلت السياسة الانجليزية تعمل على زيادة النفوذ الانجليزي في مصر والحيلولة

دون قيام أى دولة حديثة قوية فيها سواء كانت هذه الدولة وطنية أو خارجية ، وذلك حتى لا تهدد مواصلاتها ومصالحها في الشرق ، لذلك عند خروجها من مصر فى عام ١٨٠٢م ارتبطت بالمماليك واصطحبت محمد الألفى تمهيدا لإعادته لمصر كى يتولى الأمور بمساعدتها .

#### **ب- العثمانيون .**

جاءت القوات العثمانية فى جيشين لإخراج الفرنسيين من مصر : الأول تحت قيادة الصدر الأعظم ، وكان معظمه يتكون من الجنود الانكشارية واتخذ مواقعه فى القاهرة وفى بعض مدن الدلتا والصعيد ، أما الجيش الثانى فكان تحت قيادة حسين قبطان باشا قائد الأسطول العثماني، وقام بالرسو فى خليج أبي قير ، وعقب إخراج الفرنسيين من مصر كان العثمانيون يرون أنفسهم أصحاب السلطة الشرعية وأرادوا استعادة نفوذهم والحكم الذى كان لهم قبل مجيء الحملة الفرنسية ، وكانت الدولة العثمانية قد شعرت بضرورة تثبيت حكمها فى مصر، ولذلك حاولت أن تخضع المماليك وتجعلهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة .

#### **ج- المماليك .**

كان للمماليك حكم مصر رسميا قبل الضم العثماني لها ، أما بعد ذلك فقد كان لهم مركز متميز ، وكانوا القوة الرئيسية فى إدارة الحكم العثماني حتى أصبحوا هم القوة المسيطرة فعليا قبل مجئ الحملة الفرنسية لذلك كانت أطماعهم تتجه رسميا إلى العودة لحكم مصر ، واعتبروا أنفسهم الحكام الحقيقيين للبلاد عقب خروج الفرنسيين .

#### **د - الزعامة الشعبية ومحمد على .**

عقب خروج الفرنسيين من مصر كان المتغير الأبرز هو ظهور الزعامات الشعبية ممثلة فى المشايخ والعلماء وكبار التجار وشيوخ الطوائف والحرف



الذين كان لهم دور بارز في مواجهة الحملة الفرنسية ، وهذه الزعامات الشعبية التي برزت كأمثال عمر مكرم وغيره ممن قادوا الثورة ضد الفرنسيين أصبحت لهم مكانتهم عند الشعب عقب خروج الحملة وهي مكانة الزعامة والقيادة ، وبالتالي صاروا القوة التي يحسب حسابها في البلاد .

وأما محمد علي فكان قد جاء مع القوات العثمانية لطرد الفرنسيين وشهد واقعة أبي قير البرية في عام ١٧٩٩م ، فكوفئ على بسالته فيها برتبة يوزياشي ، وفي أثناء ذلك عاد علي أغا قائد الكتيبة الألبانية فخلفه محمد علي باشا في رياستها ، وبعد جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتلاه رحيل الانجليز في ديسمبر ١٨٠٢م طبقاً لاتفاقية صلح أميان ، وبهذه الطريقة تكون مهمة محمد علي في مصر قد انتهت ، ولكنه لم يبرح البلاد وظل يتربص الفرصة التي تسمح له بالسيطرة على مصر ، بعد أن شاهد الفوضى التي دخلت فيها البلاد ، وبذلك بدأ يراقب الموقف ، حيث تنازعت القطر المصري يومها قوتان ، قوة المماليك الذين كانوا يعمدون إلى رفع راية العصيان في وجه الدولة العثمانية ، وقوة الباب العالي المؤلفة من أربعة آلاف ألباني بينهم محمد علي ، ولم يكن هذا الألباني يدخر جهداً في إثارة جوانب الخلاف بين العثمانيين والمماليك راغباً من ذلك في إضعاف قوة الفريقين لتتاح له الفرصة لتحقيق آماله .

وكان خسرو باشا هو أول وال عثماني يعين في مصر بعد جلاء الفرنسيين ، وقد أشتهر بسوء التدبير والتصرف وميله إلى سفك الدماء ، وزادت في عهده الضرائب والإتاوات وكان يأمر بتحصيلها عن طريق العنف والجور ، وقد استأنف محمد خسرو باشا توافقه مع المماليك الخاضعين لزعيمهم الكبيرين عثمان البرديسي ومحمد الألفي ، ولكن الجنود ثاروا عليه لعدم صرف مرتباتهم المتأخرة وكان ذلك ناشئاً عن سيطرة المماليك على أغلب

أراضي مصر ولم يبق في يديه إلا القاهرة وثمر الإسكندرية ، وهو ما صعب عليه عملية تمويل الخزينة بالمال ، وهنا لم يسع خسرو باشا إلا أن يلوذ بالفرار هو وعائلته وحاشيته من مصر ، وبفرار خسرو باشا انتهت ولايته الفعلية على مصر .

أثناء ذلك ، فضل محمد علي سياسة الحياد ووقف بمنأى عن هذه الأحداث والمنازعات ، فلا يناصر فريق على حساب فريق آخر وظل ينتظر ما تسفر عنه نتائج هذه المعارك ، وينتظر الفرصة المناسبة للاستيلاء على حكم مصر ، وحاول طاهر باشا أن يتولى شؤون مصر ، غير أن قتالا نشب بين العثمانيين والألبان قتل أثنائه طاهر باشا . وبذلك عادت مصر ولاية شاغرة بموت الحاكم طاهر باشا ، فعمد الجنود إلى إحضار أحمد باشا خورشيد من الإسكندرية وقلدوه ولاية مصر ، ووافق الباب العالي على هذا التعيين ، وتم إرسال فرمان ولاية مصر إلى أحمد خورشيد باشا مع طوخان لمحمد علي ، وهي ترقية لها قيمتها بالنسبة لمحمد علي ، ذلك أن محمد علي بحكم رتبته العسكرية أصبح بهذه الترقية أقدم ضابط في الجيش العثماني الموجود بمصر بعد خورشيد باشا .

وكان أول شيء فكر فيه خورشيد باشا هو ضرورة خروج الجنود لمحاربة المماليك ، وكانت غالبيتهم من الارناؤود فطالب هؤلاء بصرف مرتباتهم المتأخرة قبل الخروج ، فأضطر خورشيد باشا إلى فرض المزيد من الضرائب على أهالي مصر ، وقام باستقدام طائفة من الجنود الدلاة لجعلهم كحرس شخصي له لقلقه من محمد علي وجنوده ، وكان هؤلاء الدلاة قد انتشروا في أرجاء مصر يعمون فيها الفساد والنهب من الأهالي ، وهنا لم يكن في وسع الأهالي عامة ولا في وسع العلماء أن يسكتوا أكثر من ذلك فكانت ثورة الشعب في عام ١٨٠٥ م .

### ثانيا : تعيين محمد علي واليا على مصر ١٨٠٥ م .

كان محمد علي قد تمتع بنفوذ عظيم بين الجنود والأهالي الذين أحبوه بسبب بعده وبعد جنوده عن أعمال السلب والنهب ، وساد الاعتقاد بين الناس أن محمد علي هو الرجل المناسب الذي يستطيع إنقاذ الموقف لو ولي الحكم . وبذا استطاع محمد علي بفضل ما يمتلكه من نبوغ سياسي وقدرة فائقة على المناورة أن يخترق بسرعة الحس العام للمجتمع المصري ويكسب النخبة الأزهرية إلى جانبه ، وبخاصة السيد عمر مكرم ذى التأثير الكبير في العامة والذي أصبح زعيما شعبيا كانت قد التفت حوله كل الشرائح والطبقات الاجتماعية بالمجتمع المصري لإنقاذها من تسلط المماليك واستبدادهم وتوفير الأمن والاستقرار للبلاد .

على أية حال ، فإن الأهالي ذهبوا إلى بيت القاضي يتقدمهم العلماء يشتكون من الوالي خورشيد باشا في يوم ١٢ مايو ١٨٠٥ م ، وفي اليوم التالي أظهر العلماء نواياهم وبشكل يؤكد دور محمد علي في تحريك الأحداث في هذا الوقت ، فأعلنوا عزلهم للوالي أحمد خورشيد باشا ، ويذكر عبد الرحمن الجبرتي بأنهم ذهبوا بعد ذلك إلى محمد علي وقالوا له : " إنا لا نريد هذا الباشا واليا علينا ولا بد من عزله عن الولاية " ، فقال لهم محمد علي : ومن تريدون أن يكون واليا عليكم ، فقالوا له : لانرضى إلا بك ، وتكون واليا علينا بشروطنا ، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير " ، فامتنع أولا ثم رضي ، وأحضروا له كرما وعليه قفطان ، وقام إليه السيد عمر مكرم والشيخ عبد الله الشرقاوي فألبساه له ، ونادوا بذلك في الناس في تلك الليلة ، وهنا انتهى الصراع والنزاع الذي احتدم في البلاد في هذا الوقت ، ومن يومها صار محمد علي واليا على مصر .

وفي ٩ يوليه ١٨٠٥م وصل فرمان السلطان العثماني بتولية محمد علي حكم مصر ، وذلك تحت إصرار الزعامة الشعبية والرعية على ذلك ، وبعد هذا فرمان تم عزل خورشيد باشا ورحل عن البلاد ، وتولى محمد علي الحكم فعليا في يوم ١٣ يولية ١٨٠٥م بعد أن عاهد الشعب والعلماء بأن لا يفرض أي ضريبة جديدة ، وأن لا يصدر أمرا من الأمور ولا يتصرف في شيء إلا بعد أخذ رأي العلماء ، والذين أصبحوا بذلك مستشاريه في أمور حكم البلاد .

### **ثالثا : صعوبات محمد على عقب توليه حكم مصر .**

واجهت محمد على مجموعة من الصعوبات عقب توليه الحكم والتي كان منها موقف الدولة العثمانية منه ، ومطالب الجند المالية ، ومؤامرة انجلترا عليه بإرسال حملة فريزر عام ١٨٠٧م ، وسوء علاقته بالزعامة الشعبية ، فضلا عن قلقه من المماليك . لذلك كان على محمد على التصدى لهذه الصعوبات للنخلص منها .

### **أ- السلطان العثماني ومحاولة عزل محمد على .**

لم تكن الدولة العثمانية خالصة النية تجاه محمد علي حين موافقتها على توليته حكم مصر بل كانت ترميه بعين البغض ، حيث أنه كان من الصعب على السلطان تجاهل الإرادة الشعبية والأمر الواقع في مصر وكان من مصلحة السلطان تهدئة الأمور، ولذلك أرسل السلطان قراره إلى مصر في يوليو ١٨٠٥م ، ومضمونه أن محمد علي باشاوالي جده تم تنصيبه واليا على مصر، ونص كذلك على أن القرار جاء بناءا على رغبة العلماء والرعية في مصر ، ليؤكد مدى احترام السلطان لإرادة الرعية والعلماء وقادة الجماهير ، غير أن الدولة العثمانية ظلت على مطلبها لتحقيق مصلحتها وإعادة بسط نفوذها على مصر .

لذلك ، بدأ السلطان العثماني يعمل على قلقلته نفوذ محمد علي ، فأرسل عمارة بحرية في ١٧ يوليو ١٨٠٥م أي بعد استلام محمد علي السلطة بشهرين بقيادة القبطان عبد الله رامز ، وذلك لترقب الحالة في مصر واتخاذ الموقف المناسب في ظلها ، وقد خولت لقائد العمارة البحرية حق عزل محمد علي أو تثبته في حكم مصر حسب الظروف ، وقد انتهز المماليك الفرصة وقاموا بالاتصال بالعمارة البحرية ، وأبدوا رغبتهم في الزحف على محمد علي والقضاء عليه ، وهنا بدأ محمد علي يتحرك بسرعة لإقناع القبطان العثماني أنه مؤيد من قبل زعماء الشعب ، وأنه الكفيل بانتشال الفوضى عن مصر ، ولم يلبث زعماء الشعب المصري أن أبدوا مساندتهم لمحمد علي ، وهو ما أقتع القبطان عبد الله رامز بأحقية محمد علي في حكم مصر ، فرحل عن البلاد في أكتوبر ١٨٠٥م ومعه خورشيد باشا المخلوع .

وعلى الرغم من أن محمد علي قد أبدى حماساً شديداً لكي يصبح خادماً مطيعاً للسلطان ، وأبدى في سبيل ذلك الكثير من عبارات التذلل والخضوع للسلطان ودولته إلا أن السلطان تخوف من هذا الوالي الجديد فأمر بنقله عن ولاية مصر ، ويظهر من هذا القرار نشاط الدبلوماسية الإنجليزية التي استطاعت بواسطة ممثلها في الآستانة من أن تقتع السلطان العثماني بضرورة عزل محمد علي بحجة أنه لن يدفع الجزية وأنه من الأجدر تسليم الأمور إلى المماليك ، وأنها تضمن من جهتها تعهدهم بالولاء والطاعة للسلطان وأوحيت له أنه سيربح من وراء ذلك المزيد من المعاملات التجارية مع إنجلترا بشرط أن يترك للمماليك ما كان لهم من النفوذ ، ولم تكن إنجلترا تسعى من وراء كل هذا إلا أن يكون لها حلفاء يمثلون مصالحها داخل مصر .

ولم يمض إلا شهراً قليلة حتى ظهر خلالها أسطول صغير قبالة الإسكندرية في عام ١٨٠٦م بقيادة صالح باشا ، يحمل فرماناً بنقل محمد علي

باشا إلى مدينة سالونيك باليونان ، ولم يكذب يستقر القبطان صالح باشا في الإسكندرية، حتى أوفد رسولا إلى محمد علي يبلغه بفرمان النقل والتغيير ويأمره بالذهاب إلى سالونيك مقر ولايته الجديدة ، وكان محمد علي يعالج المشكلات بالحكمة والسياسة والدهاء فتظاهر بالامتنان أولاً ولكنه تآهب للمقاومة وأجاب أنه مستعد للرحيل إلى سالونيك ، غير أن الجند يعارضون حتى تؤدي إليهم رواتبهم المتأخرة قبل رحيله وقدرها عشرون ألف كيس ، فكانت هذه الحجة أول ذريعة لإحباط مؤامرة العزل والنقل . ثم إنه دفع الزعامة الشعبية لتأييده بكتابة عرضحال للسلطان لأجل تثبيته في ولاية مصر . وبالفعل وافق الباب العالي على تثبيت محمد علي في حكم .

#### **ب- مطالب الجند المالية من محمد علي .**

كان اضطراب مالية البلاد سببا في عدم مقدرة محمد علي الوفاء برواتب الجند هذا في الوقت الذي طالب فيه هؤلاء بمرتباتهم ، ومن ثم كان عليه أن يوفر الأموال اللازمة لذلك وإلا فإنه لا يضمن ثورة الجند ضده ، لذلك لم يكن أمامه سوى جمع الضرائب لكي يمنح الجند مرتباتهم وقد استعان بالعلماء والأعيان لجمعها من الشعب والذين وافقوا على ذلك ، كما أنه راجع دفاتر الصيرفة وأرغمهم على دفع ما في ذمتهم من أموال متأخرة الحكومة ، وبذلك تمكن من دفع رواتب الجند ، وأمن بذلك ثورتهم ضده .

#### **ج- إنجلترا وإرسال حملة فريزر على مصر ١٨٠٧ م .**

أرادت إنجلترا أن تحقق أطماعها في مصر ، لذلك جردت حملتها على مصر بقيادة الجنرال فريزر في عام ١٨٠٧ م وكانت على اتفاق مع الأمير المملوكي محمد بك الألفي كي يعضدها على أن تكفل للمماليك الاستيلاء على السلطة في مصر وبالفعل جاءت الحملة الانجليزية بعد اتفاق سابق مع الألفي زعيم المماليك ، لكن الأقدار قضت أن يموت الألفي قبل أن تهبط الحملة إلى مصر، ولو جاءت قبل موته لكان محتملا أن يتحول مجرى الحوادث في مصر.

وقد دخل الانجليز الإسكندرية ليلة ٢١ مارس ١٨٠٧م دون أن تطلق رصاصة واحدة ، بينما محمد علي ما يزال بالصعيد يقاتل قوات المماليك ، فلما جاءت الأنباء الأولى عمد إلى الدهاء في كسر حدة المماليك ليضمن عدم انحيازهم إلى صفوف الانجليز، ففاوض زعمائهم في إبرام الصلح معهم وكانت شروطهم لقبول الصلح أن يترك لهم حكم الوجه القبلي ، وقد وجد محمد علي أن الضرورة السياسية تقتضي المهادنة مع المماليك حتى يدفع خطر الحملة الانجليزية ، فقبل منهم هذا الشرط على أن يؤدوا له خراج الصعيد وعلى أن يكونوا إلى جانبه في محاربة الانجليز، فرضى المماليك بهذا الشرط . عقب ذلك وصل محمد علي إلى القاهرة عائدا من الصعيد في ١٢ أبريل ١٨٠٧ فاطلع على الأنباء الواردة عن هزيمة الانجليز في رشيد ، فاطمأن ووجد أن الحالة اقل خطورة مما كان يتوقع ، وبادر إلى تجريد جيش لمحاربة الإنجليز وصددهم ففي صبيحة يوم ٢٠ أبريل تقدمت طلائع الجيش المصري من الفرسان نحو مواقع الإنجليز في منطقة رشيد وهزموا هذه القوات ، ثم سافر محمد علي بجيشه إلى دمنهور في ١٢ أغسطس ولما بلغها التقى بالجنرال شربوك الانجليزي الذي فوضه فريزر في الاتفاق على الصلح ، وهناك أبرم الطرفان المعاهدة والتي قضت بجلاء الانجليز عن مصر .

#### **د- سوء العلاقة بين محمد علي والزعامة الشعبية .**

أقسم محمد علي يوم أن تولى حكم مصر أن يحكم بالعدل والمشورة مع العلماء ، حيث عد هذا اليمين الذي أقسم به بداية كى يصبح العلماء مجلس مشورة له ، وقد وافق الباشا على قبول خلعه من الحكم إذا ما خالف أو عارض إرادة العلماء ، كما تعهد بعدم فرض ضرائب جديدة مع إلغاء جميع الضرائب القديمة والغير عادلة ، غير أن محمد علي لم يستطع التمسك بهذه الشروط ووصل إلى قرار عدم السماح بمعارضتهم له لأجل ذلك دبر أمر التخلص منهم وإزاحتهم عن طريقه .

وحتى يتخلص منهم دون إثارة الرأى العام عمل على إغداق الأرزاق عليهم ليصرفهم عن معارضته ، وإثارة التنافس بينهم ، ونتيجة لذلك انقسم العلماء وسهل على محمد على التخلص منهم ، بعد أن فرقهم ، وكانت الضربة القاضية حينما نجح فى التخلص من زعيمهم عمر مكرم عندما عزله عن نقابة الأشراف ونفاه إلى دمياط فى ٩ أغسطس ١٨٠٩م ومن بعد ذلك ضعفت مكانة العلماء ولم يصبحوا بالقوة التى يخشاها محمد على . ومن جانب آخر قام بتصفيته عدد من القادة المعارضين له منهم جرجس الجوهري زعيم الأقباط ، ومحمد المحروقي نقيب التجار ، وغيرهم متنكرا بهذا لحلفائه الأقدمين للسيطرة على الحكم فى البلاد .

#### هـ- قلق محمد على من المماليك .

تجدد القتال بين محمد على والمماليك عقب خروج حملة فريزر وبالتالي زحف محمد على بجيشه إلى الصعيد ، فانتصر على المماليك وأخضع الصعيد لحكمه ، ودانت له مصر قاصيها ودانيها ، ورجع المماليك الذين قدموا طاعتهم له إلى القاهرة واخذوا ينصرفون الى أسباب الرفاهية والرغد ، وأغدق عليهم محمد على من خزانة الحكومة ما جعلهم يستطيون الإقامة في القاهرة غير أن تكليف محمد على بمحاربة الوهابيين بالجزيرة العربية من السلطان العثماني ، وعزم محمد على إرسال هذه الحملة جعله يتوجس خيفة من بقاء المماليك في القاهرة وخشي إذا غادر الجيش مصر وضعفت قوته الحربية أن يعودوا لمناواته وانتزاع السلطة من يده ، فرأى أنه لا وسيلة للاحتفاظ بسلطانه وانفراده بالحكم سوى التخلص من البقية الباقية من المماليك ، ومن هنا نبتت في رأسه فكرة التخلص منهم باغتيالهم في المؤامرة المعروفة بمذبحة القلعة . حيث فكر محمد على في أن يدعو زعماء المماليك ، وكذلك يدعو رجال الدولة وأعيانها وكبار الموظفين كي يأتوا إلى القلعة بحجة أنه سوف يقيم حفلا



بتكليف أبنه طوسون بقيادة الجيش الخارج لمحاربة الوهابيين ومن ثم تتاح له الفرصة للتخاص منهم بتدبير مذبحه لهم فى مكان الاحتفال بالقلعة .

وبالفعل ، ذهبت الدعوة إلى المماليك فى كل صوب من أركان مصر ولم يشكوا فى نية محمد على ، وهكذا دخل القلعة فى صبيحة يوم الجمعة أول مارس ١٨١١م أربعمائة وسبعون من المماليك وأتباعهم قتلوا جميعا ولم ينج منهم إلا وحدا يسمى أمين بك الذى قفز بحصانه من أسوار القلعة ، وقد بلغ عدد من قتلوا من المماليك فى القلعة وفى أنحاء القاهرة والمديريات فى تلك الأيام الرهيبة نحو ١٠٠٠ من أمراء وكشاف وأجناد المماليك . وقد أتبع ذلك بالقضاء على الجنود الألبانيين ، وكان تخلص محمد على باشا من المماليك إيذانا بإنهاء فترة الشغب والفساد الذى كان وراءها المماليك ، فصفا بهذا له الجو وزادت مكانته .

#### **رابعا : سياسة محمد على الداخلية .**

مضى محمد على عقب سيطرته على الأوضاع فى مصر إلى وضع مجموعة من الإصلاحات ، والتي تنوعت ما بين إصلاحات إدارية وتعليمية واقتصادية فضلا عن تكوين الجيش المصري .

#### **أ- الإصلاحات الإدارية .**

أولى محمد على الإدارة اهتمامه الخاص فبدأ بتقسيم القطر المصري إلى سبع مديريات ، كما أنه استحدث أسماء جديدة لهذه الدوائر فاستحدث أسم " مديرية " وأطلق أسم " مدير " أى رئيس المديرية ، وهو المسئول عن تنفيذ الأوامر فى المديرية من جباية الضرائب وتأمين الطرق وإدارة المصانع مع الإشراف على المشاريع العامة المتمثلة فى الزراعة وشق والجسور ، وظهر لقب رئيس المركز ويضطلع بالقرى الواقعة تحت إشرافه ، كما أدى استيلاء

مصر على بعض المناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو " الحكمدار" الذي يجمع في يديه السلطتين العسكرية والمدنية .

وفي أواخر عام ١٨٢٤م ، بدأ محمد علي في تقسيم القطر المصري إلى قسمين : القسم الأول ويضم الأقاليم البحرية ، والقسم الثاني يضم الأقاليم القبلية ، كما قسم الأقاليم البحرية إلى أربعة عشر قسما يحكمها ثلاثة حكام ، الأول خصه محمد علي بذاته ، والثاني خصه لابنه إبراهيم والثالث إلى دفترى مصر . وقسم الأقاليم القبلية إلى عشرة أقسام يحكمها حاكمان ، الأول الكتخدا بك ، والثاني أحمد ظاهر باشا . هذا وقد ألغى محمد علي التقسيم الذي كان معمولاً به في العصر العثماني ، فعمد إلى تقسيم كل مديرية إلى عدة مراكز بلغت ثمانية عشر مركزا ، ثم قسم المراكز إلى أخطاط أي نواحي يدير شؤونها موظف يلقب بالناظر ، وإلى قرى يتولى أمورها العمد ومشايخ البلد ، وقد سهل هذا على السلطة الحاكمة جمع الضرائب .

على أية حال ، كان محمد علي يطمح إلى تأسيس دوله له ولأسرته في مصر وطبيعي أن هذا الأمر ما كان ليتم لولا استناد محمد علي إلى نظام إداري محكم اتسم بالمركزية المطلقة ، ويحرص على إعلاء كلمة الحكومة وبسط هيبتها في جميع أنحاء البلاد وعلى جميع ساكنيها فأزال الحواجز التي تحول بينه وبين الاتصال بالشعب مباشرة ، وأخضع الوحدات الإدارية في الأقاليم لسلطان الحكومة المركزية المطلق وأهمل تطوير الهيئات الإدارية المحلية . وارتبط بتلك المركزية في الحكم اوتوقراطية شديدة ، فالحكم في مصر مرده إلى إرادة الحاكم ومن ثم كان محمد علي حريصا على البت في شتى المسائل المتعلقة بمختلف نواحي الحكم داخليا وخارجيا .

ولهذا الغرض نظم الباشا الحكم وجلب له الكفاءات الإدارية التقليدية من الأتراك ومن لاذ بهم من الأرمن والأكراد وغيرهم إلى جانب بعض الأوروبيين

ذوي الخبرات الفنية . غير أنه أراد بناء دولة حديثة تكون مكثفة بذاتها من الناحية الإدارية ، فاتبعت خطة لإيجاد كوادر إدارية تطلع بعبء العمل في شتى النشاطات الحكومي ، فأوفد البعثات إلى الخارج لإعداد ما تحتاجه الحكومة من كفاءات إدارية وفنية . وكان لابد من إيجاد مؤسسات إدارية يتدرب من خلالها أولئك الموظفين علي إدارة ما يسند إليهم من أعمال . ومن ثم كانت المجالس المختلفة التي أنشأها محمد علي لأجل تقديم المشورة في المسائل الإدارية والعسكرية .

وكان أول تلك المجالس " الديوان العالي " ومقره القلعة ، حيث كان محمد علي يتناقش مع أعضائه في الشؤون المتعلقة بالحكومة قبل أن يشرع في تنفيذها ، وتولى رئاسة الديوان كتحدا بك الذي كان بمثابة وكيل الباشا ، وأصبح ذلك الديوان يعرف فيما بعد بالديوان الخديوي وسمى أحيانا بديوان المعاونة . ومن بعد بدأت تظهر تدريجيا فروع لكل إدارة حكومية في صورة مجلس أو ديوان كديوان الجهادية (الحربية) وديوان البحرية وديوان التجارة والشؤون الخارجية ، وديوان المدارس (التعليم) وديوان الأبنية والأشغال ، وكانت تلك الدواوين بمثابة فروع للديوان العالي أو ديوان الخديوي .

وفي عام ١٨٢٩ شكل محمد علي مجلس المشورة الذي ضم فيه عضويته كبار موظفي الحكومة والعلماء وأعيان القطر المصري برئاسة إبراهيم باشا وبلغ عدد أعضائه ١٥٦ عضوا منهم ٢٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأموري الأقاليم و٩٩ من كبار أعيان البلاد ، وكانت سلطة المجلس استشاريه محضة وفي حدود المسائل المتعلقة بالإدارة والتعليم والأشغال العمومية ، ويدعى إلى الانعقاد مرة واحدة كل عام ولا ينفذ إلا بعد النظر في جدول الأعمال الذي قد يستغرق عده جلسات ، ولا يدعى للانعقاد إلا بعد عام كامل إذا شاء محمد علي دعوته ، ولم يكن ثمة ما يلزم الوالي بتنفيذ قراراته .

ويتعدد شؤون الحكم وتنوعها، شكل محمد علي مجلسا عام ١٨٣٤م دعاه المجلس العالي كان يتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الجامع الأزهر، واثنين من التجار يختارهما سر التجار بالقاهرة ، وكاتبين من كبار كتاب الحسابات واثنين من الأعيان يختاران عن كل إقليم ، ومدة عضوية ممثل العلماء والأعيان سنة واحدة وكانت اختصاصات هذا المجلس مماثلة لاختصاصات مجلس المشورة الذي كان سابقا عليه وأسندت رئاسته إلى أحد خريجي البعثة العلمية الأولى التي أوفدت إلى فرنسا وهو " عابدي شكري بك " .

وفى عام ١٨٣٧م أصدر محمد علي اللائحة الإدارية التي عرفت باسم " السياساتنامة " بعد أن ألغى المجالس السابقة وأقام بدلا منها سبعة دواوين يختص كل منها بلون من النشاط الإداري أو الفني . وقد تمثلت هذه الدواوين فى : الديوان الخديوي ، والذي اختص بالنظر فى شؤون الحكومة الداخلية والخارجية وكانت له سلطه قضائية وتشمل الدعوى الجنائية والفصل فى الخصومات والشكايات فيما عدا الدعاوى الشرعية ، فكان يوكل أمر الفصل فيها إلى المحاكم الشرعية . وكان له الإشراف على عدد من المصالح الحكومية . وديوان الإيرادات وهو ينقسم إلى قسمين احدهما يختص بحسابات المديريات وجزيرة كريت والحجاز والسودان والآخر يختص بحسابات القاهرة والإسكندرية والجمارك ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشي الأقاليم لمتابعه الإيرادات . وديوان الجهادية ، والذي يختص بأمر الجيش وإليه يرجع النظر فى أمور قوات الجيش البرية من تنظيم وتسليح وتدريب . وديوان البحر ، وهو يختص بأمر الأسطول وكل مايتعلق بالقوات البحرية من تنظيم وتسليح وتدريب وإدارة ترسانة الإسكندرية . وديوان المدارس ، وهو يختص بأمر التربية والتعليم ومخازن الأدوات التعليمية والقناطر الخيرية

ومطبعة بولاق وتحرير جريده الوقائع المصرية وغيرها . وديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية ، والذي يختص بالنظر في كل ما يتصل بالعلاقات الخارجية ومعاملة الأجانب وتسويق مبيعات الحكومة ومشترياتها . وديوان الفاوريقات ، وهو يتولى إدارة المصانع الحكومية والإشراف على الإنتاج فيها وتحديد نظام العمل بها . وكان على ناظر كل ديوان أن يقدم لمحمد على تقريرا أسبوعيا عن أحوال ديوانه ، وأن يقدم كشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات وميزانيه سنوية تتضمن الإيرادات والمصروفات .

وفى عام ١٨٤٧م أضاف محمد علي إلى تلك الدواوين ثلاثة مجالس جديدة أهمها المجلس الخصوصي وهو بمثابة رئاسة الحكومة (مجلس الوزراء) ، والذي اختص بالنظر في المسائل المهمة وإعداد اللوائح والقوانين الخاصة بجميع الإدارات الحكومية . وأسندت رئاسته إلى إبراهيم باشا ويضم في عضويته الكتخدا (عباس حلمي باشا حفيد محمد علي ) واحمد باشا يكن (صهر الباشا) وحسن بك رئيس جمعيه الحقانية ويلى المجلس الخصوصي من حيث الترتيب والأهمية المجلس العمومي أو الجمعية العمومية بديوان المالية ، وهو مجلس يتكون من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوي ومدير المدارس (ادهم بك) ومدير الحسابات (باسليوس بك) ومفتش الفاوريقات (لطيف بك) ومفتش الجفالك (حافظ بك) ورؤساء أقلام دواوين الحكومة ، وينعقد المجلس العمومي مرتين على الأقل أسبوعيا للنظر في شئون الحكومة التي يحيلها إليه المجلس الخصوصي ، ويرسل بقراراته إلى المجلس الخصوصي فإذا لاقت القبول أحيلت إلى الباشا ليصدر الأوامر لتنفيذها . وأخيرا مجلس عموم الإسكندرية والذي كان يختص بالنظر في شئون المدينة والذي كان يضم في عضويته ناظر ديوان الإسكندرية وناظر ديوان البحرية

وناصر ديوان التجارة ومأمور الضبطية (الشرطة) وأمين الجمارك وناظر الترسانة ووكيل الدونامة (الأسطول) .

وفيما عدا ما سبقت الإشارة إليه من الاختصاصات القضائية التي أسندت إلى ديوان الخديوي لم يبق محمد علي بإدخال تغيير جذري على النظام القضائي التقليدي حتى كان عام ١٨٤٢م عندما أنشأ هيئة قضائية جديدة سميت " جمعيه الحقانية " التي تختص بالنظر في جرائم كبار الموظفين ، ومجلس التجارة الذي اختص بالفصل في المنازعات التجارية بين أهل البلاد وبعضهم البعض أو بينهم وبين الأجانب ، وتشكلت تلك المحكمة من رئيس ونائب رئيس وباشكاتب وكاتب وثمانية أعضاء من التجار خمسة منهم من أبناء البلاد وثلاثة من الأجانب وكان هناك مجلسان من هذا النوع احدهما في القاهرة والآخر بالاسكندرية .

وكانت وظائف الدولة الكبرى في عهد محمد علي حتى أواخر القرن التاسع عشر تكاد تكون وفقا على الارستقراطية التركية التي كانت تضم أخلاطا من أتراك أسيا الصغرى والمغرب وتونس والشراكسة بالإضافة إلى الأكراد والشوام والأرمن وكان العنصران الأخيران هم الغالبين على مناصب الإدارة المالية والأمور الخارجية لتضلعهم في الأمور المالية وحثقهم للغات الأجنبية ولم يكن يجمع بين تلك العناصر سوى التمسك بالعادات والتقاليد التركية والأخذ بأسلوب الحياة التركية واتخاذ التركية لغة للحديث والمعاملة . وتضمنت تلك الفئة أيضا بعض من المصريين الذين هيأت لهم ثقافتهم وإجادتهم للغة التركية فرصة ولوج الوظائف الكبرى والمشاركة في إدارة البلاد ، غير أن عددهم كان محدودا ، وقد حرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية ، فكانوا يزوجونهم من جواربهم المعتقات التركيات والشركسيات حتى يألفوا العادات

وأساليب الحياة التركية ، وكان من يحظى بهذا الشرف من المصريين يصبح مؤهلاً لتولى المناصب الكبرى فى البلاد .

على أية حال ، فإنه رغم كل هذه الأنظمة والتقسيمات الإدارية التى كان محمد على قد وضعها لأجل تنظيم الإدارة فى مصر ، إلا إن محمد على كان يحرص على أن يتولى بنفسه كل شؤون البلاد ومنفرداً بالسلطة ، فكان يفاوض سفراء الدول بنفسه ، ويسمع الشكوى من رعاياه ومطالبهم بلا واسطة ويتصرف فى مالية البلاد ويقوم بالمشروعات العامة بنفسه . وما هذا إلا لنزعة لحكم البلاد حكماً مطلقاً .

#### ب- الإصلاحات التعليمية .

اتسمت الحياة الفكرية والثقافية فى مصر فى ظل الحكم العثماني بالتخلف والجمود ، فلم يوجد بها سوى الكتاتيب والمساجد والجامع الأزهر والذي كان يوفر قدراً من التعليم يتناسب مع ظروف المجتمع ، وقد احتاجت الدولة الحديثة التى سعى محمد على لإيجادها إلى القيادات والرجال اللازمين لمؤسساتها المختلفة بفروع الإدارة أو الجيش والبحرية والصناعة والمنشآت العمرانية ، ومن ثم أقدم محمد على على ربط سياسة التعليم بناظمه العسكري وخطته الكبرى لبناء دولة حديثة ملتصقة فى ذلك النظام الفرنسى ، فالتعليم وسيلة وليس غاية فى حد ذاته . فالهدف من التعليم هو تخريج الموظفين وإمداد الحاكم بالقوة البشرية اللازمة لجيشه ومشروعاته ونظراً لتعجل محمد على فى تنفيذ ذلك والحصول على نتيجة بدأ النظام من القمة ثم انتهى بالقاعدة على عكس ما يقتضيه المنطق التقليدي للتعليم . ففي البداية وجد أن الترجمة قد تكون أسرع وسيلة لنقل علوم الغرب والاستفادة منها ، لذلك اهتم بحركة للترجمة ، ثم عمد إلى إرسال البعثات إلى أوروبا لتلقي علوم الغرب ، كل هذا فى وقت كانت حركة إنشاء المدارس الحديثة فى البلاد على أشدها لتخريج الكوادر التى يستطيع الاعتماد عليها فى حركته التحديثية .

**\* - تشجيع حركة الترجمة .**

رأي محمد علي أن علوم الغرب قد سطرت في كتب وضعها علماءه لذلك كانت خطته الأولى أن يمهد السبل لترجمة الكثير من هذه الكتب إلي العربية أو التركية ليسهل علي أبناء البلاد الاطلاع عليها والإفادة منها ، وقد اعتمد محمد علي في البداية علي السوريين المقيمين بالبلاد في مسألة الترجمة إلي أن يعود أعضاء البعثات من الخارج أو تستطيع مدارسهم أن تخرج العدد الكافي من المتعلمين الذين يصح الاعتماد عليهم في النقل من اللغات الأجنبية ، وبالفعل برز في هذا الميدان العديد من السوريين الذين كانت لهم إسهامات بارزة في مجال الترجمة ، ثم كان لأعضاء البعثات دور بارز في حركة الترجمة حيث اعتمد عليهم محمد علي في ترجمة الكتب التي يدرسونها ، حتي أنه لم يكن يلحق أحدهم بالوظائف الحكومية إلا إذا قام بترجمة كتاب أو أكثر في الموضوع الذي درسه في بعثته . ومن جانب آخر ، كان لمدرسة الألسن التي أنشأها محمد علي وتولى رئاستها رفاة رافع الطهطاوى دوراً مهماً في حركة الترجمة ، حيث لعب تلامذتها وخريجها دور بارز في مجال الترجمة ، وكان رفاة نفسه قد قام بترجمة العديد من الكتب . كما اشتغلت طائفة أخرى بالترجمة ألا وهي طائفة الموظفين والتي ساهمت بدور بارز في حركة الترجمة وقد لعبت المطابع دوراً مهماً في انتشار حركة الترجمة في مصر خلال عهد محمد علي .

**\* - إرسال البعثات العلمية .**

وجد محمد علي أن وسيلة الترجمة لنقل علوم الغرب بطيئة وغير مأمونة لذلك رأي أنه من الأفضل الأخذ عن الغرب مباشرة حيث دراسة النظم والعلوم وإتقان لغة هذه البلاد حتي إذا عاد المبعوثون كانوا له العون في طريق النهوض بالبلاد ، فقد كانت بغيته في إعداد نواة من الرجال المستنيرين الذين يمكنه إشراكهم في شئون الحكم والإدارة ، ويستطيع الاطمئنان إلي حسن



قيامهم بالأعمال الفنية ، حتى يستغني عن الأجانب في النهاية دافعا قويا لإرسال هذه البعثات .

ومن جانب آخر كان محمد علي يبغى من وراء إرسال هذه البعثات إلى أن تجد مصر من خريجياتها كفايتها من المعلمين في مدارسها العالية ، وقد عبر محمد علي بنفسه عن هذا الغرض حين قال للسيد " بورنج " القنصل البريطاني في مصر : " وقد أرسلت أدهم بك ومعه خمسة عشر شابا ليتعلموا ما تستطيع بلادكم أن تلقنهم إياه من العلوم ، وأن عليهم أن يروا بأعينهم ويعملوا بأيديهم ويتعرفوا على أسرار صناعتكم ، كما أن عليهم أن يعرفوا كيف تفوقتم علينا وأسباب هذا التفوق ، حتى إذا أمضوا بين ظهرانيكم مدة كافية عادوا إلي بلادهم وتولوا تعليم شعبي " . يتضح من ذلك أن محمد علي أدرك أنه لا بديل عن الاعتماد على أوروبا للاسترشاد بها إلى طريق التقدم العلمي لذلك كلما علم بمزية في جهة ما أرسل إليها من يعهد فيه الاستعداد للحصول عليها . وقد كان اتجاه محمد علي في البداية عند إرساله للبعثات إلى أوروبا هو إيطاليا ، وبالفعل كانت أولى البعثات إلى إيطاليا في عام ١٨١٣م ، ولكن سرعان ما بدأ محمد علي في التحول ناحية فرنسا ، وكانت البداية في عام ١٨٢٦م ، حيث أرسلت حتى عام ١٨٤٧م تسع رحلات كانت تتكون من ٢١٩ عضواً وكان أغلبها إلى فرنسا علي الرغم من أن بعض التلاميذ أرسلوا إلى بريطانيا والنمسا .

علي أية حال ، كان لهذه البعثات نتائج باهرة ، فقد أحرز العديد من طلبتها قصب السبق في الامتحانات في المدارس التي التحقوا بها ، وأظهر العديد منهم النبوغ في العلوم التي أرسلوا ليتقنوها في أوروبا ، وقد كانت المحصلة النهائية لهذا النبوغ والتفوق هو اختيارهم للتعيين في المدارس المختلفة كأساتذة وذلك عند عودتهم إلى مصر ، وكذلك كموظفين في الإدارات

المختلفة في الدولة . فالبعض منهم عين في البحرية والبعض الآخر في العسكرية ، كما أن أثر هؤلاء المبعوثين لم يقتصر على ذلك فقط ، إذ أن قضاء هؤلاء المبعوثين فترة من الزمن في أوروبا وهم يتلقون العلوم والدراسات الحديثة ، ومعيشتهم في مجتمع جديد عليهم بكل أفكاره وتقاليده وعاداته جعلتهم يعودون لمصر حاملين معهم أفكاراً جديدة ليس في مجال العلوم والصناعة فحسب بل كذلك في الفكر والتقاليد والعادات الاجتماعية التي تسود بالمجتمعات التي اتجهوا إليها لتلقي العلوم وهو ما يعنى انعكاس ذلك على دورهم بالمجتمع المصرى .

#### \*- إنشاء المدارس .

وجد محمد علي أنه من العبث الاعتماد على التعليم الديني في تخريج الكوادر التي يحتاج إليها لذا عمد إلي أن يترك التعليم الديني سائراً في طريقه وفي نفس الوقت عمل علي أن ينشئ بجانبه نظاماً آخر للتعليم علي أسس جديدة ، على أن يكون عوناً له في تخريج الكوادر التي يحتاجها من عسكريين ومهندسين وأطباء وبالفعل بدأ محمد علي في إنشاء المدارس ، والتي قسمت إلي مدارس ابتدائية حيث يتعلم الأطفال أساسيات اللغة العربية والحساب ومدارس إعدادية حيث يتعلمون اللغة التركية والرياضيات والجغرافيا والتاريخ ، ثم مدارس خاصة يتعلم التلاميذ فيها ليصبحوا مهندسين مدنيين وعسكريين ومهندسين زراعيين وأطباء وكذلك لأجل مهن أخرى ، وما هذا إلا لكي تقوم هذه المدارس بمد تنظيمات الباشا الإدارية بما تتطلبه هذه التنظيمات من اختصاصات .

وقد قدر عدد المدارس الابتدائية بحوالي خمسين مدرسة حيث كانت مدة الدراسة في هذه المدارس ثلاث سنوات يتعلم فيها التلميذ القراءة والكتابة واللغة العربية والدين ومبادئ الحساب ، وتتلقى المدارس التجهيزية تلاميذها من مكاتب المدارس الابتدائية السابقة الذكر ، حيث تعمل بدورها على إعداد

هؤلاء التلاميذ للمدارس الخصوصية ، ويستغرق منهج الدراسة بالمدارس التجهيزية أربع سنوات وقد تمتد إلى خمس سنوات إذا استدعت ظروف خاصة إلى هذا ، أما المدارس العالية فقد تنوعت بين مدارس طبية وزراعية وهندسية وعسكرية ، فقد أنشئت مدرسة للطب عام ١٨٢٧م ، وأنشئت مدرسة الصيدلة بالقلعة ، كما ألحقت بمدرسة الطب البشري في عام ١٨٣٢م مدرسة الولادة ، كما أنشئت مدرسة الطب البيطري وكذلك عدة مدارس زراعية كان أولها مدرسة الدرسخانة في عام ١٨٣٠م ، وكذلك تعددت مدارس الهندسة ، حيث كان مكتب المهندسخانة بالقلعة أول هذه المدارس في عام ١٨١٥م وأقام محمد علي مدرسة الألسن تحت أسم مدرسة الترجمة ثم غير اسمها لتصبح مدرسة الألسن وأسند إدارتها إلى رفاة رافع الطهطاوى ، ونالت المدارس الحربية والبحرية أهمية خاصة لدي محمد علي لرغبته في تكوين جيش كبير وحديث ، لذلك أسس العديد من هذه المدارس ، فقد أنشئت مدرسة أركان الحرب ومدرسة السواري ومدرسة الطوبجية والمدرسة البحرية ومدرسة الموسيقى العسكرية .

وكان لمدرسي وطلاب المدارس مرتبات مالية وتعيينات عينيه من الطعام كما كان لها ديوان ينظم التعليم بها وهو " ديوان المدارس " الذي تأسس عام ١٨٣٧م ، والذي كان موجودا من قبل تحت اسم " مجلس شوري المدارس " ، حيث كان من وظائف هذا المجلس الإشراف علي هذه المدارس وإجراء تفتيش شامل عليها وترشيح المدرسين ليصادق عليهم ناظر مجلس شوري المدارس ، وتعيين جميع صغار الموظفين ووضع نظام العقاب والجزاء مع الإشراف علي الامتحانات التي تجري بالمدارس . علي أية حال ، لعبت هذه المدارس بجوار البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا وحركة الترجمة التي أهتم

بها محمد على قبل إنشاء المدارس دورها كاملاً في تحقيق الأهداف من نشره للتعليم الحديث في البلاد .

#### \*- إنشاء المطابع .

كان نقل فنون الغرب وعلومه إلى المدارس المصرية أهم غرض من ترجمة الكتب لذلك بات إنشاء المطابع ضرورياً حتى يمكن توزيع الكتب علي التلاميذ ، حيث كانت أهم مطبعة أنشئت في عهد محمد علي هي المطبعة الأميرية في بولاق ، والتي كان تأسيسها في أواخر عام ١٨٢٠م وبدأ العمل فيها في عام ١٨٢٢م ، وقامت المطبعة إلى جانب طباعة كتب اللغة التركية بطباعة العديد من الكتب العربية وبعض الكتب الفارسية ومن مجموع خمسمائة وسبعين كتاباً طبعت في مصر، فإن خمسمائة وستة وعشرين كتاباً قد طبعت في مطبعة بولاق .

وقد توالى إنشاء المطابع بعد ذلك فألحقت واحدة بمدرسة الطب ، وأخرى بمدرسة المدفعية ، كما كانت هناك مطابع أخرى بمدرسة الفرسان بالقلعة ، ومطبعة بالمهندسخانة في بولاق ، ومطبعة بسراري رأس التين بالإسكندرية ، وقامت هذه الأخيرة بطباعة تسعة كتب باللغة التركية ، ومع إدراك محمد علي لأهمية إنشاء المطابع بمصر أوفد نيقولا مسابكي أفندي إلى إيطاليا في عام ١٨١٣م في بعثة علمية للتخصص في فن الطباعة ، وقد استفاد محمد علي من إنشاء هذه المطابع ، حيث تم طبع الكتب لتلاميذ المدارس التي تم إنساؤها في البلاد ، كما ساعد ذلك في إصدار إصدار صحيفة الوقائع المصرية وكانت أول صحيفة تصدر في الولايات العربية العثمانية .

#### ج- إصلاحات محمد على الاقتصادية .

عمد محمد على إلى وضع إصلاحات اقتصادية بمصر في مجال الزراعة والصناعة والتجارة ، وذلك لأجل تحسين أحوال البلاد الاقتصادية ، وكذلك

تمهيدا للاعتماد على هذا الاقتصاد في بناء دولة حديثة مستقلة عن سلطة الدولة العثمانية .

\* - الزراعة .

كان من الطبيعي أن تأتي الزراعة في مقدمة الإصلاحات الاقتصادية في عهد محمد علي ، حيث كانت جميع الأراضي باستثناء أراضي الوقف كانت حتى أواخر القرن الثامن عشر موزعة على الملتزمين ، فلما تولى محمد علي قام بنزع ملكية جميع الملتزمين ، ورتب معاشا لكل منهم يساوي دخله الروزنامجي الأصلي الذي كان مدونا في السجلات ، ولما قامت الحكومة بإجراء مسح ملكية كل الأقطان بالفدان وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة التي كانت في سجلات المال ، فقررت الحكومة ترتيب زيادة هذا الخراج ، وتبين من كل هذا أن الملتزم الذي كان يورد خراج مائة فدان كان يتمتع في الحقيقة بضعف خراج هذه المساحة .

وعندما قضى محمد علي على المماليك حل محلهم في السيطرة على الأرض التي كانت خاضعة لهم ، فألغى الأوقاف وملتزمي الأرض ، فأصبحت بهذا كل الأراضي الزراعية مملوكة للدولة تستغلها لحسابها ومصالحها الخاصة وأصبحت العلاقة هنا مباشرة بين الحكومة والفلاحين وقد أستثنى محمد علي بعض الأراضي من ملكية الدولة كالإقطاعات الواسعة التي منحها لأفراد أسرته التي عرفت باسم الجفالك، كما أن محمد علي قام بمنح بعض الأراضي لكبار الموظفين ورجال الجيش وهو ما أطلق عليه " الأبعاديات " .

ومنذ بداية عام ١٨١٣م ، نجد أن محمد علي قد قام بأجراء مسح لجميع الأراضي الزراعية كما انه أعاد توزيعها على الفلاحين ، فأعطى لكل فلاح خمسة أفدنة لاستثمارها حسب توجيهات الدولة على أن تدفع الضريبة للدولة مباشرة ، وإذا عجز الفلاح عن استغلال أرضه أو عجز عن دفع

الضرائب فللدولة الحق في استرجاعها ، وحددت الدولة نوع المحاصيل التي تزرع ، وحصّة الحكومة منها كضرائب ، ثم تشتري الباقي بأسعار تقررها الدولة وهي غالباً ما تكون دون قيمتها الحقيقية ثم تبيعه للتجار الأجانب .

وقد ترتب على ذلك أن زادت مساحة الأراضي المزروعة عما كانت عليه في عهد المماليك ، ففي عهد المماليك كانت لا تزيد عن المليون فدان ، وبلغت في عهد محمد علي باشا وتحديداً في عام ١٨٢١م نحو المليون فدان ، وقد أخذت هذه المساحة في الازدياد بإنشاء السدود والقناطر والجسور والتي من أشهرها القناطر الخيرية التي تم بناؤها على عهد محمد علي باشا ، ولمراقبة قطاع الزراعة أنشأ محمد علي ديوان الزراعة الذي كان يشرف على أعمال الزراعة ، ويخطط لحفر الترع وشق السواقي وزراعة الأشجار والمحاصيل المهمة كالقطن والحبوب ، وقام كذلك ببناء أول سد في مصر لحجز مياه النيل ، ثم رأى خصب الأرض المصرية فشرع يزرع فيها المحاصيل التي لم تكن معروفة فيها من قبل ، فجاء بتقاوي للقطن الأمريكي ، ونبات النيلة من الهند ونبات الأفيون من آسيا الصغرى وجاء بالخبراء العارفين بزراعته ، وأكثر من غرس الحدائق والأشجار في القاهرة تلطيفاً لحرارة الجو كحديقة الأزبكية . غير أن هذه السياسة التي اتبعها محمد علي في الزراعة لم تعد على الفلاح بأية فائدة ، فقد كانت الحكومة تقدر قيمة المحصول وتشتريه من الفلاح بثمن بخس ثم تبيعه له أحياناً إذا احتاج لشيء منه بثمن مرتفع ، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته في حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المحاصيل ، وقد يتعرض بعضها للفساد نتيجة استمرار تخزينها ، هذا فضلاً عما في هذه الخطة من تقييد لحرية الفلاح من الانتفاع بثمرة جهده ، ومن جهة أخرى ، قام بمنح مساحات كبيرة من الأراضي لصالح كبار الأعيان والموظفين وضباط الجيش من الألبان والعثمانيين ، وهو ما سمح بعودة

الإقطاع من جديد ونشأت طبقة جديدة من الإقطاعيين حلت محل طبقة الملتزمين والمماليك السابقة . وبصفة عامة وبالرغم من الإصلاحات العديدة في مجال الزراعة في عصر محمد إلا أن الفلاح لم يستفد من ذلك ولم تزده هذه الإجراءات إلا بؤسا .

#### \*- الصناعة .

كانت مصر تتبع مبدأ التخصص الاقتصادي في أوائل القرن التاسع عشر، حيث اعتمدت على الزراعة وأهملت الصناعة ، كما اتبعت في تلك الفترة مبدأ الحرية الاقتصادية ، ووفقا لتلك السياسة ترك الصناع أحرارا في أعمالهم وفي تصريف إنتاجهم ، غير أن محمد على ما لبث أن ترك هذه السياسة وتحول إلى سياسة اقتصادية مغايرة قائمة على مبدئين رئيسين : الاستقلال الاقتصادي والاحتكار والتوجيه . وقد أهتم محمد علي بالصناعات الحرفية ففرض عليها الضرائب وقام أيضا باحتكار الصناعات القائمة على النسيج ، وفي الجهة المقابلة قام بإنشاء المنشآت للصناعات الثقيلة المرتبطة بالجيش والأسطول وما تحتاج إليه من سلاح وذخيرة ، وكان يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وقد اهتم بإدخال الصناعات الكبرى إلى مصر، فأنشأ ١٥ معملاً لغزل القطن منها ٩ في الوجه البحري ، و ١٢٠٠ نول تنسج نحو مليوني قطعة قماش في السنة ، وكانت فاوريقة مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصري ، كما أن مصانع الأقمشة الكتانية كانت منتشرة في أرجاء مصر وخصوصا في الوجه البحري ، وتخرج في السنة ما مقداره ثلاثة ملايين قطعة قماش .

ومع ذلك ، فقد زادت نسبة المحاسبة ، حيث أقدمت الدولة على تحديد مقدار الغزل الذي ينتج عن الرطل الواحد من القطن ، وزيادة عن تدخل الحكومة قامت بفرض ٧١ نوعا من الضرائب على أرباب المصانع وكانت النقابات القائمة وعددها ١٦٤ نقابة تقريبا هي التي تتولى توزيع هذه

الضرائب . كما كان محمد علي حريصا على استقدام الخبرات الأجنبية ففي أبريل ١٨٣٤م دعا العمال من أوروبا في كافة الاختصاصات إلى التعاقد معه وأمر وكلائه في العواصم الأوروبية بالتعاقد مع عمال مهرة متخصصين في صناعة النسيج والغزل ، ومن أشهر هؤلاء : الميكانيكي " جيسيب بوكتي " الذي شغل مدير مصنع نسيج ، والمهندس " جومل بوكتي " الذي أجرى تجارب على نوع جديد من القطن أدى إلى ازدهار كبير في زراعة هذا الصنف .

وتشير الدراسات إلى اتساع حجم العمالة الفنية المدربة بدرجة كبيرة في هذه الصناعات الكبرى ، وقد تزايد حجم الاستثمار في الصناعة إلى درجة كبيرة حيث بلغت في سنة ١٨٣٨م حوالي ١٢ مليون جنيه إسترليني ، وكان يعمل في مجال الصناعة من مائة وثمانين ألف إلى مائتي ألف عامل ، وقد تابع العملية الإنتاجية من زاوية أخرى مهمة وهي زاوية جمع المادة الخام اللازمة للصناعة ، فأصدر تكليفا لعمر بك حاكم المنوفية لجمع الكتان الموجود عند الفلاحين ، ولكن التوجه إلى الداخل لم يستطع أن يفي بكل الاحتياجات المتزايدة من المواد الأولية المطلوبة ، ولذلك نجده بمجرد ما استقرت له الأمور في بلاد الشام بعد أن تم احتلالها حتى نراه يباشر عملية التنقيب في المنطقة بحثاً عن المعادن .

وبصفة عامة نجد أنه وبالرغم من الإجراءات السابقة الذكر للنهوض بقطاع الصناعة ، إلا أنها ارتبطت بخدمة الجيش الذي قام محمد علي بإنشائه وصحيح أنها أغنته عن منتجات أوروبا ، ولكن الفشل كان مصيرها خاصة بعد أن زال سبب وجودها وهو الجيش ، إذ أخذ يتناقص عدده إلى ثمانية عشر ألفا بداية من عام ١٨٤٠م ، هذا بجانب التكلفة الكبيرة لنفقات المصانع مقارنة بالفائدة التي كان يجنيها ، فثمن السلعة النهائية كان أرخص لو اشتراه



من الخارج مباشرة ، كما أنه لا يمكنه أن يستغني عن منتجات أوروبا ، خاصة ما ارتبط منها بالوقود والآلات اللازمة للصناعة .

#### \*- التجارة .

عمد محمد على إلى تطبيق نظام الاحتكار على التجارة الداخلية والخارجية ، فصار بلك هو التاجر الأول في البلاد ، غير أن تبعيته للدولة العثمانية كوال عثمانى كانت تفرض عليه التعامل التجارى الخارجى من خلال الاتفاقيات التى كانت تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى .

#### - التجارة الداخلية .

حاول محمد على بسط نظامه الاحتكارى على جانب كبير من التجارة الداخلية وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير ، فقد قام باحتكار جميع الحاصلات الزراعية ، حيث ألزم الفلاحين على بيع محاصيلهم بالسعر الذى تحدده الدولة ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما أمتد الاحتكار ليشمل جميع السلع ، وهكذا أتاح نظام الاحتكار للدولة فرصة الإشراف على التجارة الداخلية والحصول على ربح لا يستهان به ، بينما حرمت الفلاح من التصرف فيما ينتجه ، كم تدخلت الدولة فى بعض المعاملات التجارية بين الأفراد .

ومن ناحية أخرى ، حاول محمد على علاج فوضى المكايل والموازين ، ثم شرع فى توحيدها ونصب لذلك ديوانا بالقلعة كلفه بإبطال موازين الباعة ، كما اعتبر وحدة الأوزان هى القنطار ، ووحدة المكايل هى الأردب ، ووحدة التعامل فى البيع هى القرش . وحاول محمد على وضع حد لاضطراب العملة التى كانت خليطاً من النقود العثمانية والنقود المصرية والنقود الأجنبية ، خاصة بعد أن ضج الناس بالشكوى من المرابين ، لذلك أصدر أمراً بجمع النقود القديمة ومنع تداولها وأمر بتسليمها إلى خانة مصر لإعادة سك نقود جديدة ، وبالفعل أصدر محمد على أمراً لديوان الإيرادات بضرب النقود الذهبية والفضية والنقود الجديدة وعمل على ترويج العملة المصرية بعد أن التزم بدار

سك للنقود فى القلعة نظير أن يدفع للسلطان ١٥٠٠ كيس سنويا ، وأخذ يراقب تداول النقود ، ورغم هذه الإجراءات التى تم تنفيذها استمر المضاربون فى تزيف العملة .

ولأجل تنشيط التجارة الداخلية ، أعاد محمد علي فتح الطرق البرية كطريق السويس والقاهرة وشق الترع للربط بين المدن المختلفة كترعة المحمودية نسبة إلى السلطان محمود الثاني ، والتي تربط مدينة الإسكندرية بالمدن الداخلية ، وقد تولت الحكومة مهمة الإشراف على عمليات النقل الداخلى وحركته ، وأنشأت مصلحة المرور خصيصا لهذا الغرض . كما اتجه محمد على إلى تنظيم النشاط التجارى فأصدر قانونا ينظم تحصيل الديون المستحقة على التجار ، كما أنشأ أول مجلس للتجار فى القاهرة عام ١٨٢٦م ثم تلى ذلك إنشاء مجالس أخرى فى الإسكندرية ودمياط وذلك لأجل فض المنازعات بين التجار ، وإصدار الأحكام المتعلقة بجميع القضايا التجارية . كل ذلك لأجل خدمة المعاملات التجارية .

#### - التجارة الخارجية .

يشجع مركز مصر الجغرافى على التجارة الخارجية ، فهي تطل على البحرين الأحمر والمتوسط ، ويشكل موقعها نقطة التقاء بين القارات الثلاث إفريقيا وأسيا وأوروبا ، ولهذا كانت دائما سوقا كبيرا للسلع ، ولعبت مصر دورا كبيرا كوسيط تجارى على مستوى التجارة الدولية بين بلاد الشرق وأوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر، وكانت هذه الوضعية الجغرافية لمصر أحد أهم عوامل استمرار حركة التبادل التجارى لها مع الخارج . وقد اقتضى الأمر ضرورة إجراء العديد من الإصلاحات حتى تتسع التجارة ، فقام محمد علي بتطوير ميناء الإسكندرية بحيث يكون جاهزا لرسو أكبر السفن فعظمت بسبب هذا حركة نقل البضائع كما أنه قام بإصلاح مرفأ بولاق ، وسهل أمام الأجانب سبل التوطن فى مصر مما زاد نشاط حركة التجارة ، وبهذا ازداد تعداد

الأوروبيين في القاهرة والإسكندرية وزادت قيمة الواردات حتى وصلت إلى نحو خمسين مليون فرنك ، كان أهمها الأنسجة وخشب البناء والحديد ، وبلغت قيمة الصادرات نحو اثنين وأربعين مليون فرنك ، وكان أهمها منتجاتها القطن والأرز والحبوب . ولم يحتكر محمد على تجارة الواردات كلها كما فعل مع التجارة الداخلية ، لأنه لم يكن يشجع الاستيراد من الخارج ولأن قوانين الدولة العثمانية كانت تحول دون ذلك إذ كان من حق التجار الأجانب استيراد ما يريدون طبقاً لامتيازات الأجنبية ومن حق الدول الأجنبية أن تدخل سلعها إلى كل ولايات الدولة العثمانية وبما فيها مصر بمقتضى الاتفاقيات التي عقدها الدولة العثمانية . ورغم ذلك فإن محمد على تمكن من جنى أرباح وفيرة من احتكاره للتجارة .

#### د - تأسيس الجيش النظامي .

أدرك محمد علي أنه لابد من إدخال النظام الحديث في القوة العسكرية البرية والبحرية لكل حكومة تريد أن تكون مقاليد البلاد في قبضة يدها ، وحتى تتمكن من إدارة شؤونها وتعمل على حفظها من الغارات الخارجية ، وكان الجيش عندما تسلم محمد علي الحكم يضم أفراداً من الأتراك والألبان والمغاربة والدلاة ، وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش العديد من الانتصارات في الحجاز ، إلا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق هذه الانتصارات لو أشتبك مع جيش أوروبي منظم تنظيمًا حديثًا ، ولذا قرر تكوين جيش جديد على أحدث النظم ، ولعل ما عزز توجهاته هذه استخدامه للقوة كوسيلة للحفاظ على حكمه ، وهو ما أشار إليه عندما قال : " لقد احتليت هذه البلاد - مصر - بالسيف ، وبالسيف وحده سأحافظ عليها " .

لذلك بدأ محمد علي في شهر أغسطس ١٨١٥م بتنظيم الجيش على الطريقة الأوروبية ، هذا في الوقت الذي لم يكن فيه هؤلاء الجنود يألفون النظام ولاسيما الأوروبي وهو ما دعاهم إلى المعارضة والثورة في القاهرة ، بل

وصل بهم الأمر إلى حد التآمر عليه ومحاولة الفتك به واضطروه إلى الاعتصام بالقلعة وقاموا بقتل كل منظمي الجيش ، إلا أنه بذكائه أظهر عدله عن هذا القرار وأعاد استرضائهم ، على أن هذا الأمر ظل يراوده بعد أن شاهد بنفسه انكسار الجيوش العثمانية في موقعة أبي قير أمام الجيش الفرنسي ، ولذلك ما لبث أن طلب من فرنسا معلما عسكريا لجيشه ، فوقع الاختيار على الكولونيل سيف الذي أسلم وعرف فيما بعد باسم سليمان باشا الفرنساوي ، وكان وصوله إلى مصر سنة ١٨١٩م ، كما أنه طلب المساعدة من السيد دورفيني القنصل العام الفرنسي العامل بمصر، الذي اقترح عليه أسم الجنرال بوابيه ، وهو ضابط فرنسي كان أحد ضباط حملة نابليون على مصر ، ووصل إلى مصر على رأس بعثة عسكرية للتنظيم والإدارة .

وبالفعل وجه محمد علي الكولونيل " سيف " مع خمسمائة من مماليكه إلى أسوان لتنظيمهم وتدريبهم هناك على الطرق العسكرية الحديثة ، وقد استغرق تعليمهم ثلاث سنوات ، غير أنه عمد بعد ذلك إلى تجنيد السودانيين وكان قد أرسل حملته إلى السودان فقام بجمع بعض السودانيين وأتى بهم إلى بني عدي قرب منفلوط لهذا الغرض ، ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا من أسوان فبدأ بتدريبهم بداية من عام ١٨٢٣م ، إلى أن استكملوا التدريبات العسكرية في عام ١٨٢٤م ، فأقدم على الاستعانة بهم في حروبه .

ومع ذلك ، لم تكلل جهود محمد علي بالنجاح رغم ما بذله، فقد تفشي الموت في هذا الجيش فهلك الآلاف منهم لعدم ملائمة مناخ البلاد من جهة ، ولضعفهم عن تحمل مشاق الخدمة العسكرية من جهة أخرى واتضح سريعا أن خطته في تكوين الجيش من السودانيين تسير من سيء إلى أسوء ، فمن بين ألفين وأربعمائة من السودانيين وصلوا إلى أسوان لم يبق منهم سوى ألف ومائتين وخمسة وأربعين ، ومن هنا لم يجد بدا من تكوين الجيش من

المصريين رغم ما يكتنف الأمر من المخاطرة ، فالزراعة ستتأثر من انصراف الفلاحين إلى التجنيد، وهذا التجنيد هو بين قوم لم يألفوه منذ زمن بعيد ، ورغم ما يعترض الأمر من المخاطر أصر محمد علي على تنفيذ مشروعه . وقد وقعت بعض الحركات المعادية للقرار وأخذ الفلاح الذي لم يألف التجنيد يوقع الأذى بنفسه وجسمه بل ويهاجر إلى بلاد العرب والشام هرباً من نظام الجندية غير أن المصريين في النهاية مالوا إلى المعيشة العسكرية لما وجدوه فيها من المأكل والملبس ، وانتهى بهم الأمر إلى اعتياد الخدمة العسكرية التي لم يمارسوها من قبل .

وقد أدرك محمد علي أنه إذا أراد أن يكون له جيش على النظام الحديث مؤلفاً من المشاة والفرسان ورجال المدفعية ، فإن هذا الجيش يحتاج إلى مدارس تقوم بمهمة تخريج قيادات عسكرية ، ولابد له من مستشفيات ترافق أفراد الجيش إذا مرضوا ، هذا فضلاً عن تكوين إدارة حربية تشرف على جميع هذا العمل ، إذ بدونها لا يتأتى تكوين جيش منظم ، فأسس مدرسة العساكر المشاة في الخانقاه ، وأما الفرسان فأتخذ لهم قصر مراد بك على الضفة اليسرى من النيل وعهد بتعليمهم إلى السيد فرات ، وأنشأ دار صناعة يشتغل فيها المئات من المصريين في صب المدافع وصنع معدات الجيش وما يلزم من الذخيرة واهتم محمد علي كذلك بإحياء البحرية المصرية فبادر بتعمير ترسانة بولاق لصناعة السفن ، وأنشأ إدارة خاصة بالأسطول المصري بعد تحطم هذا الأسطول في موقعة نافرين .

#### **خامساً : سياسة محمد علي الخارجية .**

كانت أحلام محمد علي بتأسيس دولة مستقلة عن الدولة العثمانية قد دفعته نحو إتباع سياسة خارجية تعتمد على القوة لتحقيق هذا الهدف من

خلال خوض حروب خارجية بعضها استدعى لخوضها والبعض الآخر دخلها لأجل تحقيق هذا الهدف .

### أ - القضاء على الدولة السعودية الأولى ١٨١٨ م .

تمكن السعوديون عقب تكوين الدولة السعودية الأولى من السيطرة على الحرمين الشريفين فتأثر السلطان العثماني لفقده لقب حامي أو خادم الحرمين الشريفين ، وهو ما ينتقص من مكانته في العالم الإسلامي فضلا عن إقدام أنصار دعوة محمد بن عبد الوهاب على منع الحجاج القادمين من الأقطار الخاضعة للدولة العثمانية من أداء فريضة الحج ، وهذا بدوره يؤثر على هيبة الدولة العثمانية أمام الشعوب الإسلامية . لذلك نظرت الدولة العثمانية بقلق عميق إلى توسع آل سعود ، إذ أنها وهي المفترض بها حامية الأمان المقدسة قد وجدت نفسها أعجز من أن تبسط سيادتها عليها ، كما أنه وللمرة الأولى تجد جيوش آل سعود وقد بدأت تهدد فعليا مواقع الدولة العثمانية في سوريا والعراق ، لذلك طلبت من محمد علي القضاء على الدولة السعودية ، وقد وجد محمد علي الفرصة ، حيث كانت تراوده فكرة بسط نفوذه وتوطيد سلطته على المناطق الخاضعة للدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية من خلال القضاء على السعوديين .

وبالفعل أبحرت الحملة إلى الحجاز من السويس في شهر سبتمبر ١٨١١م تطبيقا لطلب السلطان العثماني بمحاربة الوهابيين بقيادة طوسون ابن محمد علي ، والذي ظل يقاتل الوهابيين حتى عقد معهم صلحا في عام ١٨١٣م ، وهو ما لم يقبل به محمد علي وتوجه بنفسه لمواصلة القتال ، ومن بعد ترك القيادة لأبنيه إبراهيم باشا الذي حقق الانتصارات على عبدالله ابن سعود والتي كان آخرها في الدرعية حيث سلم عبدالله ابن سعود في عام ١٨١٨م ، وأرسل إلى الأستانة حيث قتل هناك وأستكمل إبراهيم باشا سيطرته

على نجد وأتم خطوات قضائه على الدولة السعودية الأولى ، ليؤسس بذلك بداية لحكم محمد علي في الجزيرة العربية .

### ب - ضم السودان ١٨٢٠ م .

عقب استقرار الحكم لمحمد علي في مصر ، وبعد أن نجح في القضاء على الدولة السعودية وسيطر على شبه الجزيرة العربية ، بدأ يفكر في فتح السودان وكان الدافع لذلك جملة من الأسباب جعلته يقدم على ذلك أهمها ، لجوء المماليك إلى السودان بعد مذبحه القلعة المشهورة ، وكذلك رغبة محمد علي في الحصول على جنود لجيشه الجديد ، كما كان محمد علي يعرف أهمية الموارد الاقتصادية للسودان وقد سمع بوجود الذهب والزمرد فيها ، وأراد السيطرة كذلك على طريق القوافل التي تحمل الصمغ العربي وريش النعام كما أن السودان يمثل العمق الاستراتيجي والامتداد الطبيعي لمصر من ناحية الجنوب ، والاستيلاء عليه يحقق لمحمد علي السيطرة الكاملة على البحر الأحمر ، وذلك بعد أن استطاع القضاء على الدولة السعودية في شبه الجزيرة العربية في عام ١٨١٨ م .

لذلك بدأ في الإعداد للقوات اللازمة لاحتلال السودان بإشراف محمد لاطوغلي ، والذي كان عليه إعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر ، والإعداد لحرب طويلة المدى في ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم ، وبعد أن أتم محمد علي استعداداته العسكرية استأذن الباب العالي بالسماح له بضم السودان تحت السيادة العثمانية ، فلم يمانع السلطان محمود الثاني في إجابة هذا الطلب ، وهو ما مهد الطريق لإرسال حملة عسكرية في يوم ٢٠ يولية ١٨٢٠ م تحت قيادة ابنه إسماعيل .

ورغم المقاومة المستميتة التي أبدتها القبائل السودانية إلا أن القوات المصرية استطاعت بسهولة التغلب عليها في عام ١٨٢٠ م وفي شهر مارس من عام ١٨٢١ م استولى إبراهيم على مدينة بربر سلما ، كما أنه أخضع

مدينة " سنار " المعروفة بالدولة الزرقاء في يونيو من العام نفسه . وفي هذه الأثناء طلب إسماعيل المدد والمؤونة من أبيه نظرا لتفشي المرض في جيشه ، فأرسل إليه حملة بقيادة ابنه إبراهيم باشا مزودة بالمؤن والملابس والجنود . وفي الوقت الذي واصل إسماعيل سيره إلى بلدة " تومات " ، أرسل محمد علي جيشا ثالثا بقيادة صهره " محمد بك الدفتردار " عام ١٨٢٢م ليقوم بغزو كردفان ، وأثناء سيره إليها هزم بعض القبائل عند مدينة " بارا " واستولى على النيل الأبيض ، فهدأت الأحوال بهذا وتم ضم السودان نهائيا .

### ج - إخماد الثورة اليونانية ١٨٢٤-١٨٢٧م .

عند قيام الثورة اليونانية وفي ظل الإحجام الروسي عن تأييدها كان محمد علي يتعاطف مع الثوار وذهب في تعاطفه إلى حد السماح لليونانيين المقيمين في القاهرة والإسكندرية بالالتحاق بإخوانهم الثائرين ضد السلطان ، بل إنه حرر مماليكه اليونانيين ، ولعله بذلك إنما كان يريد أن يعبر للأوروبيين عن مدى تعاطفه مع كل ما هو أوروبي ، إلا أن هذا الموقف تغير إلى ضده بعد أن استفحل أمر الثورة واتضحت مواقف الدول تجاهها . ولم ير السلطان بدا من إحالة مأمورية حرب اليونان إلى مصر نظرا لما أبلاه محمد علي وولده إبراهيم في حرب الوهابيين من جهة ، وليشغله عما كان يظن أنه ينويه من طلب الاستقلال من جهة أخرى ، فقد كان الباب العالي متخوفاً من النشاط الذي انتهجه محمد علي في تنظيم جيش جديد من المصريين بدلا من الجنود الأتراك ، وقيامه بتدريبهم على الطراز الأوروبي .

وقد قبل محمد علي بعد أن وعده السلطان بحكم جزيرة كريت إذا مانح في إخماد ثورة اليونان ، وبالفعل بذل محمد علي همة كبيرة في تجهيز الحملة على المورة ، فأعد جيشا بریا من الجيش النظامي الجديد بقيادة ابنه الأكبر إبراهيم ، وأقلعت الحملة من ميناء الإسكندرية في يولييه ١٨٢٤م لتلتقي بالأسطول العثماني الذي كان تحت قيادة خسرو باشا في جزيرة رودس ،



وحدد هدف الحملة بقمع ثورة اليونان . ولذا قصد إبراهيم باشا جزيرة رودس وترك فيها سليمان بك الفرنسي مع حامية كافية لتحول دون سيطرة الثائرين عليها ، وأما هو فقصد جزيرة كريت التي قام باحتلالها ، ومنها قام إلى سواحل بلاد اليونان حيث حاول هناك إنزال جنده ، ونجحت عملية الإنزال في ميناء مودون . وبهذا لم ينته عام ١٨٢٥م حتى فتحت المورة برمتها ، ولم يلبث إبراهيم باشا أن توجه إلى أواسط اليونان فاستولى على أثينا ، وبذلك أخدمت الثورة اليونانية إلا من بعض المقاتلين المبعثرين في الجبال ، وعين إبراهيم باشا واليا على المورة كما أنه عامل الأسرى اليونانيين بالقسوة وقام بإرسال خمسة آلاف منهم إلى مصر ليتم بيعهم كرقيق .

غير أن الأمر لم ينته حيث تدخلت الدول الأوروبية ، والسبب القرار الذي عزم عليه السلطان العثماني ، وهو شنق بطريك الكنيسة الأرثوذكسية لتشككه في توأطئه مع الثوار اليونانيين ، وهذا القرار أثار حفيظة كل الدول الأوروبية الكبرى وساهم في تحريك المشاعر الدينية والإنسانية الأوروبية ضد الباب العالي ، وبدأ تحرك الدول الأوروبية بتوقيع معاهدة لندن في ٦ يوليه ١٨٢٧م بين روسيا وإنجلترا ثم انضمت إليهم فرنسا ، وقد قررت هذه الدول الثلاثة فصل اليونان عن الدولة العثمانية ، وجاء في متن المعاهدة : أن يوافق الباب العالي خلال شهر على هذه الاتفاقية وإلا يجبر على ذلك بالقوة . وقد رد الباب العالي على هذا الطلب بالرفض فبدأت الدول الأوروبية في تنفيذ تهديدها في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧م بدخول الأسطول الأوروبي المشترك خليج " نافرين بستة وعشرين سفينة حيث توجد القوات العثمانية المصرية ، وكان عند إبراهيم باشا أربعة وتسعون سفينة حربية ، ومن منطلق التفوق العددي شرع إبراهيم باشا في المواجهة ، التي انتهت بإبادة الأسطول المصري والعثماني في أقل من ثلاث ساعات ، ولم تنجو سوى سفينة واحدة وخمسة

عشر سفينة صغيرة مساعدة ، ولذلك وقع محمد علي باشا اتفاقا في ٩ أغسطس ١٨٢٨م بشأن جلاء القوات المصرية عن المورة مع إعادة الأسرى اليونانيين ، وفي سبتمبر من العام نفسه تم جلاء القوات المصرية بموجب صلح أدرنه ١٤ سبتمبر ١٨٢٩م ومنحت اليونان الاستقلال .

#### د - الحرب ضد الدولة العثمانية ١٨٣١-١٨٤٠م .

أمام رغبات السلطان التي لم تكف تنتهي ، أدرك محمد علي أن السلطان يسعى من وراء ذلك إلى استغلاله واستنفاد قوته ، فراح يطالب بحقه المشروع في حكم الشام ولو بالقوة إن تطلب الأمر ذلك ، وهو ما سيفتح الباب على مصراعيه للمواجهة المصرية مع الدولة العثمانية ، كما أنه سيسمح بتدخل الدول الأوروبية في الصراع ، والتي رأت في الأمر خطرا على مصالحها في الدولة العثمانية ، خاصة أن أطماع محمد علي كانت تقلق الدول الأوروبية ، لذلك رأت ضرورة التدخل .

#### \* - حرب الشام الأولى ١٨٣١م .

حاول محمد علي تعويض الخسارة الكبيرة التي أصابته في حرب اليونان وتطلع لاحتلال الشام بعد أن رفض الباب العالي منحها له ، واتخذ لذلك أسبابا تدعم تطلعاته فادعى أن حدود مصر الطبيعية من الشمال هي جبال طوروس الفاصلة بين سوريا والأناضول ، وأن الاستيلاء على سوريا سيمده بحاجته من الفحم والنحاس والأخشاب ، وبالطاقة البشرية لتعويض خسارته في اليونان لكن السلطان رفض أن يمنحه سوريا ومنحه بدلا عنها جزيرة كريت ليحكمها . ولم يقدم السلطان على تنفيذ ما وعد به مما أدى إلى اتساع هوة الخلاف بينهما ، ولذلك قرر الاستيلاء على سوريا حتى يتمكن من إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل ومراكز القوة العثمانية الموجودة في منطقة الأناضول . ومنتزعا بأسباب سطحية يبرر بها هجومه على بلاد الشام

مثل إيواء عبد الله باشا والى عكا لستة آلاف من المصريين الفارين هربا من التجنيد في الجيش المصري .

وبالفعل خرجت الحملة المصرية على سورية في عام ١٨٣١م بقيادة إبراهيم باشا ، واستولت على يافا وبعدها أعلنت صيدا وصور وبيروت طرابلس ونابلس الولاء لمحمد علي باشا ، وهو ما سمح له بتركيز جهوده للاستيلاء على عكا ، كما سارع الأمير بشير الثاني حاكم لبنان إلى دعم الحملة واضعا إمكانياته تحت تصرف محمد علي ، بعد أن هدده الأخير باجتياح لبنان ، ولما ضرب الجيش البري الحصار حول عكا قام الأسطول المصري بحصارها بحرا بخمس سفن كبيرة وعدة فرقاطات صغيرة . في هذا الوقت ، حاول السلطان العثماني راب الصدع بين الجانبين المتصارعين ، ومن جانبه تظاهر محمد علي باشا بالولاء والطاعة للدولة العثمانية ، وأنه في حربه إنما يحارب حاكما خارجا عن طاعة الدولة العثمانية ، كما ألمح على لسان ابنه إبراهيم بأنه لا مانع من تسوية الموقف إذا ما قامت الدولة العثمانية بعزل عبد الله باشا والى عكا وتعيين وال آخر، ولكن المفاوضات تعثرت نتيجة لعدم موافقة السلطان العثماني على مطالب محمد علي فواصل إبراهيم حصار عكا ، وفي هذه الأثناء كان الباب العالي قد تمكن من جمع عشرين ألف مقاتل أرسلها لمحاربة والى مصر تحت قيادة عثمان باشا والى حلب ، حيث كان اللقاء عند قرية سهل الزراعة جنوب حمص ، وسرعان ما انهزم الجيش العثماني وانحصرت بقية الجيش مخلفة ورائها الكثير من القتلى والجرحى ، وتتبعتهم فرق الجيش المصري حتى نهر العاصي حيث غرق الكثير منهم .

عقب ذلك ، بادر إبراهيم إلى تشديد الحصار حول حصون مدينة عكا ، وقام بهجوم شامل يوم ٢٧ مايو ١٨٣٢م تمكن من خلاله من فتح ثلاث ثغرات دار فيها قتال عنيف استمر إلى أن تم الاقتحام ، وإزاء هذا النجاح

المشهود لجيش إبراهيم باشا في التقدم داخل سوريا أنزعج السلطان العثماني وأقدم على إرسال مبعوث خاص عنه إلى الإسكندرية ، محاولاً إقناع محمد علي بسحب قواته وتحذيره من أنه في حالة الرفض سيشكل جيشاً جديداً من القوات النظامية العثمانية المدربة حديثاً ضد قوات إبراهيم في الشام ، ولكن سرعان ما اتضح أن محمد علي لا ينوي أن يسحب قواته .

وبينما كان السلطان العثماني يعد العدة لمواجهة جيش محمد علي كان علي إبراهيم باشا أن يختار بين خطتين : الأولى أن يهاجم العثمانيين في حمص أو أن يهاجم دمشق ، وسرعان ما استقر رأيه على مهاجمة دمشق ، وفي هذه الأثناء استطاع السلطان أن يجمع جيشاً جديداً لملاقاة الجيش المصري ، ولكن هذا الجيش العثماني تباطأ بلا مبرر تكتيكي خلال تحركاته ولم يتحرك بالسرعة المطلوبة ، فسقطت دمشق بين يدي إبراهيم باشا ، حيث دخلتها قواته في ٤ يونية ١٨٣٢م وعندما استعد الجيش العثماني للتحرك أخطأ قائده في توجيه تحركاته ، حيث قسم الجيش إلى مجموعتين وكانت النتيجة هزيمة المجموعة الأولى في معركة منفصلة في حمص ، كما أقدم إبراهيم على مهاجمة جيش حسين باشا وشتت شمله في ٢٩ يوليه ١٨٣٢م ، وكان من نتائج هذه الهزيمة أن غادر الأسطول العثماني الأسكندرونة ، وفي الحال أرسل إبراهيم ابن أخيه عباس ليحتل بلدة أدنه خلف جبال طوروس .

وبذلك استولى إبراهيم باشا في مدة لا تتجاوز سبعة أشهر على كل بلاد سوريا . وفي ١٢ ديسمبر ١٨٣٢م التقى الجيشان المصري والعثماني في السهل الواقع شمال مدينة قونية ، وخلال ساعات المعركة السبع نجح جيش إبراهيم في إنزال الهزيمة بجيش العثمانيين ، وكان ذلك أوضح انتصار حققه إبراهيم حتى ذلك الحين وبعد سقوط قونية في ديسمبر ١٨٣٢م استأنف إبراهيم باشا تقدمه واحتل كوتاهية ، ومن هناك أصبح على مسافة خمسين ميلاً فقط

من العاصمة الأستانة ، كما كانت قوة مصرية قد احتلت مغنيسا بالقرب من أزمير، ثم لم تلبث هذه الحامية أن احتلت أزمير .

أمام ذلك ، اضطرت الدولة العثمانية التي خشيت من تقدم جيش إبراهيم باشا مع انعدام القوات النظامية التي تعترضه بها إلى الاستعانة بالسياسة الأوروبية وطالبت بتدخلها لحل المسألة . حيث انحازت الدولة العثمانية إلى رأي فرنسا بمخاطبة محمد علي بالصلح على أن يتنازل له السلطان عن ولاية عكا ودمشق وطرابلس ، فأبدى محمد علي موافقته على الانسحاب بشرط أن يكون إقليم أدرنة ضمن ما يتخلى عنه السلطان له ، وفي نفس الوقت استمرت قوات إبراهيم باشا في تهديد الدولة العثمانية والزحف على الأستانة . وفي النهاية وافق السلطان العثماني على مطالب محمد علي باشا ، وتم توقيع صلح كوتاهية بين الطرفين في ٤ مايو ١٨٣٣م وبموجب هذا الصلح حصل محمد علي باشا على حكم مصر والجزيرة العربية وكريت ، كما أنه عين حاكما على بلاد الشام . ومن بين ما جاء في الصلح أيضا : انسحاب إبراهيم باشا من الأناضول إلى ما وراء جبال طوروس ، وإعطاء ولاية مصر لمحمد علي مدى حياته ومنحه حق تعيين الولاة في بلاد الشام " عكا ، طرابلس ، حلب ، دمشق " وإعطائه جزيرة كريت ، وتعيين إبراهيم باشا واليا على أضنة مقابل اعتراف محمد علي بسيادة السلطان العثماني .

\*- حرب الشام الثانية ١٨٣٩م .

عزم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع أخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية وفي هذا العام استدعى قناصل الدول الأوروبية بريطانيا والنمسا وروسيا وأخبرهم بذلك ، فكانت ردودهم غير مشجعة إلا أنه لم يتخلى عن مشروعه هذا ، وفي نفس الوقت كان السلطان محمود الثاني يعد للحرب ، حيث شرع الجيش العثماني في الزحف وأخذ قسم منه بقيادة إسماعيل باشا يعبر نهر الفرات يوم ٢١ أبريل ١٨٣٩م واحتشدت طلائع الجيش العثماني في

قرية نصبين ، وأخذت في احتلال القرى المجاورة واجتازت الحدود المرسومة في اتفاقية كوتاهية ، وقد نشبت المعركة في صباح يوم ٢٤ يونيه ١٨٣٩م بالقرب من قرية نصبين ، حيث حقق إبراهيم باشا الانتصار على العثمانيين ، ولذا تقدم إبراهيم باشا بعد معركة نصبين إلى مدن أورفا ومرعش وعينتاب وقام باحتلالها ، وقد توقف إبراهيم باشا عند هذا الحد مستجيبا لأوامر والده ، حيث كان وقع هذه التعليمات صعبا على إبراهيم باشا الذي أصيب بحالة من التأزم .  
ومن جانب آخر ، أقدم فوزي باشا قائد الأسطول العثماني على تسليم أسطوله لمحمد علي ، وأمام ذلك لم ير السلطان عبد المجيد بدا من أن يجنح للسلم ، وبعث برسوله عاكف أفندي إلى مصر يعرض الصلح على محمد علي ، وعرض موافقته على تخويل محمد علي حكم مصر بالوراثة وإقرار سلطانه على سوريا وجزيرة العرب وكان محمد علي شبه موافق على هذا الصلح بشرط إبعاد الأطراف الأجنبية غير أن الدول الأوروبية تدخلت لمساندة الدولة العثمانية في مفاوضاتها مع محمد علي ، وهو التدخل الذي جاء في إطار ما عرف بمذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩م ، والتي طالب بمقتضاها سفراء الدول الأوروبية الكبرى من الدولة العثمانية بعدم عقد أي اتفاق مع محمد علي إلا بعد الرجوع إلى دولهم . وفي هذا الوقت ، كانت فرنسا بواسطة سفيرها في مدينة الأستانة عاصمة الدولة العثمانية تقوم بمفاوضات منفصلة من أجل عقد الصلح بين محمد علي والباب العالي على أساس الشروط الفرنسية . وقد نجحت وبدون إطلاع الدول الأوروبية الأخرى المتحالفة ضد مصر بعقد اتفاقية بين الدولة العثمانية ومصر في شهر مايو ١٨٤٠م ، ومنحت محمد علي ملكا وراثيا لكل من مصر وسوريا ، ولكن بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا كانت قد وضعت اللمسات الأخيرة لمعاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠م ، والتي حددت فيها سلطة والي مصر محمد علي ضمن سلطة الدولة العثمانية .

وقد قضت هذه الاتفاقية بأن يسحب محمد علي قواته من جميع الأراضي التي احتلها لصالح الدولة العثمانية ، وأن يخول له ولخلفائه حكم مصر وراثيا وأما ولاية عكا فتعطى له مدى الحياة بشرط أن يقبل بنود هذه المعاهدة خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه بها ، وأن يتبع قبوله للاتفاقية إخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنه ، وأن يعيد الأسطول العثماني للدولة العثمانية ، وإذا لم يقبل محمد علي ذلك في خلال عشرة أيام يحرم من ولاية عكا ثم يمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر ، وسحب جنوده من مختلف البلاد العثمانية ، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبوله لتلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه من ولاية مصر نهائيا ، وفي كل الأحوال تصبح مصر ولاية عثمانية .

ومع عدم رد محمد علي اعتبر وكلاء الدول الأوروبية موقف محمد علي هذا رفضا ضميا للمعاهدة ، وعاد رفعت بك إلى الأستانة وتشاور مع الصدر الأعظم ونوقش الأمر مع سفراء الدول الأوروبية في الأستانة واستقر الرأي على خلع محمد علي من ولاية مصر، وأصدر السلطان فرمانا بذلك ، بينما أخذ محمد علي باشا يتأهب ويستعد للحرب . بينما كانت إنجلترا قد أرسلت أسطولها إلى موانئ الشام واشتركت معها سفن النمسا ، بينما أقدمت الدولة العثمانية على تجهيز حملة برية ، حيث تمكن الحلفاء من الاستيلاء على بيروت ، كما استطاعوا الاستيلاء على حيفا وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس ، كما أن الأمير بشير حاكم لبنان انحاز للجانب المنتصر وقدم المساعدة له ، وفشل محمد علي في جذب أمراء وشيوخ لبنان ، وانسحبت القوات اللبنانية من جيش إبراهيم وانضمت للحلفاء ، كما ظهرت خيانة شريف باشا حاكم الشام .

أمام ذلك ، لم يجد محمد علي بدا من التسليم خاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قواه المغنوية بعد سقوط عكا ، فتم الاتفاق على تسليم الأسطول العثماني ، وإخلاء سوريا مقابل أن تضمن الدول الأوروبية لمحمد علي حكومة مصر وراثية وألا تمس سواحل مصر بسوء وتم التوقيع على هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠م وقد استجاب السلطان عبد المجيد إلى طلبات الدول الأوروبية على كراهة منه ، وأصدر بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤١م الخط الشريف الهمايوني ، والذي ثبت فيه محمد علي باشا على عرش مصر وأقر حقوق الوراثة لنسله فيها ، وأن تجبى الضرائب باسم السلطان ، وأن لا يزيد عدد الجيش المصري في زمن السلم عن ثمانية عشر ألف جندي وللباب العالي أن يزيد عدد هذا الجيش إلى ما يشاء زمن الحرب .

#### **سادسا : خلفاء محمد علي .**

كان محمد علي قد ترك الحكم لأبنه إبراهيم باشا في عام ١٨٤٨م وهو على قيد الحياة ، ولكن إبراهيم توفي في نفس العام ، ومن بعده توفي محمد علي في عام ١٨٤٩م . ليستمر حكم أسرة محمد علي في أبنائه حتى عام ١٩٥٣م بنهاية الملكية على عهد الملك أحمد فؤاد .

#### **أ - عباس باشا الأول .**

تولى عباس الأول بن طوسون بن محمد علي الأمر بعد إبراهيم باشا في ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨م ، وقد تراجعت حركة النهضة على عهده ، وكان نظام حكمه استبداديا ، حيث تمادى في جمع السلطة في يده ، فأهمل الدواوين حتى أصبحت بلا عمل ، كما أهمل مجلس المشورة ، ولكنه أبقى المجلس المخصوص بعد أن أعاد تأليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩م برئاسة كتحدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والأعيان وأصبح عمل المجلس النظر في المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين وفي عام ١٨٤٩م أنشأ



عباس باشا مجلس الأحكام من تسع من الأعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشارك المجلس الخصوصى فى السلطة التشريعية ، كما كان المجلس بمثابة المشرف على الهيئة القضائية. ومع أن مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليه فى عهد محمد على ، فإن الروح الوطنية لم تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد أن أهمل الجيش والتعليم .

ومما يؤخذ على طريقة عباس فى حكم البلاد أنه كان قد أقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة بالبلاد واستبدل بهم الأتراك ، وبهذا انقسم سكان مصر إلى طبقتين : طبقة الحكام الأتراك وطبقة المحكومين المصريين ، وقد أصبح الأتراك فى هذا العهد ينظرون إلى من عداهم نظرة استخفاف ويلقبون جميع العناصر الأخرى بلقب الفلاحين ، وقد تضائل النفوذ الفرنسى فى عهده ، وعلى العكس ، بدأ النفوذ الانجليزى فى عهده يزداد على يد السيد " مرى " القنصل البريطانى فى مصر ، ولذلك شرع فى مد السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة فى عام ١٨٥٢م ، وعهد بتخطيط العمل الى المهندس الانجليزى الشهير بوبرت ستفنسن فى عهد عباس باشا الأول تم توقيع اتفاق مع الحكومة الإنجليزية لإنشاء خط للسكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية وخط آخر بين القاهرة والسويس. تم إنجاز الجزء الأول من الخط الأول عام ١٨٥٤ قبل وفاة عباس الأول، واكتمل الخط الثانى عام ١٨٥٨م .

ولا يعرف السبب الحقيقى لهذه المنزلة التى بلغها القنصل البريطانى لدى عباس باشا سوى أنها نتيجة المصادفة ، إلا أنه قيل إنه كان يستعين به فى السعى لدى الحكومة العثمانية بواسطة سفير إنجلترا لتغيير نظام وراثته للعرش كي يؤول إلى ابنه "إلهامى" ، وفى رواية أخرى أنه كان يستعين به وبالحكومة الإنجليزية ليمنع تدخل الدولة العثمانية فى شؤون مصر ، إذ كانت الدولة العثمانية تريد تطبيق التنظيمات الخيرية التى أصدرها السلطان على مصر .

وفى هذا العهد انتشر الإرهاب مما أدى إلى فقدان الأمن فى المجتمع المصرى حتى أن عباس نفسه كان قد قتل بقصره فى عام ١٨٥٤م بعد أن حكم خمس سنوات ، وقد أساء الظن بأفراد أسرته وبكثير من رجالات محمد علي باشا وإبراهيم باشا وخيل له الوهم أنهم يتآمرون عليه فأساء معاملتهم وخشي الكثير منهم على حياتهم فرحل بعضهم إلى الأستانة والبعض إلى أوروبا خوفاً من بطشه، واشتد العداء بين الفريقين طول مدة حكمه. وبلغ به حقه على من يستهدفون غضبه أنه حاول قتل عمته "الأميرة نازلي هانم"، واشتدت العداوة بينهما حتى هاجرت إلى الأستانة خوفاً من بطشه. وقد سعى إلى أن يغير نظام وراثة العرش ليجعل ابنه إبراهيم إلهامى باشا خليفته فى الحكم بدلاً من عمه محمد سعيد باشا ولكنه لم يفلح فى مسعاه ونقم على عمه سعيد الذي كان بحكم سنه ولياً للعهد واتهمه بالتآمر عليه، واشتدت بينهم العداوة حتى اضطره أن يلزم الإسكندرية وأقام هناك بسراري القباري . وانتشرت الجاسوسية فى عهده انتشاراً مخيفاً، فصار الرجل لا يأمن على نفسه من صاحبه وصديقه، وكان من يغضب عليه ينفيه إلى السودان ويصادر أملاكه. وكان ينفي المغضوب عليهم إلى أقصى السودان من الأمور المألوفة فى ذلك العصر.

#### **ب- محمد سعيد باشا .**

تولى محمد سعيد بن محمد على الحكم فى عام ١٨٥٤م والذي كان يميل فى سياسته تجاه المصريين وعمل على إفساح المجال أمامهم لتولى الوظائف الكبرى الإدارية والحربية ، غير أن اعتماد سعيد على الأوروبيين فى شئون مصر الاقتصادية أدى إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد ، والذي كان تمهيدا للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية ، وفى المقابل لم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى عهد سعيد . وفى عهده خرجت مصر فى حروب خارجية كان أولها حرب القرم التى بدأت على عهد

عباس وانتهت فى عام ١٨٥٦م بانتصار تركيا على روسيا ، وحرب المكسيك التى أرسل فيها سعيد ١٢٠٠ جندى من السودانين فى عام ١٨٦٢م ليسانع صديقه الأمبراطور نابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد عاد الجنود إلى مصر فى عام ١٨٦٧م بعد أن قتل معظمهم . وقد انتقلت مصر على عهده إلى سياسة الباب المفتوح ، إذ أن سعيد باشا كان يميل إلى الحرية فى التعامل مع جميع الدول .

ومن جانب آخر ، أعاد سعيد تنظيم الدواوين فى عام ١٨٥٧م ، وسماها " نظارات " وجعلها أربع نظارات : هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحرية ونظارة الخارجية ، وفى الوقت الذى كان فيه القضاء قضاءا شرعيا يشرف عليه قاض يوليه السلطان ، فإذا بمحمد سعيد يعمد إلى تنظيم القضاء بعد أن حصل من السلطان العثمانى على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالها القضائى ، وقضى على الفوضى التى كانت تسود القضاء بتحكم القاضى التركى فى تعيين القضاة بأسلوب الرشوة ، كما أنشئت مجالس الأقاليم وهى نوع من المحاكم للفصل فى المسائل المدنية والتجارية وترك الحق فى الفصل فى الأحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى .

وقد بلغ عدد مجالس الأقاليم عند إنشائها خمسة مجالس وهى مجلس طنطا ومجلس سمنود ومجلس الفشن ومجلس جرجا ومجلس الخرطوم ، وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء أحدهما شافعى والآخر حنفى ، غير أنه فى أواخر عهد سعيد اقتصر الأمر على مجلسين أحدهما فى طنطا والآخر فى أسبوط . وفى عام ١٨٦١م أنشئ مجلسا سمي " قومسيون مصر " ، والذي حل محل مجالس التجار وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضوين أوروبيين للنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الأجانب ضد المصريين ، ما عدا المسائل المتعلقة بالعقارات والتى كانت تفصل فيها

المحاكم الشرعية ، أصدر لائحة المعاشات للموظفين المتقاعدين ، غير أنه لم يهتم بالتعليم ولم ينجح فى فتح المدارس التى أغلقت فى عهد عباس .

وقد اهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لالتزيد على عام واحد ، كما جعلها إجبارية وعلى جميع الفئات كما اهتم بالبحرية المصرية بعد ما أصابها من اضمحلال فى عهد عباس الاول ، فأهتم بالاسطول البحرى ، وقام بأصلاح السفن الحربية المصرية بعد عودتها من حرب القرم وإنشاء سفن جديدة ، الا ان انجلترا خافت ان تعود الى مصر قوتها البحرية التى كانت لها فى عهد محمد على ، فأقنعت الحكومة التركيبة بأن تمنع سعيد باشا من ان يقوم بتجديد الاسطول ، واقتعت السلطان بأن هذا العمل ان تم ربما يكون خطرا يهدد تركيا كما حدث فى عهد محمد على ، فأقنعت السلطان لهذه الدسائس وأصدر أوامره إلى سعيد باشا بالتوقف عن إصلاح سفن الاسطول أو إنشاء سفن جديدة إلا بأمره ، وكان هذا سببا لأضمحلال قوة مصر البحرية .

واعتنى سعيد بالزراعة فأدخل تعديلات على نظام الملكية وأنظمة السخرة فى فلاحه الأرض ، وكذلك عدل فى عام ١٨٥٤م قانون الملكية الزراعية والذى نص على أن يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأراضى التى تركها مورثهم ، ويكون التصرف فى هذه الأرض بحجة تكتب فى المديرية وتكون المدّة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية ١٥ سنة ، وفى عام ١٨٥٦م أصدر سعيد قانون إعادة نظام ضريبة الأراضى الزراعية ، وفى عام ١٨٥٨م أصدر " اللائحة السعيدية " ، التى وضع بها أساس ملكية الأراضى الزراعية ، وبمقتضى هذه اللائحة أصبح لمالكي الأراضى أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الأرض للحكومة ، ولم تنتقل الملكية للأفراد فعلا إلا فى عهد إسماعيل . وقد ألغى سعيد نظام الاحتكار ، وبذلك أصبح الفلاح حرا فى التصرف فيما ينتج ويزرع

وله الحق فى البيع بأى طريقة ولمن شاء ، وقام بتخفيض الضرائب على الأراضى الزراعية، وأسقط المتأخرات عن الفلاحين ومنحهم حق تملك الأرض وذلك طبقاً للقانون الذى أصدره فى ٥ أغسطس ١٨٥٨ م .

واهتم سعيد بطرق النقل والمواصلات ، فقد شجع على إنشاء شركتين للملاحة البخارية أحدهما للنقل المائى الداخلى وسميت بالشركة المصرية للملاحة البخارية ، والأخرى للنقل المائى الخارجى وسميت باسم الشركة المجيدة ، كما قام بتطهير ترعة المحمودية ، وعلى عهده إتم سكة حديد القاهرة - الإسكندرية والذى بدأ العمل به فى فترة حكم عباس حلمي الأول . وقد شهدت مصر فى عهده بدايات التدخل الأجنبى وذلك عن طريق القروض الأجنبية وامتياز قناة السويس ، حيث اعتمد سعيد باشا على رؤوس الأموال الأجنبية فاستدان من البيوت المالية الأوروبية ، حيث عقد فى ١٨٦٢ أول قرض من أحد البنوك البريطانية ثم اندفع سعيد باشا بعد ذلك فى الاستدانات فلجأ للمرابين يستدين منهم مقابل سندات على الخزانة المصرية .

وعلى عهده منح سعيد باشا صديقه الفرنسى فرديناند دليسبس عقدين لامتياز قناة السويس حيث كان الامتياز الأول فى نوفمبر ١٨٥٤م يقضى بمنحه امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها لمدة ٩٩ عاما من تاريخ افتتاح القناة للملاحة الامتياز ، والثانى فى يناير ١٨٥٦م والذى جاءت شروطه مجحفة لمصر والمصريين حيث كانت أهم شروطه : منح الحكومة الشركة الحق فى انشاء قناة السويس إنشاء ترعة المياه الصالحة للملاحة النيلية سميت بترعة الاسماعيلية فيما بعد والتي تستمد مياهها من النيل وتصب فى قناة السويس ، وإنشاء فرعين للري والشرب يستمدان مياههما من ترعة الإسمايلية ، وفرض ما تشاء من رسوم على السفن التي تمر فى قناة السويس أو ترعة الاسماعيلية ، وأن تتنازل الحكومة

المصرية للشركة مجاناً عن جميع الأراضي المملوكة لها والمطلوبة لإنشاء قناة السويس وترعة الإسماعيلية ، ومدة الامتياز ٩٩ سنة تبدأ من افتتاح قناة السويس وتصبح القناة بعدها للحكومة المصرية ، وأن يكون ثمانون بالمائة من العمال المصريين ، وأن تحصل مصر على عشرة بالمائة من صافي الأرباح مقابل الأراضي والامتيازات الممنوحة للشركة ، واشترط تصدق السلطان العثماني على امتياز حفر قناة السويس كشرط لصحته . وقد ترتب على ذلك فتح باب التدخل الأجنبي في شئون مصر ، وارتباك الميزانية المصرية وتورط البلاد في الاستدانة من البنوك الأجنبية ، وعدم استفادة مصر شيئاً من القناة في تلك الفترة فقد عادت أرباحها للشركة الأجنبية.

### ج- إسماعيل باشا .

تولى إسماعيل حكم مصر في عام ١٨٦٣م وواصل نفس السياسة التي سار عليها سعيد من حيث تقريب الأجانب ، ورغم أن إسماعيل سعى لجعل مصر تنال قدراً من التقدم لتلحق بالدول الأوروبية ، فإن ذلك كلف الشعب المصري كثيراً مما دفع إسماعيل إلى الاستدانة ، كما أنه أسرف في الاستدانة ليحصل لمصر على خطوات في الاستقلال عن سلطة الدولة العثمانية ، وقد كان ذلك في صورة فرمانات حصل عليها من السلطان العثماني .

ففي عام ١٨٦٦م حصل على فرمان بتغيير نظام الوراثة في العرش وصارت القاعدة أن يتولى الحكم أكبر أنجال الحاكم وليس أرشد أفراد أسرة محمد على . وفي عام ١٨٦٧م حصل على فرمان بمنحه لقب خديوى وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدون استشارة السلطان ، وحق زيادة عدد أفراد الجيش والأسطول حسب الحاجة ، وكان المقابل زيادة الجزية على مصر وفي عام ١٨٧٣م صدر فرمان جامع بحق وراثة العرش ، والاستقلال الداخلى لولاية مصر وحق سن القوانين والأنظمة الداخلية ، وأن يشمل حكم خديوى مصر كل من مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاتها ، وأصبح من حق

الخدوى زيادة عدد أفراد الجيش وحق عقد القروض . ونظرا لازدياد نفوذ المحاكم القنصلية عمل إسماعيل على تعديل الامتيازات الأجنبية القضائية والمالية ، لذلك أرسل نوبار باشا إلى أوروبا لمفاوضة الدول الأوروبية ، وقد نجح نوبار وتكونت لجنة دولية فى القاهرة فى عام ١٨٦٧م لوضع مشروع لإنشاء محاكم مختلطة للفصل فى القضايا المدنية والتجارية من خلال قضاة مصريين وأجانب ، أما القضايا الجنائية فهى من اختصاص المحاكم القنصلية . ومن جاتب آخر ، أنشأ إسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٩م ، واتخذ إسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحت سيطرته حتى أن المجلس لاينعقد ولاينفض إلا بأمره .

وقد أجرى إسماعيل مجموعة من الإصلاحات ، فكان منها ، الإصلاح الإداري ، حيث تم تحويل الدواوين إلى نظارات، ووضع تنظيم إداري للبلاد، وتم إنشاء مجالس محلية منتخبة للمعاونة فى إدارة الدولة . ووضعت إصلاحات قضائية ، فأصبح للمجالس المحلية حق النظر فى الدعاوى الجنائية والمدنية . وانحصر اختصاص المحاكم الشرعية فى النظر فى الأحوال الشخصية ، وتم إلغاء المحاكم القنصلية وتبديلها بالمحاكم المختلطة ، وفى جانب العمران ، أتم الانتهاء من حفر قناة السويس وإقامة احتفالاتها ، كما أنشأ قصور فخمة مثل قصر عابدين ، كما أنشأ دار الأوبرا الخديوية ، وأنشأ كوبري قصر النيل ، واستخدم البرق والبريد وقام بتطوير السكك الحديدية ، وقام بإضاءة الشوارع ومد أنابيب المياه .

وفى المجال الاقتصادي ، زادت مساحة الأراضي الزراعية وبخاصة الأراضي المنزرعة قطعاً ، وحفر ترعة الإبراهيمية فى صعيد مصر، وترعة الإسماعيلية فى شرق الدلتا ، كما أنشأ عدة مصانع، ومن بينها ١٩ مصنعاً للسكر والتي كان منها مصانع بأرمنت والمطاعنة والضبعيه والبلينا وجرجا

والمنيا والشيخ فضل والفيوم . واهتم بإصلاح ميناء السويس وميناء الإسكندرية ، وبناء خمسة عشر منارة في البحرين الأحمر والمتوسط لإنعاش التجارة . وأما في المجال التعليمي والثقافي ، فقد قام بزيادة ميزانية نظارة المعارف ، ووقف الأراضي على التعليم ، كما قام بتكليف علي مبارك بوضع قانون أساسي للتعليم ، وتكليف الحكومة بتحمل نفقات التلاميذ ، وتم على عهده إنشاء أول مدرسة لتعليم الفتيات في مصر، وهي مدرسة السنية في ١٨٧٣م ، كما تم إنشاء دار العلوم لتخريج المعلمين ، وكذلك تم إنشاء دار الكتب ، والجمعية الجغرافية ودار الآثار في ١٨٧٥م ، كما ظهرت صحف مثل الأهرام والوطن ومجلة روضة .

وفي مجال الصحة كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل ، وشاركه في هذه العناية نوابغ الأطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى النواب فقد وجهوا همتهم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للإدارة الصحية فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٥م ، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر وأنشئت مستشفيات عدة .

هكذا كان الخديوى إسماعيل راغبا في تطوير البلاد ، غير أن طموحاته كانت سببا في القضاء عليه، إذ زادت ديون مصر في عهده زيادة كبيرة أدت إلى بيعه أسهم مصر في شركة قناة السويس ، كما أدت إلى تدخل إنجلترا وفرنسا في شؤون مصر الداخلية بحجة حماية ديونهم ، حيث نشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية إسماعيل وبلاطه ففريق كان ينقاد إلى نفوذ الإنجليز ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا يدل على مبلغ الضعف السياسي الذي تغلغل في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي . وبالفعل فرض على مصر لجنة " كيف "



الانجليزية لبحث المالية المصرية ، كما أرسلت فرنسا السيد " فييه " ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته ، وهى بذلك كانت ترمي إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شئون مصر ، وقامت الدولتان بتشكيل صندوق الدين وطلبوا إنشاء تشكيل وزاري لإدارة شؤون الحكم يضم وزيرين من الأجانب أحدهما إنجليزي ويتولى الشؤون المالية ، والثاني فرنسي ويختص بالأشغال ، وبالفعل شكلت أول وزارة عرفتها مصر ورئيسها نوبار باشا وهو أرمني الأصل واشترك فيها الوزيرين الفرنسي والإنجليزي ، غير أن هذه الوزارة سقطت على أثر مظاهرة ضباط الجيش الذين أحيلوا للاستيداع ، وجاءت وزارة الأمير توفيق حيث رغب وزير المالية الإنجليزي فيها بإعلان إفلاس مالية مصر مما دفع بأعضاء مجلس شورى النواب والأعيان إلى إسقاط هذه الوزارة وتكوين وزارة مصرية دون الوزيرين الأجبيين ، وقد مضت الوزارة فى وضع دستور للبلاد وعمل تسوية مالية مع الدول الأوروبية ، ولكن هذه الدول طلبت ضرورة إدخال الوزيرين الأجبيين ، فلما رفض الخديوى طالبوه بالتنازل عن العرش وتولية أبنه الأمير توفيق مكانه .

على أية حال ، فإن مطالبة الخديوى إسماعيل بالتنازل عن العرش وجدت أذانا صاغية من جانب السلطان العثماني ، حيث أدت النزعة الاستقلالية للخديوى إسماعيل في حكم مصر إلى قلق السلطان ، وتحت ضغط كل من قنصلي إنجلترا وفرنسا على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أصدر فرماناً بعزل الخديوى إسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩م ويُعث إلى مصر عن طريق التلغراف وجاء نص الفرمان الذي ورد من الأستانة كالتالي : إلى سمو إسماعيل باشا خديوي مصر السابق ، إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إثارة المشكلات والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى

أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهالي من أهم واجباته ومما يقضيه  
الفرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد  
المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلاله السلطان إرادته بناء على قرار مجلس  
الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق  
باشا ، وعليه أذعو سموكم إلى التخلي عن حكم مصر احتراماً للفرمان  
السلطاني . وقد حدث بالفعل حيث تنازل إسماعيل عن العرش لأبنيه توفيق في  
يونيه ١٨٧٩م ، وغادر البلاد إلى إيطاليا ثم انتقل بعدها للإقامة في الأستانة  
وعاش فيها حتى وافته المنية .

وهكذا ، عاشت مصر في كنف سلطة محمد علي عقب توليه الحكم في  
عام ١٨٠٥م وحتى العام ١٨٤٨م ، تلك الفترة التي عمد فيها محمد علي إلى  
مجموعة من الإصلاحات التي أحدثت تغييرا كبيرا في الأوضاع بمصر ، فضلا  
عن الأحداث الخارجية التي عاشتها البلاد في ظل حكمه ، وفي ظل فرمان عام  
١٨٤٠م والفرمان المعدل له في عام ١٨٤١م عاشت مصر عقب محمد علي  
في كنف حكم أسرته بداية من إبراهيم باشا ، ليستمر حكم أسرة محمد علي  
على مصر بوصفها ولاية عثمانية يرثها الحكام من هذه الأسرة واليا بعد الآخر  
في ظل تطورات سيكون لها أثرها على مصر .

## **الفصل الرابع**

### **الثورة العربية والاحتلال البريطاني لمصر**

- أولا : الثورة العربية وتطوراتها ١٨٨١م .
- ثانيا : الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م
- ثالثا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني .
- رابعا : فرض الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤م .



وقف عرابى أمام خديوى مصر فى عام ١٨٨١م مطالباً بحقوق شعب مصر ، غير أن تطورات الأحداث أدخلت مصر فى طريق الاستعمار البريطانى ليبدأ احتلال بريطانيا لمصر .

### **أولاً : الثورة العرابية وتطوراتها ١٨٨١م .**

كان محمد شريف رئيساً للوزارة حين تولى توفيق باشا الحكم ، فقدم استقالته جرياً للعادة المتبعة عند تغيير ولي الأمر ، لكن توفيق أبقاءه لأجل تأليف الوزارة ، وكتب إليه فى هذا الصدد بتاريخ ٢ يونيو عام ١٨٧٩م كاتبا يؤكد فيه ثقته ويعرب عن آماله فى الإصلاح ، ولذا لى شريف باشا دعوة الخديوى وألف الوزارة فى ٣ يوليو ١٨٧٩م ، ثم وضع شريف باشا لائحة دستورية جديدة بها مادة تدعو لإنشاء مجلس نواب يكون له رأى فى إدارة البلاد وحكمها ، وقام بعرض هذه اللائحة الدستورية على الخديوى للمصادقة عليها ، لكن توفيق باشا رفضها تحت تأثير الدول الأجنبية فقدم شريف باشا استقالة حكومته فى ١٨ أغسطس عام ١٨٧٩م . وعقب استقالة وزارة شريف باشا ، ألفت الخديوى وزارة بدون رئيس وتولى هو نفسه رأسها . ولما كان هذا الأمر غير مقبول كلف رياض باشا فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٧٩م بتشكيل الوزارة وبالفعل شكلها فى ٢١ سبتمبر ، ويرجع اختيار الخديوى لرياض باشا إلى ما عرف عن الأخير من موافقته إياه فى الميل إلى الحكم المطلق ، والبعد عن نظام الشورى ، والإذعان للتدخل الأجنبى ، لذلك ساءت علاقة الخديوى بالشعب واتخذ سياسة من شأنها السماح للنفوذ الأجنبى بالبلاد وإعادة إنشاء المراقبة الثنائية ورفض مشروع الدستور .

### **أ - أسباب الثورة .**

ترجع أسباب الثورة إلى تدمير الضباط الوطنيين من سوء معاملة وزير الحربية عثمان رفقى باشا فى عهد وزارة رياض باشا ، والذي بدأ يستغنى عن

عدد كبير من الجنود الوطنيين ومنع ترقية المصريين ، وبدأ يعزل الضباط الوطنيين وينقلهم إلى أعمال أخرى ، واضطهادهم للضباط الوطنيين ، كما ترجع إلى تدمير المصريين عامة من سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم في التخلص منه فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم للأهالي وكانت سياسة رياض باشا من أسباب حدوث الثورة ، فرغم أنه قام بمجموعة من الإصلاحات والتي كان منها إلغاء أربع وعشرين ضريبة كضريبة الشخصية وضريبة الوزن ، وعوائد الجمارك الداخلية التي كان ينقم عليها الفلاح ، إلا أنه ومنذ قدومه إلى الوزارة وضع إصلاحات كانت أغلبها لاتصب في مصلحة المواطن ، بالإضافة إلى أن رياض باشا كان منحازا للنفوذ الأوروبي .

والحقيقة أن الأسباب الرئيسية للثورة العربية إنما تعود إلى سوء الحكم والأزمة المالية نتيجة لإسراف الخديو في الاستدانة ، حتى بلغت الديون على مصر ٩١ مليوناً من الجنيهات في عام ١٨٧٥م ، وأدت هذه الديون الباهظة إلى اشتداد وطأة الضرائب على الفلاحين ، الذين كانوا كثيراً ما يفرون من أرضهم لكثرة ما كان يطلب منهم ولكثرة ما كانوا يذوقونه من عذاب ، والذين كانت تفتك بهم الأمراض ويسلب أموالهم المرابون من الأجانب ، بينما كان يتمتع كبار الملاك بما أنعم عليهم من ضياع أو أبعديات كانوا يسخرون الفلاحين في زراعتها ، وتغلغل نفوذ الأجانب في البلاد . فضلا عن تغلغل نفوذ الأجانب في البلاد ، حيث أخذت فرنسا وإنجلترا تتنافسان في بسط نفوذهما على مصر منذ أن خرجت الحملة الفرنسية من البلاد .

#### ب - مقدمات الثورة ( حادثة ثكنات المعادي ) .

كتب أحمد عرابي باشا عريضة إلى رئيس النظار ( رئيس الوزراء ) مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان رفقي باشا لجنسه وإجحافه بحقوق الوطنيين وطلب فيه : أولا : عزل ناظر الجهادية عثمان رفقي وتعيين غيره من أبناء الوطن عملا بالقوانين . ثانيا : تأليف مجلس نواب من

نيهاء الأمة تنفيذًا لأمر الخديوي الصادر عقب ارتقائه الحكم . ثالثًا : إبلاغ الجيش العامل إلى ثمانية عشر ألف تطبيقًا للفرمان السلطاني . رابعًا : تعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كاملة للحل والمساواة بين جميع الموظفين بغض النظر عن اختلاف الأجناس والمذاهب ، فوعدهم رياض باشا بالنظر في مطالبهم ، ولكن مجلس الوزراء قرر محاكمة الضباط الذين قدموا المذكرة ، ومن هنا جاءت حادثة قصر النيل ، ففي أول فبراير ١٨٨١م وهو اليوم التالي ليوم صدور الأمر بحبس أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي وتنفيذ ذلك تم الهجوم على السجن من زملاء أحمد عرابي وصحبه فيما يعرف بحادثة ثكنات المعادى ، وأخرج أحمد عرابي وزميليه عنوة ثم توجه الجميع إلى قصر عابدين مجددين مطالبهم السابقة ، ولم يكن أمام الخديوي توفيق بعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد إلا الاستجابة إلى رغباتهم ومن بعدها تم عزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي وزيراً للحربية .

على أية حال ، فإن السبب المباشر لهذه الحادثة كانت بحسب الرأي الشائع رد فعل من الضباط المصريين ضد قادتهم الأتراك الذين لا يريدون ترقيةهم إلى الرتب العالية ، وصداماً بين القومية العربية المصرية والقومية التركية ، في حين أن عثمان رفقي باشا ناظر الجهادية أحد المتسببين الأوائل لتلك الحادثة هو من الشراكسة ، والواقع أن تلك الحادثة كانت قد وقعت نتيجة لقيام الضباط الشراكسة من ذوى الرتب العالية بتحريض المؤيدين لهم من ذوى الرتب الصغيرة على عدم إطاعة ضباطهم المصريين من ذوى الرتب العالية .

### ج - تطورات أحداث الثورة .

عمدت وزارة رياض باشا على الكيد للضباط وعقابهم ، وعلى أثر غضب مجموعة من الجيش لمقتل أحد أفرادهم فى حادثة على يد أحد الأجانب بالإسكندرية صدر أمر بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ، فحوكموا وصدرت عليهم أحكام بالغة القسوة ، الأمر الذى دفع عبد العال بك حلمي إلى كتابة

تقرير إلى وزير الحربية محمود سامى البارودي يشكو فيه من قسوة الحكم ، وذكر الدسائس التي لا تنقطع ، وقارن بين قسوة الحكم في هذه الحادثة وغيرها من الحوادث . لذلك استغلوا رفع وزير الحربية البارودي هذا التقرير إلى الخديوي ، فاستاء من ذلك وعده تطاولا على مقامه ، وغضب على البارودي ، وعزم على إقصاءه من وزارة الحربية ، حيث أكد الخديوي أن بقاء البارودي في الوزارة هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل إلى إعادة النظام إلا بعزله ، فلم ير البارودي بدا من أن يقدم استقالته فقبلت في الحال .

وقد اتفقت كلمة قادة الحركة الوطنية على إقامة مظاهرة عسكرية أمام سراي عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١م يشترك فيها الجيش تدعمه جموع الشعب وذلك لعرض مطالب الشعب على الخديوي توفيق، وكانت مطالب البلاد تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها، وقبل المظاهرة أخطر عرابي وزير الحربية وقناصل الدول الأوروبية بمكانها وموعدها، وعبثا حاول الخديوي أن يحبط مسعى الوطنيين باجتذاب بعض فرق الجيش إليه، ولكن محاولاته باءت بالفشل، بل انضم حرسه الخاص إلى الجيش في موقفه المعارض .

وفي ٩ سبتمبر ١٨٨١م تحركت وحدات الجيش المختلفة ووصلت إلى ميدان عابدين في تمام الساعة الرابعة عصرا وتلاقت الوحدات وبلغت القوة أربعة آلاف جندي ومعهم أسلحتهم ، وتجمع ورائهم الآلاف من أهل القاهرة ، كما انضم إليهم الحرس الخاص بالخديوي ووقف أحمد عرابي ومن خلفه الآلاف من سكان القاهرة ، ومعه رفاقه العسكريين متوسطا ساحة القصر وفي مقابلته وقف الخديوي توفيق متسائلا عن سبب مجيء عرابي للقصر ، فأجابه عرابي : جننا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة . فقال الخديوي : وما هي هذه الطلبات ؟ فأجابه عرابي : هي عزل رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين



في فرمانات السلطانية ، فرد عليه الخديوي " كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي ، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا . " فرد عليه عرابي قائلاً " لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا أو عقار فوالله الذي لا إله إلا هو لن نورث ولن نستعبد بعد اليوم " ، غير أن الخديوي استجاب لمطالب الأمة ، وعزل رياض باشا من رئاسة الوزارة ، وعهد إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة ، وكان رجلا كريما مشهودا له بالوطنية والاستقامة ، فألف وزارته في ١٤ سبتمبر ١٨٨١م ، وكان محمود سامي البارودي وزيرا للحربية بها ، وقد سعى لوضع دستور للبلاد ، وبالفعل نجح في الانتهاء من وضعه ، وعرضه على مجلس النواب لمناقشته والذي أقر معظم مواده .

وفي عقب تولى شريف باشا رئاسة الوزارة عمل على إقامة الحياة النيابية في مصر ، إذ أنه كان مقتنعا قبل قيام الثورة بضرورة إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة في البلاد ، وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١م أصدر الخديوي مرسوما بإجراء الانتخابات ، وفعلا افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م وانشغل شريف منذ إجراء الانتخابات في إعداد دستور للبلاد لعرضه على مجلس النواب وفي ٢ يناير ١٨٨٢م عرض شريف الدستور على المجلس ، حيث تضمن مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والضرائب ، ومن ناحية أخرى ، حرم دستور شريف باشا مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي ذلك إلى تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون مصر ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا ومجلس النواب ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها .

أمام ذلك ، أرادت بريطانيا وفرنسا تعضيد مركز الخديو تجاه الحركة الوطنية فأرسلتا في ٧ يناير ١٨٨٢م المذكرة المشتركة الأولى ، والتي أيدتا فيها رغبتهما الصريحة في حل مجلس النواب وتأييدهما التام لموقف الخديوي ومساندته في موقفه من الحركة الوطنية ، وإزاء توتر الموقف ، أسرع العسكريون إلى امتلاك زمام المبادرة بعد أن أجبر شريف باشا على الاستقالة بأن تولى محمود سامي البارودي رئاسة الوزارة ، هذا مع إسناد نظارة الجهادية " الدفاع " إلى أحمد عرابي ، وما أن تولت الوزارة الحكم حتى أسرع بإصدار الدستور الذي نص في إحدى مواده على مبدأ مسئولية الوزراء أمام مجلس النواب ، وكذلك نص الدستور على حق هذا المجلس في مناقشة الميزانية وإقرارها .

وبالفعل حققت وزارة البارودي آمال الشعب وصدر الدستور ليكون أول دستور يحكم مصر ، وقررت إلغاء العقاب بالكرباج الذي كان يلهب ظهور الفلاحين ، فتحرر المواطن المصري وفرح أهل مصر جميعا ، وبدأت مسيرة الديمقراطية لكن الخديوي توفيق وإنجلترا وفرنسا حاربوا الوزارة ، وكثرة الدسائس وحاولت فرقة من الشراكسة اغتيال عرابي ، وذلك بسبب قيام أحمد عرابي بالإصلاحات في الجيش المصري حيث انه اقتصر على ترقية المصريين بعد أن كان عثمان رفقى قد اقتصر فى الترقيات على الشراكسة والأتراك ، فأراد أحمد عرابي ازالة الفوارق فغضب الشراكسة والأتراك وانفقوا على مؤامرة اغتيال عرابي ، وقد تم كشف مؤامرة الضباط الشراكسة ، وتم تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، فقضت بتجريدهم من رتبهم ونفيهم إلى أقاصي السودان، ولما رفع البارودي الحكم إلى الخديوي توفيق للتصديق عليه رفض الخديوي الحكم بتحريض من قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فغضب البارودي وعرض الأمر على مجلس النظار ، فقرر المجلس أنه ليس من حق الخديوي أن يرفض قرار

المحكمة العسكرية العليا وفقاً للدستور ، ثم عرضت الوزارة الأمر على مجلس النواب ، فاجتمع أعضاؤه في منزل البارودي ، وأعلنوا تضامنهم مع الوزارة ، وضرورة خلع الخديوي ومحاكمته إذا استمر على دسائسه . وفي ١٥ مايو ١٨٨٢م قابل الخديوي توفيق سلطان باشا رئيس مجلس النواب ومعه ستة عشر من النواب ، والتمسوا من الخديوي بقاء الوزارة حلاً للإشكال وبعد طول عناء وافق الخديوي على طلب أغلبية النواب وسوي الخلاف مؤقتاً .

وفي نفس الوقت ، استفاضت الأنباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديوي عن اعتزام إنجلترا وفرنسا إرسال أسطوليهما إلى الإسكندرية ، وقد تحققت هذه الأنباء ، فقررت الدولتان التدخل على إثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديوي توفيق والوزارة ، ودعوة مجلس النواب إلى اجتماع بدون أمر الخديوي ، فقد عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعي التدخل في هذا الوقت ، وانتهزت إنجلترا وفرنسا هذا الخلاف ، وحشدتا أسطوليهما في الإسكندرية ، منذرتين بحماية الأجانب ، وقدم قنصلهما المذكرة المشتركة الثانية في ٢٥ مايو ١٨٨٢م والتي طالبت بالاتي : إسقاط وزارة البارودي ونفى أحمد عرابي إلى الخارج ، وإبعاد على فهمي وعبد العال حلمي إلى الأرياف .

وقد قابلت وزارة البارودي هذه المطالب بالرفض في الوقت الذي قبلها الخديوي توفيق ، ولم يكن أمام البارودي سوى الاستقالة ، وعجز الخديوي توفيق عن إقامة وزارة جديدة بالبلاد ، فذهب وفد من أعضاء المجلس النيابي إلى الخديوي توفيق يتوسلونه حتى رضي بعد إلحاح شديد بإعادة أحمد عرابي وزيراً للحربية ، خاصة بعد أن رأى التفاف الشعب حول عرابي ، فبقي عرابي في منصبه بعد أن أعلنت حامية الإسكندرية أنها لا تقبل بغير عرابي ناظرًا للجهادية ، فاضطر الخديوي إلى إبقائه في منصبه ، وتكليفه بحفظ الأمن في البلاد ، غير أن الأمور في البلاد ازدادت سوءًا بعد حدوث مذبحة الإسكندرية

في يونيو ١٨٨٢ م ، وكان سببها قيام مكاري (مرافق لعمار نقل) من مالطة من رعايا بريطانيا بقتل أحد المصريين ، فشب نزاع تطور إلى قتال سقط خلاله العشرات من الطرفين قتلى وجرحى . وعقب الحادث تشكلت وزارة جديدة ترأسها إسماعيل راغب وشغل عرابي فيها نظارة الجهادية ، وقامت الوزارة بتهدئة النفوس ، وعملت على استتباب الأمن في الإسكندرية ، وتشكيل لجنة للبحث في أسباب المذبحة ، ومعاقبة المسؤولين عنها .

ويعد أن ظلت البلاد بلا وزارة منذ استقالة وزارة البارودي في ٢٦ مايو ١٨٨٢م اضطر الخديوي توفيق إلى تأليف حكومة جديدة برئاسة راغب باشا الذي لم يعرف عنه الولاء للخديوي ، وتألفت هذه الوزارة بالفعل في ٢٠ يونيو من نفس العام ، وظل فيها أحمد عرابي وزيرا للحربية والبحرية ، غير أن هذا لم يكن ليرضى بريطانيا ، لأن استقرار الأوضاع في مصر لن يعطي لها المبررات الكافية للأحتلال العسكري لمصر .

### **ثانيا : الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ م .**

كانت حالة البلاد تزداد سوءا في هذا الوقت ، ففي يونيه عام ١٨٨٢م اتخذت بريطانيا من الاشتباكات بين الأهالي والأوربيين بالإسكندرية ذريعة لتبرر هجومها على مصر ، وفجأة سافر الخديوي توفيق للإسكندرية في ١٣ يونيو من نفس العام بحجة الاصطياف ، وفي الحقيقة كان يرغب في حماية الأساطيل الفرنسية الإنجليزية وانتشرت الشائعات فأصدر أحمد عرابي بيانا يناشد فيه الناس الاطمئنان والهدوء . وفي ٢٣ يونيو انعقد بالآستانة مؤتمرا يضم سفراء الدول العظمى الست : إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا لبحث المسألة المصرية . وقد رفضت تركيا الفكرة ، وصدر ميثاقا عن المؤتمر عرف بميثاق النزاهة وقد جاء فيه : " تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبها على هذا القرار، بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة

المصرية ، لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجاري لرعاياها ، لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى " ، وقد وقع أعضاء المؤتمر جميعا ، غير أن إنجلترا كانت تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الأستانة لأجل احتلال مصر .

#### أ - احتلال الإسكندرية .

أوعزت القيادة البريطانية إلى الأميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني الراسي قبالة الشواطئ المصرية أن يخلق أية وسيلة للتحرش بمصر لإثارة الحرب عليها ، وفي أول يوليو ١٨٨٢م أرسل الأميرال سيمور إلى مجلس الإمبراطورية البريطانية يخبرها أنه اكتشف بعض الترميمات التي قام بها مصريون في حصون الإسكندرية ، وأنهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه بعدها طلبت إنجلترا بوقف إصلاح بعض الحصون ، ولما توقفت الإصلاحات هددت إنجلترا مرة ثانية بأنها ستوقف أي عمل بالقوة المسلحة رغم أن الحصون في أراضي مصر ، وظلت إنجلترا تتبالغ في موضوع التحصينات وتهدد بضربها حتى جاء يوم ٩ يوليو ١٨٨٢م عندما طلب رئيس الحملة البحرية الإنجليزية من السلطات المصرية ضرورة تسليم هذه الحصون للبحرية الإنجليزية بقصد تجريدها من السلاح . وفي الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢م أعطى الأدميرال سيمور إشارة الضرب ، فأطلقت البوارج الانجليزية مدافعها تجاه حصون الإسكندرية في يوم ١٢ يوليو ولم تسكت مدافع الأسطول إلا بعد أن دكت حصون الإسكندرية ، وقد قاومت الإسكندرية قدر طاقتها ، ولكن هذه المقاومة لم تستمر ، فبعد استبسال الجنود المصريين وأحمد عرابي وزملائه في طوابي الإسكندرية تمكن الإنجليز من النزول إلى المدينة .

وفي هذه اللحظة الحرجة توجه الخديوي توفيق إلى مدينة الإسكندرية حيث انضم إلى جانب الأعداء ، بل وقام بعزل أحمد عرابي من وزارة الحربية ،

وأعلن ذلك بإصداره منشورا علق بشوارع الإسكندرية ، ولكن أحمد عرابي لم يمثل لهذا الأمر ، كما أنه قام بتشكيل مجلس عرفي من العلماء والأعيان ، والذي اجتمع وتباحث في ما قام به الخديوي ، ومن ثم أصدر فتوى اعتبر بها الخديوي توفيق خارجا عن الدين لأنه لجأ إلى الأعداء وتعاون معهم ، كما تقرر من خلال هذا المجلس أيضا عدم قبول عزل أحمد عرابي من وزارة الحربية والبحرية وهو القرار الذي اتخذته الخديوي توفيق من قبل . ومن جانب آخر ، كانت البلاد في ذلك الوقت قد بدأت استعدادها لأجل صد التدخل البريطاني .

#### ب - معركة كفر الدوار الأولى والثانية .

كان زعماء الثورة العرابية يعتقدون أن الإنجليز لن يتخذوا قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية وذلك احتراما لحيدة القناة من وجهة النظر الدولية ، وفي المقابل كانت الخطة الأساسية للحملة الإنجليزية هي غزو مصر من الشرق ، وكان ذلك يقتضي اقتحام قناة السويس واتخاذ الإسماعيلية قاعدة للزحف على القاهرة . لذلك وجه عرابي كل عنايته إلى تحصين مواقعه في الميدان الغربي ، وأهمل الميدان الشرقي إهمالا تاما مما كان السبب الأكبر في الهزيمة ، فتحركت القوات الإنجليزية بقيادة الجنرال ولسلى يوم السبت ٥ أغسطس ١٨٨٢م لأجل التقدم من جهة الرمل وهي منطقة بغرب مصر .

ولم تدم معركة الرمل ( كفر الدوار الأولى ) طويلا حتى انتهت بانتصار العرابيين وتفهم الإنجليز إلى أبواب الإسكندرية . ثم استمرت المناوشات بين العرابيين والإنجليز ، وفي ١٧ أغسطس ١٨٨٢م قام الإنجليز بهجوم ذي ثلاث شعب على مقدمة الجيش المصري : تقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديدية من القباري ، والثاني من طريق كوبري المحمودية ، والجناح الأيسر من طريق الرمل ، وتقابل الجيشان بال سلاح الأبيض ست ساعات في منطقة غرب خورشيد ، وانتهت المعركة بارتداد الإنجليز .

وفي يوم ١٩ أغسطس ١٨٨٢م بدأت معركة كفر الدوار الثانية والتي استمرت فترة طويلة وانتصر فيها المصريون للمرة الثانية ، حيث كان الأهالي يمدون الجيش بالأموال والرجال بسخاء عظيم حتى يمكن أن يقال أن الحرب المصرية التي قادها أحمد عرابي والتي استمرت شهرين في الميدان الحربي ضد الحملة لم تكلف الخزانة المصرية قرشا واحدا بل دفع نفقاتها الأهالي مما يدل على أن ثورة المصريين لم تكن مصطنعة بل صادرة من أعماق قلوب مملوءة بالوطنية .

### ج - معركة التل الكبير واحتلال البلاد .

أمام ذلك ، أيقن الإنجليز أنهم سيفشلون في هزيمة عرابي وقواته في كفر الدوار ، فعمدوا إلى الخديعة والمؤامرات من خلال جبهتين : الأولى العمل والتحول العسكري بسرعة عن طريق قناة السويس والثاني البدء برشوة بعض كبار رجال الجيش وبعض البدو ومشايخ البدو في المنطقة لضرب وطعن أحمد عرابي والجيش المصري من الخلف ، فقد أدرك الإنجليز أن الميدان الغربي صعب عليهم اختراقه فتحولت أنظارهم إلى الميدان الشرقي ، ولكن السيد فرديناند دليسبس وهو رئيس شركة قناة السويس طمأن عرابي بأن الإنجليز لن ينتهكوا سيادة القناة ، ولهذا لم يضع عرابي ثقله من الناحية العسكرية في هذا الميدان .

ومن جانب آخر ، أصابت الجيش المصري ضربات قوية أثرت في معنوياته ألا وهي أسر اللواء محمود فهمي ، وبينما كان عرابي يوالى استعداده تلقى ضربة قاصمة له وكان لها مفعول قوي بين أفراد الجيش المصري والشعب وكان ذلك منشور العصيان الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني خليفة المسلمين والذي أعلن فيه قرار عصيان عرابي ، وفي الوقت الذي كان يجب أن يتكاتف الجميع أطل أعوان الخيانة رؤوسهم من أوكارهم وعلى رأسهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب .

وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٢م أرسلت حملة بحرية إنجليزية إلى بورسعيد تتكون من ثلاثين ألف جندي ، استطاع الإنجليز خلالها احتلال مدينة بورسعيد واقتحموا قناة السويس ، وبسرعة احتلت إنجلترا الإسماعيلية في اليوم التالي ، رغم مقاومة المصريين لهم ، وبعدها أنزلت إنجلترا جنودها وعتادها لبدء الزحف للقاهرة ، وانتهى الموقف بهزيمة المصريين في معركتي القصاصين الأولى في ٢٨ أغسطس والقصاصين الثانية في ٩ سبتمبر ١٨٨٢م والتي كان بطلها راشد باشا حسني المعروف بأبي شنب فضة ، بعدها كانت معركة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢م والتي هزم فيها جيش عرابي ومن ثم أصبح الطريق مفتوحا لوصول الإنجليز إلى القاهرة . حيث كان صباح يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٨٨٢م يوما من أيام القاهرة الحزينة ، يوم أن دخلها الإنجليز بعد هزيمة جيش الثورة في موقعة التل الكبير ، وهي هزيمة لعبت فيها الخيانة دورها في تمكين الإنجليز من الحصول على انتصار سهل ، وقبل دخول الإنجليز العاصمة قضوا الليل بثكنات العباسية . وبعد دخول الإنجليز للقاهرة عاد الخديوي وبدأ في إصدار قرارات كان منها إلغاء الجيش المصري جملة بجملة أنه انضم إلى العصاة ويقصد عرابي وصحبه ، وكان هذا توطئة لمحاكمة عرابي وقواده وضباطه إلا من انحاز أثناء الحرب للخديوي توفيق ، حيث سلم عرابي نفسه أسيرا للقوات الإنجليزية مع زملائه ، ودخل الخديوي توفيق العاصمة وسط جنود الاحتلال .

#### د- محاكمة العرابيين .

في ٣ ديسمبر ١٨٨٢م أصدرت المحكمة العسكرية في حكمها على أحمد عرابي بالإعدام ، وفي ٧ ديسمبر أصدرت المحكمة العسكرية حكمها بالإعدام على : طلبه باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمي أبو حشيش ، ومحمود سامي البارودي وعلي فهمي باشا الديب ، وتلا رئيس المحكمة أمر الخديوي توفيق بتعديل الأحكام إلى النفي المؤبد من الأقطار المصرية



وملحقاتها ، وفي ١٠ ديسمبر ١٨٨٢م حوكم محمود باشا فهمي ويعقوب سامي باشا ، فحكم عليهما بالإعدام ، مع تعديل الحكم إلى النفي ، وفي ١٤ ديسمبر من نفس العام أصدر الخديوي توفيق أمرا بمصادرة أملاك الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وفي ٢١ ديسمبر صدر أمر آخر بتجريد الزعماء السبعة من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التي كانوا حائزين لها . وقد اختارت الحكومة الإنجليزية جزيرة سيلان بالهند منفى للزعماء السبعة ، وبذلك انتهت الثورة العربية وتم احتلال البلاد من قبل بريطانيا لتبدأ مرحلة جديدة من عمر مصر .

### **ثالثا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني .**

عقب الاحتلال بدأت في مصر حركة وطنية ضد الوجود البريطاني في البلاد والتي بدأها عبدالله النديم خطيب الثورة العربية ثم جاء من بعده مصطفى كامل ومحمد فريد لقيادة هذه الحركة .

### **أ - عبد الله النديم وبث الروح الوطنية .**

ما إن دخل الجيش البريطاني مصر ، حتى قامت سلطات الاحتلال بمطاردة كل عناصر الثورة وتصفيتهم بلا هوادة ، ولكن عبد الله النديم خطيب الثورة العربية استطاع أن يختفي لمدة تسع سنوات كاملة حافظ فيها على شعلة الثورة متقدة تحت الرماد . وما أن وجد النديم الظروف تسمح بالعمل العلني حتى خرج من مخبأه واستأنف كفاحه ضد الاستعمار والاستبداد وخلال سنوات اختفائه كان النديم يدرس أسباب فشل الثورة العربية ، ويبحث عن طريق وعن جيل جديد يحمل الشعلة ويستأنف الكفاح ، وفي تلك السنوات كان النديم يرسل عرابي في المنفى ، ويرسل الأفغانى في باريس وكان الأفغانى بدوره قد أصدر جريدة العروة الوثقى من باريس وشن فيها حملات كبيرة ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر ، وضد الاستعمار الأوروبي لبلاد المسلمين عموما

، ودعا فيها إلى توحيد العالم الإسلامي واستئناف مهمته الحضارية ونبذ التخلف والجمود والاستبداد ، وكانت تلك الصحيفة تجد طريقها إلى مصر لتصل إلى الخلايا الثورية وإلى الجماهير رغم أنف الاحتلال واستطاعت أن تشكل رأيا عاما قويا مناهضا للاحتلال الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تطارد تلك الصحيفة وتحاول جاهدة منع دخولها إلى البلاد ، بل وتستصدر قرارا خديويا بمعاقبة كل من يضبط بحوزته جريدة العروة الوثقى ، بل وتضغط على فرنسا لمنع إصدار الجريدة من باريس لينتهي الأمر بإيقاف جريدة العروة الوثقى والتي استمرت فى الصدور خلال الفترة ١٨٨٣ - ١٨٨٦ م .

ومع ذلك ، نجح عبد الله النديم فى إصدار مجلة الأستاذ فى ٢٣ أغسطس ١٨٩٢م ونجحت تلك المجلة فى فضح ممارسات الاحتلال على مستوى الاقتصاد والتعليم ودعت إلى مقاومة الاحتلال وآثاره الاجتماعية ، ولقيت المجلة إقبالا عظيما من الجمهور فبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من ٢٦٠٠ مشترك وكانت تطبع بأعداد كبيرة ونالت من الشهرة ما لم تنله جريدة سواها . ولم يكتف النديم بإصدار جريدة الأستاذ وفضح ممارسات الإنجليز فيها ، بل عمل على تشكيل جيل جديد لحمل راية الكفاح فى بيت لطيف باشا سليم - وهو مناضل قديم وهو نفسه البكباشي سليم الذى قاد الضباط فى الضربة العنيفة ضد وزارة نوبار سنة ١٨٧٩م- كان يجتمع عبد الله النديم بمجموعات من طلاب المدارس العليا شارحا لهم أسباب هزيمة الثورة العربية باعثة الأمل فى نفوسهم ومعلما لهم أساليب التحريض والدعاية وحشد الجماهير وفنون الخطابة السياسية والإلقاء وإصدار الصحف وتحريرها ، وكان من بين هؤلاء الطلاب الزعيم مصطفى كامل ، والذى رأى فيه النديم امتدادا لروح الثورة فسلمه شعلتها ، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاحتلال بقيادة مصطفى كامل وخصوصا أن سلطات الاحتلال لم تطق صبرا على نشاط

النديم وحملاته الصحفية فقررت إغلاق جريدة الأستاذ في ١٣ يونيو ١٨٩٣م ، وكان قد تم القبض على عبد الله النديم ، وتم نفيه خارج البلاد .

### ب - مصطفى كامل وقيادة الحركة الوطنية .

انتقلت راية الكفاح الوطني بإيقاف مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣م ونفي عبد الله النديم خارج مصر إلى لطيف باشا سليم أحد الثوريين القدامى وقائد انتفاضة ١٨٧٩م ، وقد شكل هذا الرجل خلية ثورية معارضة تضم الصحفي والخطيب والقاضي والضابط ، وأنضم إلى هذه الهيئة المعارضة مصطفى كامل في أغسطس ١٨٩٣م ، وكان مصطفى كامل قد تعرف من خلال لطيف باشا سليم على عبد الله النديم قبل نفيه ، ومنه تعلم دروس الثورة وأساليبها وفهم حقائق الثورة العربية وأسباب فشلها . ومنذ ذلك الوقت بدأ مصطفى كامل نشاطه السياسي والكفاحي ، وبالطبع لم يكن مصطفى كامل يعمل في فراغ ، فقد كان الواقع المصري يحمل في داخله جذور الثورة ومبادئها ، وبرغم حالة السكون الظاهري واستبداد الخديوي والاحتلال فإن مبادئ الأفغاني وذكريات الثورة العربية وحالة من الوعي الكامن كانت موجودة تحت السطح تنتظر اللحظة المناسبة لتعلن عن نفسها .

والحقيقة أن الحركة الوطنية كانت موجودة قبل مصطفى كامل غير أن الرجل كان ممثلاً لجيل جديد من أجيال تلك الحركة . فقد كانت هناك حالة ثورية كامنة تتمثل في تلاميذ الأفغاني ، وخلايا الثورة العربية التي لم تنكشف أو التي لم تطلها يد البطش الاستعماري ، وكان هناك حالة من الوعي الثوري والخبرات الثورية التي تراكمت إبان أحداث الثورة العربية ، وكانت سلطات الاحتلال ودعايته غير قادرة على اجتثاث تلك الحالة مهما كانت وسائل البطش ومهما كانت درجة الهزيمة التي لحقت بالثورة العربية ومن هنا جاء مصطفى كامل ليؤجج الحالة الثورية في البلاد ، وقد بدأ مصطفى كامل يدرس حالة مصر ، ويكتب في الصحف العربية والأجنبية بل وقام بتأليف رواية " فتح

الأندلس" التي ضمنها حوادث فتح المسلمين للأندلس وهي إشارة مهمة إلى فهم التاريخ الإسلامي وقدرة المسلمين على هزيمة أوروبا وهي دعوة ضمنية إلى الجهاد ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر وقد أخرج مصطفى كامل الرواية في ديسمبر عام ١٨٩٣م ، ثم قام بعمل دراسة عن المسألة المصرية باللغة الفرنسية في عام ١٨٩٤م لتكون وثيقة احتجاج على احتلال مصر أمام دول أوروبا وإثبات لعدم شرعية هذا الاحتلال ثم ظهر كتابه عن المسألة الشرقية عام ١٨٩٨م وتحدث فيه عن الصراع بين الإسلام والصليبيين وعن التاريخ الاستعماري الأوروبي.

ومن جانب آخر ، ربطت العلاقة بين مصطفى كامل والخديو عباس حلمي في مقاومة الاحتلال الإنجليزي ، فقد اصطدم الخديو في بداية توليه الحكم باللورد كرومر المعتمد البريطاني بمصر في سلسلة من الأحداث كان من أهمها أزمة وزارة مصطفى فهمي باشا عام ١٨٩٣م ، وتوترت العلاقات إلى حد خطير في حادثة الحدود عام ١٨٩٤م ، وكان عباس يري أن الإحتلال لا يستند إلى سند شرعي ، وأن الوضع السياسي في مصر لا يزال يستند من الناحية القانونية إلى معاهدة لندن في عام ١٨٤٠م والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة إلى جانب الفرمانات التي صدرت في عهد إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية ، فالطابع الدولي للقضية المصرية من ناحية ، إلى جانب عدم شرعية الاحتلال كانا من المسائل التي استند عليها الخديو عباس في معارضته للاحتلال ثم رأى الخديو عباس أن يستعين كذلك في معارضته للاحتلال بالقوى الداخلية . وكان لتعاون مصطفى كامل مع الخديو عباس أسبابه أيضاً من وجهة نظر مصطفى كامل ، حيث كانت الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت أضعف من أن تفق بمفردها في المعركة ، وأن مصطفى كامل كان يضع في اعتباره هدفاً واحداً وهو الجلاء وعدواً واحداً

وهو الإحتلال ، ولذلك كان مصطفى كامل على استعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للاحتلال ، أما المسائل الأخرى التي كانت العناصر الوطنية المعتدلة من أمثال حزب الأمة تضعها في الإعتبار الأول كمسألة الحياة البرلمانية وعلاقة مصر مع تركيا وغيرها فكلها مسائل يمكن أن تترك حتى يتخلص المصريون من الإحتلال .

على أية حال ، فإن مصطفى كامل ظل في مقاومته للاحتلال مستغلا في ذلك ما كان يرتكبه الأنجليز تجاه المصريين ، ومن ذلك ما وقع في دنشواي عام ١٩٠٦م فيما يعرف بحادثة دنشواي ، حين خرج بعض الضباط الإنجليز في رحلة لهم لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي بالمنوفية ، حيث أصابت طلقات الضباط إحدى السيدات وأشعلت النار بأحد أجران القمح ، فاستاء أهالي دنشواي وطاردوا الجنود فمات أحدهم بضربة شمس وحاول أحد الأهالي أن يقدم له جرعة ماء قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة فما كان من باقي الجنود الذين أتوا إلى مكان زميلهم إلا أن قتلوا هذا الفلاح ، وبعدها قامت السلطات البريطانية بالقبض على من اتهمتهم بأنهم السبب وراء ذلك وأجرت لهم محاكمة أعدم على أثرها أربعة من الفلاحين . وفي ظل هذه الأحداث كان مصطفى كامل في أوروبا فلما وصلته أنباء المحاكمة الظالمة التي حدثت في مصر ثارت نفسه وأعلن في الصحف حربا على الإنجليز وسياستهم في مصر التي تتنافى مع كل مبادئ الإنسانية التي تنادي بها الدول المتحضرة ، وانتهزت صحيفتا " اللواء " و" المؤيد " الحادث وشتتا حربا ضد الاحتلال ، وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى تزايد العداء ضد الاحتلال وانضمام عناصر جديدة إلى صفوف الحركة الوطنية .

وفي عام ١٩٠٧م دخل المصريون في نمط جديد من الحياة السياسية والمشاركة في العمل الوطني بوجود الحياة الحزبية أو العمل الحزبي ، ويمكن

القول بأكثر دقة إن نمو الحركة الوطنية المصرية عمل علي حتمية وجود الحياة الحزبية في مصر وضرورة العمل الحزبي من خلال أحزاب منظمة لها برامج وأيديولوجيات وهياكل تنظيمية لهيئاتها السياسية والجريدة التي تعبر عنها ، وبذلك كان عام ١٩٠٧م هو البداية لميلاد الأحزاب السياسية المصرية بتياراتها المختلفة في العمل الوطني . علي أنه قبل هذا بنحو إحدى عشرة سنة تقريبا وعلي وجه التحديد في عام ١٨٩٦م كانت هناك محاولات من جانب الخديو عباس حلمي الثاني لتجميع القوى الوطنية التي تعمل مع مصطفى كامل في خدمة القضية الوطنية وتكثفت هذه المحاولات بالنجاح من خلال تأليف جمعية سرية تحت رئاسة الخديو أطلق عليه اسم الحزب الوطني . وكانت الظروف السياسية علي الساحة المصرية قد تهيأت لذلك حين ألف أحمد لطفي السيد - الذي كان قد عين وكيلا للنيابة في ذلك العام - جمعية سرية من زملائه غرضها الأساسي كما يقول هو نفسه تحرير مصر وضمت هذه الجمعية فيمن ضمت كلا من عبد العزيز فهمي وأحمد طلعت رئيس النيابة ، وهذا الحزب الذي تحدث عنه أحمد لطفي السيد غير الحزب الوطني الذي ألفه مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ م ، وخلال عام ١٨٩٩م أخذ مصطفى كامل يعد العدة لإصدار جريدة يومية يتصل من خلالها بالرأي العام في مصر، خصوصا بعد أن أخذت جريدة المؤيد الوثيقة الصلة بالخديو تبدي نوعا من الفتور في نشر بعض مقالات مصطفى كامل بسبب فتور علاقته مع صاحبها ، وبالفعل صدر العدد الأول من جريدة اللواء يوم الثلاثاء الموافق ٢ يناير عام ١٩٠٠م ويصدر اللواء يدخل نضال مصطفى كامل الوطني منعظا خطيرا ، فهو يمثل البداية الحقيقية لصياغة الرأي العام في مصر صياغة وطنية صلبة ضد الاحتلال ، ويمثل بالنسبة لمصطفى كامل البداية الصحيحة لزعامته السياسية . وقد كان إنشاء جريدة اللواء بمثابة

اللجنة الأولى في تأسيس الحزب الوطني ، ليس بصورة الجمعية السرية التي تألفت قبل أربع سنوات تحت رئاسة الخديو ، وإنما بصورة الحزب الجماهيري الذي يعمل تحت رئاسة مصطفى كامل ، والذي ارتفع بمستوي المعركة التي كانت دائرة علي السلطة بين الخديو عباس والإنجليز إلي مستوي معركة وطنية لتحرير البلاد ، والحقيقة أن نشأت الأحزاب السياسية في مصر في تلك الفترة كانت في شكل صحف سياسية ، ثم أعلنت فيما بعد كأحزاب سياسية .

ومن ثم ، كان أول حزب سياسي في مصر هو الحزب الوطني الذي تأسس في يوم ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧م علي يد الزعيم مصطفى كامل بعد أن تحولت جريدة اللواء إلي حزب هو الحزب الوطني في يوم ٢٢ أكتوبر عام ١٩٠٧م ، وكان حزب الأغلبية الساحقة من الشعب ، وظهر حزب الأمة أول ما ظهر في شكل صحيفة سياسية باسم الجريدة صدرت في ٩ مارس عام ١٩٠٧م ، ، كما تحولت جريدة المؤيد إلي حزب الإصلاح علي المبادئ الدستورية في يوم ٩ ديسمبر عام ١٩٠٧م وهذا هو الذي دعا بعض المؤرخين إلي وصف هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية باسم الطور الصحافي ، وقد بني التيار الغالب سياساته ومواقفه السياسية علي العداء للاحتلال الإنجليزي والسعي للتخلص منهم والارتباط بالدولة العثمانية صاحبة السلطة القانونية في البلاد إلي جانب الاتفاق مع خديوي مصر .

لذلك ، حين أسس الزعيم مصطفى كامل الحزب الوطني قامت أعداد كبيرة من المصريين بالانضمام إلي الحزب ، فقد بلغ عدد الأعضاء الحاضرين في أول اجتماع للجمعية العمومية في ديسمبر عام ١٩٠٧م نحو ١٠١٩ عضوا ، بينما بلغ عدد المعتذرين حوالي ٨٤٦ عضوا ، أي أن عدد الأعضاء في الحزب كان يقترب من ألفي عضو ، بالإضافة إلي غيرهم من الأعضاء غير العاملين ، ومن هذه الجمعية العمومية انبثقت اللجنة الإدارية المكونة من

٣٠ عضوا بخلاف الرئيس مصطفى كامل . كما كان للحزب لجانا فرعية في المدن الكبرى علي مستوي القطر المصري كانت ميدانا لنشاط المصريين ، وانضم الكثيرون من الأقباط إلي الحزب الوطني كما انتخب من بين لجنة الثلاثين الإدارية الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقا ، ولم يكن للدين أي مكان في برنامج الحزب فلم يرسم حدودا فاصله بين المسلم والقبطي وكانت مصر المتحدة هي حلمه الأسمى وهدفه ، ونجح مصطفى كامل في إدماج بعض الأقباط مع المسلمين داخل حزبه وحثهم علي التخلص من منافساتهم وتعصبهم مما حدا إلي اعتباره أول مؤسس للوحدة الوطنية يضم المسلمين والأقباط في تنظيم سياسي واحد منظم .

ورغم كل مظاهر الوحدة الوطنية هذه فإن الحزب الوطني كان مصريا بالدرجة الأولى وإسلاميا بالدرجة الثانية ، ورغم وطنية دعوة مصطفى كامل لجلاء الإنجليز عن مصر إلا أنه لم يكن وطنيا كاملا من وجهة نظر كثير من الأقباط ، ففي الوقت الذي دعا فيه إلي جلاء البريطانيين عن مصر فإنه لم يذكر الأتراك بسوء إذ كان يؤمن بالولاء التام للسلطان العثماني ودعا إلي الخضوع له ، كما آمن أيضا بالجامعة الإسلامية دينيا وسياسيا ، ولم يستطع هؤلاء الأقباط أن يناهضوا هذه الدعوة فهم وإن آمنوا بعدم شرعية الاحتلال البريطاني لمصر ، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يؤيدوا دعوة تدعوهم إلي أن يستبدلوا بالسيد البريطاني سيذا آخر ، ألا وهو السيد العثماني .

ومن هنا وقف غالبية الأقباط من حركة مصطفى كامل وقفة المتردد غير المؤمن بها فلم ينضم إلي الحزب الوطني إلا ويصا واصف ومرقس حنا وقلة قليلة جدا من الأقباط ، ولكن بسبب السياسة الإنجليزية في إثارة الفتنة الطائفية بين الأقباط والمسلمين وقيام حرب المقالات الصحفية بين الفريقين إلي جانب الدعوة إلي قيام الجامعة الإسلامية داخل الحزب قدم كثير من



الأقباط استقالاتهم من عضوية الحزب ، وفي مقدمتهم ويصا واصف في أغسطس عام ١٩٠٨م بعد وفاة مصطفى كامل المفاجئة في يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨م . على أية حال ، مات مصطفى كامل وقد ظلت الحركة الوطنية قائمة من بعده بعد أن أشعل جذوتها ، وظلت كلماته خالدة أيضا ليردها المصريون من بعده ، ومن أشهر كلماته التي كان يرددتها : " بلادي بلادي لك حبي وفؤادي لك حياتي ووجودي . لك دمي ونفسي . لك عقلي ولساني . لك لبي وجناني فأنت الحياة ولا حياة إلا بك يا مصر " وقال أيضا : " لو لم أكن مصريا لودت أن أكون مصريا " .

### ج - محمد فريد وقيادة الحركة الوطنية .

محمد فريد بك هو ابن أحمد فريد باشا ، والذي ولد في القاهرة عام ١٨٦٨م وقد كان مرافقاً لمُصطفى كامل وسافر معه إلى العديد من البلدان وشغل منصب رئيس الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل ، ومن هنا بدأ عمله النضالي يظهر بشكل أكبر فقد استغل خبرته في القانون ليدافع عن بلاده ضد المستعمرين . ودعا لعمل دستور يحفظ لأهل مصر حقوقهم ، لأن الناس في ذلك الوقت كانوا بسطاء في معظم أحياء القاهرة وريف مصر ، وعمل على إنشاء مدارس لتعليم الأميين من كبار السن ولسائر فئات المجتمع المصري وخاصة الفقراء ، إذ قام بجمع متطوعين من كُتّاب وأدباء وغيرهم لكي يقوموا بتعليم الناس حتى يستطيعوا فهم ما يحدث في بلدهم ، ويصبحوا بذلك قادرين على المطالبة بحقوقهم المشروعة .

وفي الفترة التي ترأس فيها محمد فريد الحزب الوطني ، كان الخديوي عباس يُساند الإنجليز ، وهذا ما دعا بمحمد فريد إلى جمع الناس للقيام بمظاهرات تُناهض هذه المساندة ، وقد شهدت مصر لأول مرة خروج الشعب للتظاهر تعبيراً عن رفضهم مساندة الاستعمار، مطالبين بوضع قوانين للعمال والفلاحين ، كما دعوا الوزراء للاستقالة حتى يُصبح موقف الشعب أقوى ،

وعلى الرغم من أنّ المستعمرين الإنجليز حاولوا التصدي لأفكار محمد فريد وأتباعه ، إلا أن هذا لم يثنه عن التراجع عن أفكاره ، وقد نجح المستعمرون بإبعاده عن مصر ، ولكنه بقي مُصرّاً على أفكاره وكتب العديد من المقالات ، واستعان بالعديد من معارضي الاستعمار لنشر أفكاره الوطنية . لقد كان محمد فريد من أول مؤسسي فكرة التظاهر في مصر ، كما عمل على إنشاء العديد من النقابات لأول مرة ، وظل يُناضل مُتمسكاً بأفكاره حتى وفاته في برلين بألمانيا ، وقد أنفق محمد فريد كل ما يملك من مال للدفاع عن القضية المصرية ، ثم عاد ليُدفن في بلاده .

هكذا فشلت الثورة العربية ، والتي خرج قائدها مطالباً بحقوق المصريين بعد أن تدخلت القوى الخارجية ، لينتهي الأمر بالاحتلال البريطاني للبلاد ، ليبدأ الشعب المصرى عقب الاحتلال حركة وطنية ضد الوجود البريطانى فى البلاد والتي بدأها عبدالله النديم خطيب الثورة العربية ثم جاء من بعده مصطفى كامل ومحمد فريد لقيادة هذه الحركة .

#### **رابعا : فرض الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤ م .**

عند بداية الحرب العالمية الأولى فى يوليو ١٩١٤م أعلنت مصر الحياد غير أن مشاركة الدولة العثمانية فى الحرب دفع بريطانيا إلى إتباع سياسة جديدة فى مصر ، فقد خشيت من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبت السيادة على مصر ، لذلك وجدت سلطة الاحتلال مخرجا فى جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود الجيوش البريطانية بمصر يعرضها للغزو من جيوش الدولة العثمانية وعلى ذلك أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال مكسويل ، كما أعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف ووضع قانون فى ١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع التجمهر ومعاينة القائمين بأي أعمال عدائية ضد بريطانيا ، كما قامت بتأجيل انعقاد جلسات

الجمعية التشريعية ، ثم أقدمت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤م على إعلان فرض الحماية البريطانية على مصر ، وفى ١٩ ديسمبر تم خلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولية الأمير حسين كامل الحكم تحت لقب سلطان مصر ، وأنهت بذلك الروابط بين السلطة الحاكمة فى مصر والدولة العثمانية كما أنهت استقلال مصر .

عقب ذلك ، مضت السلطة فى إدارة البلاد طبقا لما صدر من قرارات ، وعينت الحكومة البريطانية ريجنالد ونجت مندوبا ساميا لمصر فى نوفمبر ١٩١٦م بدلا من مكماهون ، وأقدمت السلطة على اضطهاد الحزب الوطنى ومطاردة أعضائه ومناصريه واعتقل الكثير منهم واتخذت القوات البريطانية من مصر قاعدة حربية لحلفائها بالشرق الأوسط فكانت قاعدة لعملياتها على العراق وسوريا وشبه الجزيرة العربية ، وأخذت القوات البريطانية تجمع مئات الآلاف من العمال والفلاحين بالإكراه لإرسالهم فى مختلف حملاتها للعمل مع الجيش البريطانى فيما سمي بفرقة العمل المصرية وقد مات منهم الكثيرين ، وقد تزايد سخط الشعب على نظام الحماية وعلى السلطان حسين كامل لقبوله العرش فى ظل الحماية البريطانية فاعتدى عليه مرتين ، وعندما توفي السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر ١٩١٧م كانت قد عرضت السلطنة على نجله كمال الدين حسين لكنه تنحى عن ذلك وارتقى السلطان فؤاد الأول العرش ، وكانت مصر قد صرفت من خزائنها لمصلحة بريطانيا منذ بداية الحرب ٣.٥ مليون جنيه إسترليني ، كما وضعت كل موارد مصر المالية فى خدمة الإنجليز وسمح لهم باستخدام كافة المرافق المصرية .

وهكذا ، مضت مصر فى عهد الاحتلال البريطانى منذ أن جاءت الحملة البريطانية على البلاد المصرية فى العام ١٨٨٢م ، والذى إن كان قد تغلب على العربيين فى ظل الخيانات التى تعرض لها عربى وصحبه ، وتمكنت

بريطانيا من فرض سيطرتها على البلاد المصرية ، وقبض على العراقيين وتم نفي عرابى ومن معه ، إلا أن هذا لم يمنع من بداية حركة للمقاومة للوجود البريطانى فى مصر ، حيث كانت البداية الحقيقية مع الزعيم مصطفى كامل ، ثم الزعيم محمد فريد ، ومع توالى الأحداث وبخاصة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، أقدمت بريطانيا على فرض الحماية البريطانية على مصر لتبدأ مرحلة جديدة من عمر البلاد .

## مراجع الدراسة

- ١- إدوار جوان ( ترجمة : محمد مسعود ) : مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٣١ م .
- ٢- إلياس الأيوبى : محمد على " سيرته وأعماله وآثاره " ، القاهرة ١٩٢٣ م .
- ٣- السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- ٤- ج . كريستوفر هيروولد ( ترجمة : فؤاد اندراوس ) : بونابرت فى مصر ، القاهرة ١٩٨٦ م .
- ٥- جمال الدين الشيال : تاريخ الترجمة والحركة الثقافية فى عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٥١ م .
- ٦- زين العابدين شمس الدين : الحملة الفرنسية على مصر والشام ، القاهرة ٢٠٠٦ م .
- ٧- صفوت محمد مصطفى : الاحتلال البريطانى لمصر ، القاهرة ١٩٥٢ م .
- ٨- عبد الرحمن الرافعى : تطور الحركة القومية ، جزء ان ، القاهرة ١٩٨١ م .
- ٩- عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ١٩٥١ م .
- ١٠- عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الوطنية فى مصر ، القاهرة ١٩٨٤ م .
- ١١- عبد الرحمن الرافعى : الشهيد محمد فريد ، القاهرة ١٩٩٣ م .
- ١٢- عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الأنجليزى ، القاهرة ١٩٨٣ م .
- ١٣- عبد الرحمن الرافعى : مصر المجاهدة فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٨٩ م .
- ١٤- عبدالسميع سالم الهواوى : لغة الإدارة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة د . ت .

- ١٥- عراقى يوسف محمد : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ ، القاهرة ١٩٨٥ م .
- ١٦- عمر طوسون : بدء الاحتلال البريطانى لمصر ، القاهرة د . ت .
- ١٧ - كمال حامد مغيث : مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ١٩٩٧ م .
- ١٨- ميكل ونتر ( ترجمة : ابراهيم محمد ابراهيم ) : المجتمع المصرى تحت الحكم العثمانى ، القاهرة ٢٠٠١ م .
- ١٩ - محمد رفعت : تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة ، القاهرة ١٩٢٠ م .
- ٢٠- محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق " ١٧٩٨ - ١٨٠١ م " ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- ٢١- محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة ١٩٤٤ م .
- ٢٢ - محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد على ، القاهرة ١٩٤٨ م .
- ٢٣- محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ، القاهرة ١٩٥٢ م .
- ٢٤- محمد فؤاد شكرى : مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٨٦ م .
- ٢٥- محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وظهور محمد على ، القاهرة د . ت .
- ٢٦- محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ م .
- ٢٧- محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٢٨- هيلين آن ريفيلن ( ترجمة : أحمد عبدالرحيم مصطفى ) : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٨ م .

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣٨ - ٥	<b>الفصل الأول : مصر خلال العصر العثماني</b> أولا : الدولة العثمانية وضم مصر عام ١٥١٧ م . ثانيا : نظام الحكم فى مصر العثمانية . ثالثا : الأوضاع الاجتماعية فى مصر العثمانية . رابعا : الأوضاع الاقتصادية فى مصر العثمانية . خامسا : الأوضاع الثقافية والفكرية فى مصر العثمانية
٦٨ - ٣٩	<b>الفصل الثانى : مصر والحملة الفرنسية</b> أولا : فكرة الحملة على مصر . ثانيا : أسباب الحملة . ثالثا : بداية الحملة واحتلال مصر . رابعا : سياسة نابليون فى مصر . خامسا : نابليون ومصاعب الحملة فى مصر . سادسا : رحيل نابليون وقيادة كليبر للحملة . سابعا : مقتل كليبر وتولى مينو قيادة الحملة . ثامنا : نتائج الحملة .
١٢٢ - ٦٨	<b>الفصل الثالث : مصر بين حكم محمد على وخلفائه</b> أولا : الأوضاع السياسية قبيل تولى محمد على السلطة . ثانيا : تعيين محمد على واليا على مصر ١٨٠٥ م . ثالثا : صعوبات محمد على عقب توليه حكم مصر . رابعا : سياسة محمد على الداخلية . خامسا : سياسة محمد على الخارجية .

سادسا : خلفاء محمد على .

١٢٣ - ١٤٨

### **الفصل الرابع : الثورة العربية والاحتلال البريطاني لمصر**

أولا : الثورة العربية وتطوراتها ١٨٨١ م .

ثانيا : الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ م

ثالثا : بداية الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني .

رابعا : فرض الحماية البريطانية على مصر ١٩١٤ م .